قائمة المحتويات

رسالة المؤسسة	2
المؤشرات المالية	3
أعضاء مجلس الإدارة	5
كلمة رئيس مجلس الإدارة	7
كلمة الرئيس التنفيذي	9
التقرير الاقتصادي	11
التقرير المالي	37
إدارة المخاطر	41
إفصاح بازل 3	53
البيانات المالية المجمعة	69
بيان المركز المالي المستقل	109
الاستثمارات المباشرة	110
الدليل الإداري للمؤسسة	111
العنوان	112

رسالة المؤسسة

إن رسالتنا هي المساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع التنوع الاقتصادي وتطوير الأسواق الرأسمالية في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المؤشـرات الماليـة

(مليون دولار أمريكي) للسنة المالية	2022	2023	2024
إيرادات التشغيل والإيرادات الأخرى	169	277	321
مصاريف التشغيل	47	53	55
صافي الربح	131	203	239
في نهاية العام			
إجمالي الموجودات	3,331	3,690	3,446
أوراق مالية وصناديق تحمل فائدة	355	507	422
أسهم وصناديق مدارة	608	744	793
استثمارات ومساهمات في مشاريع	1,926	2,070	2,012
الودائع	431	792	409
حقوق المساهمين	2,688	2,802	2,885
نسب مختارة (%)			
الربحية			
العائد على رأس المال المدفوع	6.2	9.7	11.4
العائد على متوسط حقوق المساهمين المعدلة	4.6	7.0	7.9
كفاءة رأس المال			
(حسب معايير بنك التسويات)			
- اجمالي كفاءة رأس المال	30.7	33.4	33.0
- كفاءة الفئة الأولى من رأس المال	30.7	33.4	33.0
نسبة حقوق المساهمين لمجموع الموجودات	80.7	75.9	83.7
جودة الموجودات			
نسبة الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات	19.6	23.8	25.1
نسبة مخاطر دول مجلس التعاون إلى إجمالي الموجودات	71.5	68.1	67.9
السيولة			
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	39.6	42.4	40.4
الإنتاجية			
ايراد التشغيل كمضاعف على مصاريف التشغيل	3.6	5.2	5.8

أعضاء
مجلس الإدارة

المملكة العربية السعودية

سعادة السيد تركي بن إبراهيم المالك * **
رئيس مجلس الإدارة
نائب الرئيس التنفيذي – شركة سنابل للاستثمار

سعادة السيد وليد حمد الراشد الحميد ** *
الرئيس التنفيذي – الراجحي المالية

سلطنة عمان

معالي السيد عبدالسلام بن محمد المرشدي * *
نائب رئيس مجلس الإدارة
رئيس اللجنة التنفيذية
رئيس – جهاز الاستثمار العماني

سعادة السيدة ثريا بنت أحمد البلوشي ** **
مديرة أولى – استثمارات التنويع الاقتصادي
جهاز الإستثمار العماني

دولة قطر

معالي الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني * **
وزير الدولة

معالي الدكتور حسين علي العبدالله ** *
رئيس لجنة التدقيق
وزير الدولة

دولة الكويت

معالي السيد مناف عبدالعزيز الهاجري * *
القطاع المالي والتنموي
رئيس لجنة المخاطر

سعادة السيد بدر فواز القطان ** **
مدير إدارة صناديق التحوط بالتكليف
الهيئة العامة للاستثمار

دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة السيد سعيد راشد اليتيم * *
وكيل الوزارة المساعد لشؤون الموارد والميزانية
وزارة المالية

سعادة السيد يونس حاجي الخوري ** **
رئيس لجنة المكافآت والموارد البشرية
وكيل وزارة
وزارة المالية

مملكة البحرين

سعادة السيد مازن ابراهيم عبد الكريم * **
رجل أعمال

سعادة السيد هشام عبد الغفار خنجي ** *
مدير أول – الاستثمارات الاستراتيجية
شركة ممتلكات البحرين القابضة

---

* عضو اللجنة التنفيذية
** عضو لجنة التدقيق
*** عضو لجنة إدارة المخاطر
**** عضو لجنة المكافآت والموارد البشرية

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

يسرني، وبالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار، أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي الواحد والأربعون والذي يتضمن أنشطة المؤسسة ونتائجها المالية كما هي في 31 ديسمبر 2024.

لقد نجحت المؤسسة في تسجيل نمو جيد للأرباح الصافية بنسبة 18%، لتصل إلى 239 مليون دولار أمريكي، مقارنةً بصافي أرباح بلغت 203 مليون دولار أمريكي في عام 2023.

يأتي تحقيق هذه النتائج البارزة عقب احتفال المؤسسة بمرور أربعين عاماً على تأسيسها في عام 2023، حيث ساهمت بفعالية في دعم الاقتصاد الخليجي عبر تطوير مشاريع البنية التحتية والصناعية، وتعزيز أداء أسواق المال الخليجية، إضافةً إلى خلق فرص عمل للكفاءات الخليجية.

ورغم التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي شهدها العام، تمكنت المؤسسة من تجاوزها بفضل جودة المحافظ الاستثمارية، وحسن إدارتها، وسياستها المدروسة في توزيع الاستثمارات لتحقيق أعلى معدلات الربحية ضمن مستويات مقبولة من المخاطر. كما استفادت المؤسسة من مركزها المالي القوي وسعيها الدائم إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة القيمة المضافة لاستثماراتها.

وواصلت المؤسسة تركيزها على الاستثمارات المباشرة كأداة فعالة لتحقيق أهدافها من خلال المساهمة في مشاريع البنية التحتية الإقليمية، وتأسيس مشاريع جديدة، أو دعم الشركات القائمة بالشراكة مع مستثمرين خليجيين وعالميين فاستثمرت المؤسسة في الشركة العملية للطاقة في دولة الكويت وشركة تمكين في دولة الإمارات العربية المتحدة وشركة أوكيو للصناعات الأساسية في سلطنة عمان، كما تخارجت المؤسسة من بعض الاستثمارات مثل شركة بيتومات وشركة كابلات جدة في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية بيع جزئي لشركة ألف ياء للتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما تنوعت أنشطة مجموعة الأسواق العالمية، مستهدفةً الاستثمار في محافظ وصناديق استثمارية مختلفة، مع توزيع الأصول لتعظيم العوائد، مع مراعاة معدلات المخاطرة المستهدفة وتحقيق أداء يفوق المؤشرات القياسية.

وتحظى المؤسسة بثقة وكالات التصنيف العالمية التي أكدت تصنيفها الائتماني خلال العام، حيث أكدت وكالة موديز تصنيف المؤسسة طويل الأجل عند A2 مع نظرة مستقرة، وأكدت وكالة فيتش التصنيف عند +BBB مع نظرة مستقرة، ووكالة رام الماليزية عند AAA مع نظرة مستقرة، مما يعكس متانة قاعدة المؤسسة الرأسمالية وكفاءتها في إدارة الموارد المالية. ويعود هذا النجاح إلى نهجها المتوازن الذي يجمع بين الإدارة الحصيفة للمخاطر، وتنوع استثماراتها، وقوة معدلات السيولة، فضلاً عن التزامها بسياسة مدروسة لخفض الديون، مما عزز من مكانتها في الأسواق المالية الإقليمية والدولية.

وتولي المؤسسة اهتماماً خاصاً بتنمية رأس المال البشري الخليجي من خلال التدريب والتطوير الوظيفي المستمر، وذلك عبر تنظيم دورات وورش عمل متخصصة، سواءً داخل المؤسسة أو خارجها. وتبلغ نسبة القيادات الخليجية في المؤسسة أكثر من 80% من إجمالي الكوادر، مع خطط لزيادة هذه النسبة خلال السنوات المقبلة بإذن الله.

وفي الختام، يطيب لي وبالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة الموقرين، أن أعرب عن تقديري لأصحاب السمو والفخامة قادة دول مجلس التعاون الخليجي على دعمهم المستمر والمتواصل للمؤسسة. كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى دولة المقر، الكويت، لاستضافتها وتوفير كافة أشكال الدعم اللازم للمؤسسة. هذا ويطيب لي أيضاً أن أتوجه بخالص التقدير لأصحاب المعالي وزراء المالية في دول المجلس لحرصهم المستمر على دعم المؤسسة.

كما أود أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على جهودهم القيمة، وإلى جميع العاملين في المؤسسة على التزامهم في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة.

تركي بن إبراهيم المالك
رئيس مجلس الإدارة

كلمة
الرئيس التنفيـذي

تمكنت مؤسسة الخليج للاستثمار بفضل من الله تعالى من تحقيق أرباح صافية بلغت 239 مليون دولار مقابل 203 مليون دولار في عام 2023 وبنسبة زيادة تعادل 18%.

ويأتي هذا الإنجاز في عام اتسم بتحديات اقتصادية عديدة، كان من أبرزها المخاوف المرتبطة بضعف أداء الاقتصاد العالمي، واستمرار معدلات التضخم، وارتفاع مستويات التذبذب في الأسواق العالمية، إلى جانب تقلب أسعار النفط وتفاقم التوترات الجيوسياسية إقليمياً وعالمياً. إلا أن سياسة الاستثمار المتحفظة التي تتبعها المؤسسة، ونوعية المحافظ الاستثمارية المملوكة لها، والإدارة الجيدة لها قد مكنت المؤسسة وبنجاح من تحقيق هذا الأداء المتميز خلال العام.

بلغ حجم أصول المؤسسة 3.4 مليار دولار في نهاية عام 2024، بانخفاض بلغ 244 مليون دولار مقارنة مع عام 2023، في حين ارتفع رصيد حقوق المساهمين بقيمة 83 مليون دولار ليصل إلى 2.885 مليار دولار مقابل 2.802 مليار دولار في نهاية 2023، يشمل التغير في حقوق المساهمين أرباح السنة المالية البالغة 239 مليون دولار، مقابل انخفاض احتياطي التقييم بقيمة 6 مليون دولار، وسداد توزيعات نقدية للمساهمين بلغت 150 مليون دولار عن عام 2023.

وحققت محفظة الاستثمارات المباشرة إيرادات إجمالية بلغت 239 مليون دولار مقارنة بإيرادات قدرها 186 مليون دولار في عام 2023، فيما سجلت محفظة الاستثمارات العالمية إيرادات إجمالية بقيمة 134 مليون دولار مقابل 124 مليون دولار عن العام السابق.

ويعد نشاط الاستثمارات المباشرة محوراً رئيسياً في تحقيق أهداف المؤسسة، حيث تسعى المؤسسة إلى الدخول في مشاريع جديدة، ودعم نمو الشركات العاملة بدول مجلس التعاون، وزيادة الاستثمارات الخليجية والأجنبية المباشرة، ونقل الخبرات العالمية إلى المنطقة.

كما تواصل مجموعة الاستثمارات المباشرة تعزيز قطاع البنية التحتية، وهو قطاع ذو قيمة مضافة كبيرة وتملك به المؤسسة خبرة جيدة، حيث تقوم بتنفيذ مشروعين وهما مشروع خزانات المياه الاستراتيجية في المملكة العربية السعودية ومشروع الوكرة والوكير لمعالجة مياه الصرف الصحي في دولة قطر.

وخلال العام، قامت مجموعة الاستثمارات المباشرة بالاستثمار في شركات جديدة وهي الشركة العملية للطاقة في دولة الكويت، والتي تقوم بتشغيل وإدارة المنصات النفطية، وشركة تمكين في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تقوم بإدارة المستشفيات والعيادات المتخصصة في مجال الصحة النفسية، بالإضافة إلى الاستثمار بحصة مؤثرة في شركة أوكيو للصناعات الأساسية في سلطنة عمان والتي تعمل في قطاع المواد الكيميائية. كما قامت المجموعة بتقديم عطاء لمشروع الزور 2 و 3 للماء والطاقة في دولة الكويت وبالتحالف مع شركة أكوا باور السعودية، والتي من المتوقع أن يتم الإعلان عن العطاء المفضل في النصف الأول من عام 2025. هذا وتقوم المؤسسة بإجراء مفاوضات وفحوصات نافية للجهالة بهدف الدخول في استثمار جديد في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية.

هذا واستمرت مجموعة الاستثمارات المباشرة في تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بالتخارج من بعض الاستثمارات وتقليص التركز في المحفظة، حيث تمت تصفية حصص المؤسسة في شركة بيتومات وشركة كابلات جدة في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية بيع جزئي لشركة ألف ياء للتعليم في الإمارات العربية المتحدة، بما يتيح للمؤسسة التركيز على الفرص الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة والنمو المستدام. كما شهد أداء المحافظ المالية المدارة من قبل المؤسسة تحقيق معدلات عائد جيدة، حيث سجل أداء كل من صناديق التحوط وصناديق الأسهم العالمية ارتفاعاً بنسبة 11.53% و 14.85% على التوالي.

ولقد أكدت وكالات التصنيف الائتماني العالمية تصنيفاتها لمؤسسة الخليج للاستثمار عند مستوياتها السابقة، حيث ثبتت وكالات موديز وفيتش ورام الماليزية تصنيف المؤسسة عند مستويات A2 و +BBB و AAA على التوالي مع نظرة مستقرة، حيث يأتي هذا التأكيد كدليل على ثقة وكالات التصنيف بمتانة وقوة الوضع المالي للمؤسسة، وسياسة المؤسسة في خفض حجم الديون، وتمتعها بمعدلات كفاية رأس المال القوية، إضافة إلى قوة ومتانة سيولة المؤسسة، والجودة العالية لمعظم الأصول، وكفاية المخصصات، والإدارة الحصيفة للمخاطر، والتي تعتبر جميعها ركائز أساسية في تأكيد التصنيف الائتماني للمؤسسة.

وانطلاقاً من اهتمام المؤسسة بالعنصر البشري الخليجي، تستمر المؤسسة في تمكين رأس المال البشري الخليجي والعمل على تطويره. هذا وتشكل العناصر الخليجية حالياً ما يقارب 80% من الإدارة العليا للمؤسسة.

من جانب آخر، تحرص المؤسسة على الالتزام بأعلى معايير الحوكمة والتدقيق، حيث استعانت بمدقق خارجي محايد لفحص ممارسات الحوكمة، حيث شمل التقييم مراجعة الهياكل التنظيمية، وإجراءات اتخاذ القرار، وآليات الرقابة الداخلية، والالتزام بأعلى معايير الحوكمة، وأسفر التدقيق عن نتائج إيجابية تعكس توافق المؤسسة مع أفضل الممارسات العالمية، مما يعزز من مستوى التزام المؤسسة بأحدث السياسات المتبعة، ويساهم في دعم ثقة المستثمرين والشركاء الاستراتيجيين.

وفي الختام، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص امتناني وشكري الجزيل للسادة المساهمين، ومجلس الإدارة، واللجان المنبثقة، على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم السديدة، كما أود أن أعبر عن تقديري لجهود والتزام موظفي المؤسسة في مواصلة المسيرة وتحقيق رسالة المؤسسة.

إبراهيم علي القاضي
الرئيس التنفيذي

التقرير
الاقتصادي

مقدمة

أظهر الاقتصاد العالمي مرونة نسبية في عام 2024 على الرغم من حدوث تباطؤ طفيف في معدلات النمو وبعيداً عن احتمالات الوقوع في الانكماش الحاد، حيث تراجع إلى 3.2% مقارنة مع 3.3% في عام 2023، هذا وانخفضت معدلات التضخم بشكل كبير، وذلك بفضل التحسن في جانب العرض وتراجع أسعار السلع الأساسية.

واستمر تفاوت الأداء الاقتصادي بين الدول، حيث حافظت الولايات المتحدة على نمو قوي بلغ 2.8%، بينما تراجعت معدلات النمو في منطقة اليورو إلى 0.8%. هذا وتباطأ الاقتصاد الصيني إلى 4.8% بسبب ضعف الطلب وتراجع ثقة المستثمرين. ولقد تباينت الأوضاع المالية حيث سجلت الأسهم مكاسباً ملحوظة في الاقتصادات المتقدمة، في حين واجهت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ظروفاً أكثر تشدداً وسط معدلات تضخم مرتفعة وتقلبات في أسعار العملات. هذا وانتعشت التجارة العالمية والتي تعافت بنسبة 3.4% بعد نمو ضعيف في عام 2023.

وشهدت أسعار النفط تقلبات على مدار العام، متأثرة بالتوترات الجيوسياسية وتعديلات الإمدادات من قبل منظمة أوبك وحلفائها، إضافة إلى تغيرات ديناميكيات الطلب وخاصة في الصين.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون، فقد سجلت نمواً اقتصادياً بلغ 2.4%، حيث حافظ القطاع غير الهيدروكربوني على مرونته، خاصة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، فيما عكست أنماط التجارة تراجعاً في الصادرات الهيدروكربونية مقابل ارتفاع الصادرات الغير هيدروكربونية.

وحققت أسواق الأسهم الخليجية نتائج متباينة، حيث تصدر مؤشر سوق دبي المالي المكاسب الإقليمية، فيما استمرت تقلبات الأسواق، مدفوعةً بالاتجاهات الاقتصادية العالمية، وتذبذب أسعار النفط، وحالة عدم اليقين الجيوسياسية.

1. الاقتصاد العالمي

1.1. النمو الاقتصادي العالمي

أظهر الاقتصاد العالمي مرونة ملحوظة في الأداء، وظل مبتعداً عن الوقوع في حافة الركود. ويعزى هذا الأداء القوي بشكل رئيسي إلى قوة سوق العمل، والطلب الاستهلاكي القوي، والأهم من ذلك، الانخفاض في معدلات التضخم. وفي عام 2024، تراجع الاقتصاد العالمي بشكل طفيف ليصل إلى 3.2% مقارنة مع 3.3% في عام 2023، الأمر الذي يعكس تباطؤاً معتدلاً بدلاً من الوقوع في انكماش اقتصادي حاد.

في الوقت نفسه، انخفض التضخم العالمي بشكل أسرع من المتوقع، حيث تراجع من 4.6% في عام 2023 إلى 2.6% في عام 2024 في الاقتصادات المتقدمة، ومن 8.1% إلى 7.9% في الأسواق الناشئة والاقتصادات الناشئة. ويعكس هذا الانخفاض تحسن جانب العرض، إلى جانب انخفاض أسعار السلع الأساسية، والآثار الناجمة عن تطبيق سياسات التشديد النقدي المتأخرة من قبل البنوك المركزية. وقد كان هذا التوجه متسقاً مع سيناريو «الهبوط الناعم» في الولايات المتحدة، حيث ارتفع معدل البطالة بشكل طفيف إلى 4.1% في ديسمبر 2024 مقارنة مع 3.8% في ديسمبر 2023.

وتباين الأداء الاقتصادي إقليمياً، حيث تجاوز النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة التوقعات، بفضل الإنفاق الاستهلاكي القوي والسياسات المالية التوسعية. في المقابل، استمر الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو في التباطؤ، مع ضعف الاستهلاك والاستثمار الصناعي المحدود. أما الأسواق الناشئة، فقد حافظت بدورها على نمو مستقر نسبياً، بفضل تحسن الطلب المحلي وتعافي التجارة الدولية. وفي الصين، فقد واجه الاقتصاد تحديات ناجمة عن ضعف الطلب، وتراجع أداء القطاع الصناعي، وانخفاض ثقة المستثمرين. وعلى الرغم من استمرار التوترات الجيوسياسية خلال العام، إلا أن التجارة العالمية قد شهدت تحسناً ملحوظاً وذلك بالمقارنة مع عام 2023 [1].

جدول 1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتجارة العالمية (%)

معدل نمو الناتج الحقيقي	متوسط النمو 2006-2015	2022	2023	2024
العالم	**3.6**	**3.6**	**3.3**	**3.2**
الدول المتقدمة	1.5	2.9	1.7	1.7
الولايات المتحدة	1.6	2.5	2.9	2.8
منطقة اليورو	0.8	3.3	0.4	0.8
اليابان	0.5	1.2	1.5	-0.2
دول متقدمة أخرى	2.4	3.3	1.9	2
الأسواق الناشئة والنامية	5.6	4	4.4	4.2
الصين	9.6	3	5.2	4.8
الهند	6.8	7	8.2	6.5
البرازيل	2.8	3	3.2	3.7
معدل نمو التجارة العالمي الحقيقي	**2.5**	**3.2**	**0.7**	**3.4**

المصدر: صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية» تحديث. يناير 2025.

1. *صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية» تحديث. يناير 2025.*

ظل النمو في الاقتصادات المتقدمة مرناً خلال عام 2024، محافظاً على معدل نمو بلغ 1.7%. ويعود هذا الأداء بشكل رئيسي إلى قوة الاقتصاد الأمريكي، خاصة في النصف الأول من العام، بفضل الإنفاق استهلاكي القوي والسياسات المالية التوسعية. وفي الوقت ذاته، اكتسب الطلب المحلي زخماً في العديد من الاقتصادات المتقدمة الأخرى بفضل تحسن الاستهلاك الخاص. وعلى الرغم من ذلك، ظلت معدلات نمو الاستثمارات متواضعةً نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وظروف الائتمان المتشددة، مما أثر سلباً على أداء الأعمال[2].

شكل 1: الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة والأسواق الناشئة والدول النامية (%)

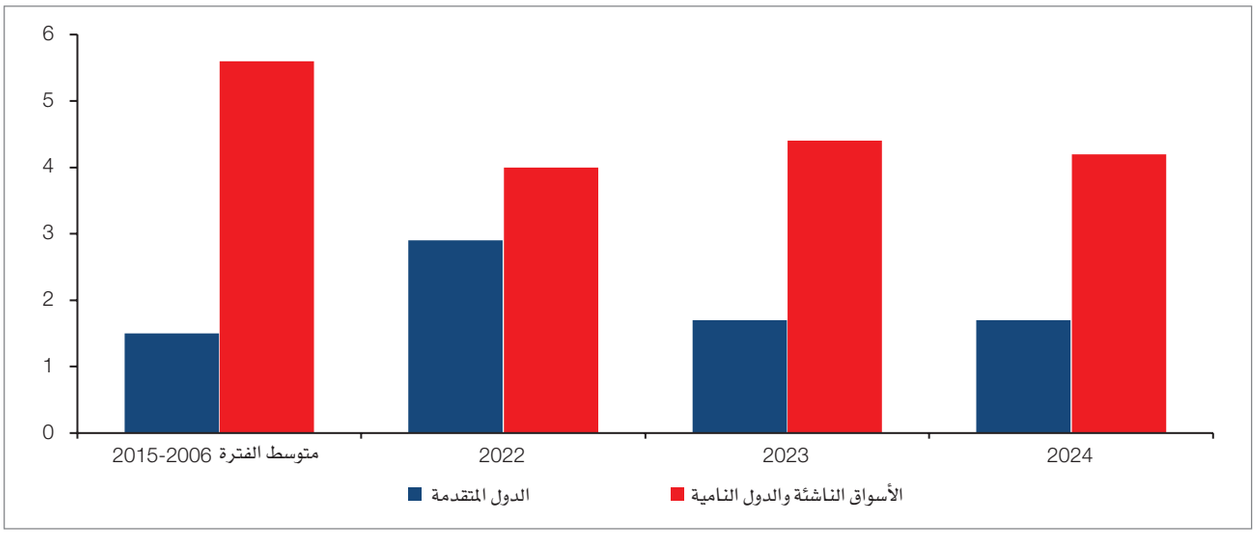

المصدر: صندوق النقد الدولي، وإدارة البحوث في المؤسسة.

هذا وظل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة قوياً في عام 2024، مسجلاً 2.8% مقارنة مع 2.9% في عام 2023. وعلى الرغم من البداية القوية، إلا أن النشاط الاقتصادي قد شهد تباطؤاً في الربع الأخير من العام بسبب ضعف سوق العمل وتراجع ثقة المستهلكين. بالإضافة إلى ذلك، أدت السياسة المالية التوسعية إلى تحفيز النمو إلا أن القيمة الحقيقية لمدخرات القطاع العائلي وصافي ثرواتها قد استمرت في التآكل نتيجة استمرار ارتفاع الأسعار ومعدلات الفائدة[3].

أما في منطقة اليورو، فقد ارتفع النمو الاقتصادي بشكل طفيف من 0.4% في عام 2023 إلى 0.8% في عام 2024، حيث ظل النمو ضعيفاً نتيجة لتباطؤ الإنفاق الاستهلاكي، وضعف الاستثمارات، وتراجع النشاط الصناعي.

أما في اليابان، فانكمش الاقتصاد بنسبة 0.2% في عام 2024، مقارنة بنمو 1.2% في عام 2023. ويُعزى هذا التراجع الحاد إلى الأداء الضعيف في قطاع السيارات، وتراجع الاستهلاك، وضعف ثقة المستهلكين[4].

في ظل المخاوف بشأن قيود التجارة وضعف النمو العالمي، واجهت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تحديات عديدة في عام 2024. وتباطأ نموها قليلاً إلى 4.2% مقارنة مع 4.4% في عام 2023. ففي حين استفاد مصدرو السلع الأساسية من تعافي التجارة العالمية، أدت أسعار الفائدة المرتفعة إلى التأثير بشكل سلبي على الطلب المحلي. وجاء تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي في الصين مقابل نمو أقوى في اقتصادات أخرى، وذلك بفضل تحسن الطلب الداخلي وانتعاش التجارة الدولية[5].

وتراجع النمو الاقتصادي في الصين إلى 4.8% في عام 2024، منخفضاً من 5.2% في عام 2023، وهو أدنى معدل نمو تشهده البلاد منذ ما يقرب من ثلاثة عقود. وخسر الاقتصاد زخمه في النصف الثاني من العام نتيجة لعوامل عدة منها انخفاض الاستثمارات العقارية، تباطؤ الاستهلاك، ضعف الطلب الخارجي، واستمرار ضعف ثقة المستهلكين[6].

1.2. معدلات التضخم

واصلت معدلات التضخم العام والأساسي على المستوى العالمي التراجع في عام 2024، مدفوعة بانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتحسن ظروف جانب العرض، والتأثيرات الناجمة عن السياسات النقدية المتشددة. هذا وانخفضت معدلات التضخم في العديد من الاقتصادات المتقدمة إلى ما دون معدل التضخم المستهدف من قبل البنوك المركزية، بينما تراجعت في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية إلى مستويات تقترب من معدلاتها قبل الجائحة.

---

2. *صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية» أكتوبر 2024.*
3. *البنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2025.*
4. *البنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2025.*
5. *البنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2025.*
6. *البنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2025.*

في الوقت نفسه، ظلت معدلات التضخم الأساسية مرتفعة بشكل مستمر في عام 2024، حيث شهدت العديد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة تسارعاً في التضخم نتيجة زيادة أسعار الخدمات وارتفاع الأجور. وقد دفع ذلك بعض البنوك المركزية إلى إعادة النظر في سياساتها الرامية إلى تخفيف السياسات النقدية. إلا أن التضخم الأساسي العالمي بدأ بالاعتدال مع نهاية العام نتيجة تباطؤ نمو الأجور وضعف الطلب على الخدمات[7].

انخفضت معدلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية في عام 2024. ففي الاقتصادات المتقدمة، انخفض التضخم من 4.6% في عام 2023 إلى 2.6%، بينما تراجع في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية من 8.1% في عام 2023 إلى 7.9%. وكان التباطؤ واسع النطاق، حيث سجلت اليابان انخفاضاً في معدل تضخم أسعار المستهلكين من 3.3% في عام 2023 إلى 2.2% في عام 2024، وتراجع التضخم في الاتحاد الأوروبي من 6.3% إلى 2.6%، بينما انخفض في الولايات المتحدة من 4.1% إلى 3%. وعلى النقيض من ذلك، شهدت الصين ارتفاعاً طفيفاً في معدل التضخم من 0.2% في عام 2023 إلى 0.4% في عام 2024[8].

شكل 2: معدلات الأسعار (التغير السنوي %)

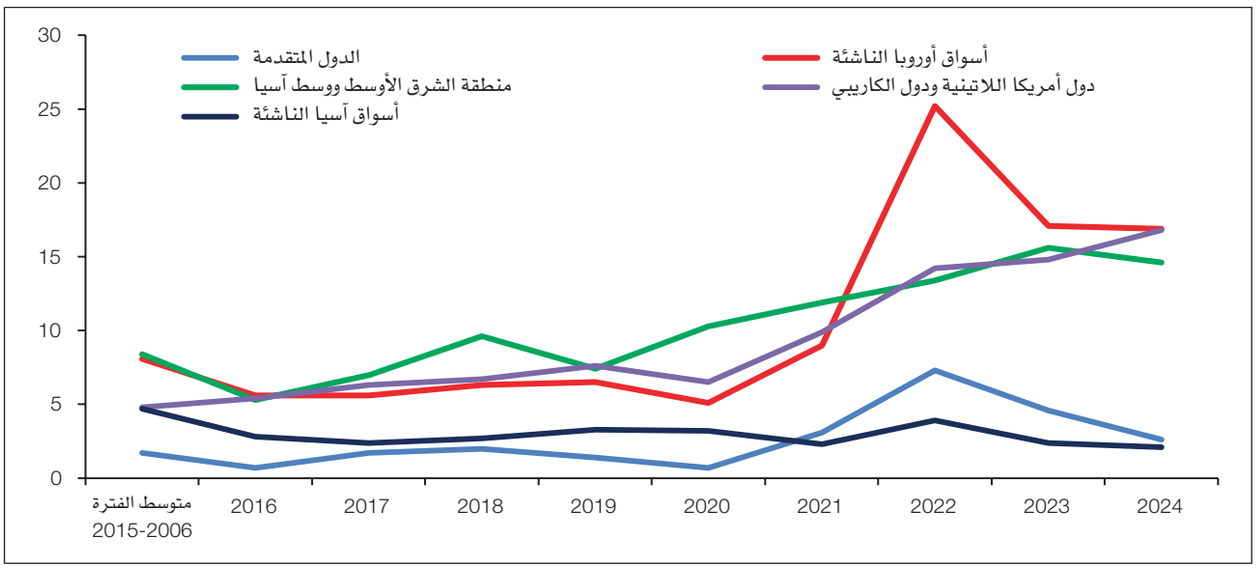

المصدر: صندوق النقد الدولي وإدارة البحوث بالمؤسسة.

1.3. التطورات المالية والنقدية

ظلت الأوضاع المالية العالمية ميسرة إلى حد كبير في عام 2024، رغم وجود بعض التفاوتات الإقليمية. ففي الاقتصادات المتقدمة، اكتسبت الأسهم زخماً مدفوعاً بالتفاؤل بشأن السياسات المحتملة والداعمة للأعمال في الولايات المتحدة. وفي المقابل، ظلت الأوضاع المالية في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية أكثر تشدداً، متأثرة بانخفاض تقييمات الأسهم وقوة الدولار الأمريكي[9].

في النصف الثاني من عام 2024، بدأت الأوضاع المالية العالمية في التراجع مع قيام البنوك المركزية الكبرى بخفض أسعار الفائدة. ومع اقتراب نهاية العام، بدأت الأوضاع بالتشدد مجدداً في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية، كما ظل الإقبال على المخاطر مرتفعاً في الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2024، مدعوماً بتزايد التفاؤل بين المستثمرين في الولايات المتحدة وارتفاع أسعار الأسهم. ومع ذلك، شهدت الأسواق تقلبات ملحوظة في أسعار الأسهم خلال شهر أغسطس، مما أبرز حساسية الأسواق تجاه التغيرات في معنويات المستثمرين والسياسات المتبعة. وفي الوقت نفسه، أثرت المخاوف بشأن آفاق العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة وحالة عدم اليقين السياسي المتزايدة على معنويات السوق طوال العام.

شهدت الأوضاع المالية في اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية بعض التخفيف في عام 2024، رغم بقاء معدلات التضخم مرتفعة في بعض الدول، وسط حالة من عدم اليقين بشأن التغيرات المحتملة في السياسات التجارية الأمريكية والمخاوف المرتبطة بخفض أسعار الفائدة الأمريكية. علاوة على ذلك، شهدت عملات هذه الاقتصادات تقلبات حادة، حيث انخفضت قيمة العديد منها بشكل ملحوظ أمام الدولار الأمريكي في الربع الرابع من العام نتيجة تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من أسواق الدين والأسهم. ومع تسارع التضخم وتراجع قيمة العملات مع نهاية العام، تضاءلت التوقعات بشأن مزيد من خفض أسعار الفائدة في هذه الاقتصادات، مما أثر سلباً على أسواق الأسهم.

على الرغم من اعتدال معدلات التضخم تدريجياً في عام 2024، إلا أنها بقيت أعلى بقليل من المعدل المستهدف عند 2%. ولقد كان عام 2024 نقطة تحول مهمة في السياسات النقدية العالمية، حيث بدأت البنوك المركزية الكبرى في تخفيف سياساتها بعد عامين من التشديد النقدي.

---

7. البنك الدولي. «آفاق الاقتصاد العالمي». يناير 2025.
8. قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.
9. صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية» أكتوبر 2024.

أصبحت السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة أكثر تيسيراً خلال عام 2024، حيث خفضت البنوك المركزية الأربعة الكبرى أسعار الفائدة استجابة لانخفاض معدلات التضخم. وبحلول الربع الرابع، خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس، لينخفض النطاق من 5.25%-5.5% في الربع الرابع من عام 2023 إلى 4.25%-4.5%. وبالمثل، خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس إلى 3%، بينما أجرى بنك إنجلترا تخفيضاً بمقدار 50 نقطة أساس ليصل سعر الفائدة إلى 4.75%. وعلى النقيض من ذلك، اتخذ بنك اليابان اتجاهاً معاكساً، حيث رفع سعر الفائدة إلى 0.25% مع نهاية العام، بعد أن كان مستقراً عند مستوى 0.1% سابقاً[10].

جدول 2: أسعار الفائدة قصيرة الأجل للبنوك المركزية الكبرى (%)

التاريخ	الولايات المتحدة	كندا	منطقة اليورو	المملكة المتحدة	اليابان	الصين *	الهند *
الربع الأول 2018	1.75	1.25	0.00	0.50	-0.10	2.55	5.75
الربع الثاني 2018	2.00	1.25	0.00	0.50	-0.10	2.55	6.00
الربع الثالث 2018	2.25	1.50	0.00	0.75	-0.10	2.55	6.25
الربع الرابع 2018	2.50	1.75	0.00	0.75	-0.10	2.55	6.25
الربع الأول 2019	2.50	1.75	0.00	0.75	-0.10	2.55	6.00
الربع الثاني 2019	2.50	1.75	0.00	0.75	-0.10	2.55	5.50
الربع الثالث 2019	2.00	1.75	0.00	0.75	-0.10	2.55	5.15
الربع الرابع 2019	1.75	1.75	0.00	0.75	-0.10	2.50	4.90
الربع الأول 2020	0.25	0.25	0.00	0.10	-0.10	2.20	4.00
الربع الثاني 2020	0.25	0.25	0.00	0.10	-0.10	2.20	3.35
الربع الثالث 2020	0.25	0.25	0.00	0.10	-0.10	2.20	3.35
الربع الرابع 2020	0.25	0.25	0.00	0.10	-0.10	2.20	3.35
الربع الأول 2021	0.25	0.25	0.00	0.10	-0.10	2.20	3.35
الربع الثاني 2021	0.25	0.25	0.00	0.10	-0.10	2.20	3.35
الربع الثالث 2021	0.25	0.25	0.00	0.10	-0.10	2.20	3.35
الربع الرابع 2021	0.25	0.25	0.00	0.25	-0.10	2.20	3.35
الربع الأول 2022	0.50	0.50	0.00	0.75	-0.10	2.10	3.35
الربع الثاني 2022	1.75	1.50	0.00	1.25	-0.10	2.10	3.35
الربع الثالث 2022	3.25	3.25	1.25	2.25	-0.10	2.00	3.35
الربع الرابع 2022	4.50	4.25	2.50	3.50	-0.10	2.00	3.35
الربع الأول 2023	5.00	4.50	3.50	4.25	-0.10	2.00	3.35
الربع الثاني 2023	5.25	4.75	4.00	5.00	-0.10	1.90	3.35
الربع الثالث 2023	5.50	5.00	4.50	5.25	-0.10	1.80	3.35
الربع الرابع 2023	5.50	5.00	4.50	5.25	-0.10	1.80	3.35
الربع الأول 2024	5.50	5.00	4.50	5.25	0.10	1.80	3.35
الربع الثاني 2024	5.50	4.75	4.25	5.25	0.10	1.80	3.35
الربع الثالث 2024	5.00	4.25	3.65	5	0.25	1.50	3.35
الربع الرابع 2024	4.50	3.25	3.15	4.75	0.25	1.50	3.35

** سعر الفائدة المستخدم للصين والهند هو سعر إعادة الشراء العكسي لمدة أسبوع.*

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

استمرت البنوك المركزية الكبرى في تقليص ميزانياتها في عام 2024، حيث انخفض إجمالي الأصول المجمعة لكبرى البنوك المركزية بنسبة 10.5% على أساس سنوي، ليصل إلى 24.3 تريليون دولار في ديسمبر 2024، مقارنة مع 27.1 تريليون دولار في ديسمبر 2023. وانخفض إجمالي أصول الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بنسبة 10.7% ليصل إلى 6.8 تريليون دولار، بينما سجل البنك المركزي الأوروبي انخفاضاً بنسبة 13.6% ليصل إجمالي أصوله إلى 6.6 تريليون دولار. وبالمثل، خفض بنك الشعب الصيني ميزانيته العمومية بنسبة 6.2% لتصل بذلك إلى 6 تريليون دولار، كما تراجعت الأصول الإجمالية لبنك اليابان بنسبة 10.7% لتبلغ 4.7 تريليون دولار[11].

10. إدارة البحوث بالمؤسسة وقاعدة بيانات Bloomberg.

11. إدارة البحوث بالمؤسسة وقاعدة بيانات Bloomberg.

شكل 3: حجم الأصول المالية لدى البنوك المركزية الكبرى (مليار دولار)

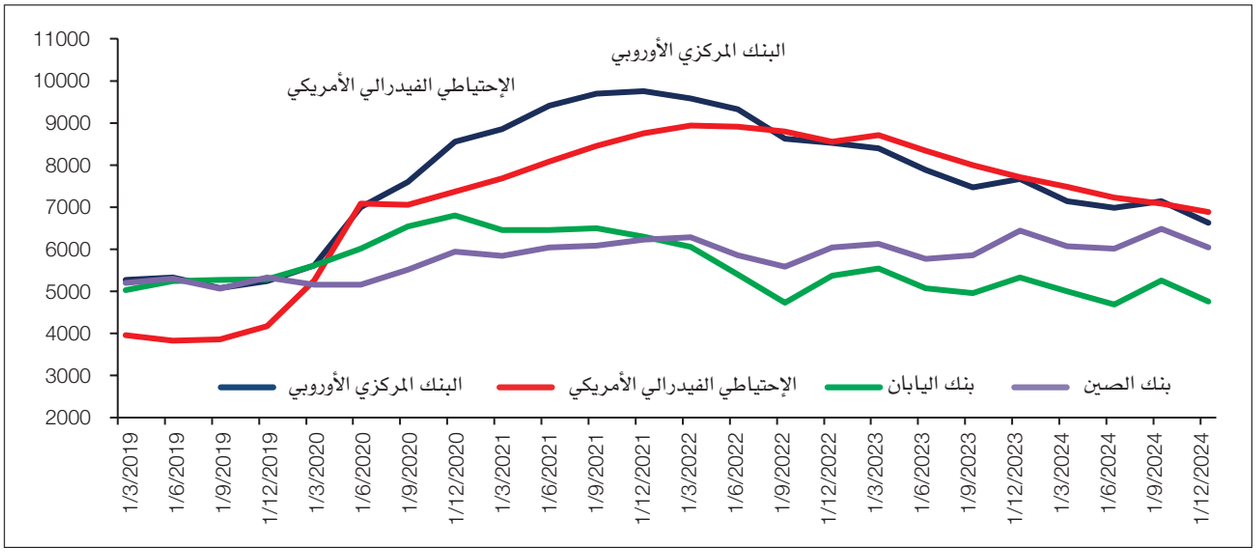

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

1.4. أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال

1.4.1. أسعار الصرف

شهد الدولار الأمريكي تقلبات ملحوظة خلال عام 2024، حيث انخفض إلى مستوى 100.8 مقابل سلة من العملات العالمية في سبتمبر 2024، قبل أن يتعافى ويصل إلى أعلى مستوى له خلال العام متجاوزاً 108 في ديسمبر. وبحلول منتصف ديسمبر، تعزز سعر صرف اليورو، ليبلغ ليتجاوز 1.03 دولار لكل يورو، مقارنة بحوالي 1.10 دولار في بداية العام. وعلى الرغم من تعافيه في نهاية العام، أنهى الدولار الأمريكي عام 2024 منخفضاً بنسبة تقارب 6.6% مقارنة بقيمته في بداية العام[12].

1.4.2. تدفق المحافظ في الأسواق الناشئة

اجتذبت الأوراق المالية في الأسواق الناشئة تدفقات إجمالية للمحافظ الاستثمارية بلغت 269.23 مليار دولار في عام 2024، وهو ما يمثل ارتفاعاً كبيراً مقارنة مع 177.4 مليار دولار في عام 2023. ويعزى هذا الارتفاع إلى التدفقات القوية في أدوات الدين والتي بلغت 270.83 مليار دولار، والتي عوضت تدفقات الأسهم الخارجة التي بلغت 1.59 مليار دولار. إقليمياً، تصدرت أوروبا الناشئة التدفقات الواردة بمبلغ 90.49 مليار دولار، تلتها منطقة إفريقيا والشرق الأوسط عند 68.15 مليار دولار، ثم آسيا الناشئة بقيمة 55.42 مليار دولار. وعلى النقيض من ذلك، شهدت أمريكا اللاتينية تدفقات خارجة من المحافظ الاستثمارية بلغ مجموعها 55.17 مليار دولار.

وفي ديسمبر 2024، بلغت التدفقات الإجمالية للمحافظ الاستثمارية إلى الأسواق الناشئة 14.1 مليار دولار، شملت تدفقات خارجة من الأسهم بقيمة 3.1 مليار دولار، وتدفقات قوية في أدوات الدين بلغت 17.3 مليار دولار. وواجهت الأسهم الصينية ضغوطاً خلال العام، حيث سجلت تدفقات خارجة بقيمة 1.3 مليار دولار، إلى جانب تدفقات خارجة محدودة في أدوات الدين بقيمة 0.5 مليار دولار. في المقابل، سجلت الأسواق الناشئة باستثناء الصين تدفقات قوية بلغت 32.3 مليار دولار، مدفوعة بتدفقات أدوات الدين التي بلغت 17.8 مليار دولار وتدفقات خارجة محدودة من الأسهم بقيمة 0.5 مليار دولار[13].

12. إدارة البحوث بالمؤسسة وقاعدة بيانات Bloomberg.
13. قاعدة بيانات معهد التمويل الدولي.

جدول 3: صافي تدفقات غير المقيمين للأسهم والسندات الخاصة بالأسواق الناشئة (بليون دولار)

تدفقات الديون	آسيا الناشئة	أمريكا اللاتينية	أوروبا الناشئة	منطقة أفريقيا والشرق الأوسط	الإجمالي
تدفقات الديون					
2021	160.16	73.81	38.80	66.28	339.05
2022	-4.88	17.65	6.89	0.42	20.08
2023	84.52	43.98	25.80	-16.74	137.56
2024	99.29	60.94	55.0	55.60	270.83
الإجمالي	**339.09**	**196.38**	**126.49**	**105.56**	**767.52**
تدفقات الأسهم					
2021	-57.37	27.71	58.60	28.32	57.26
2022	-32.96	34.14	12.08	6.81	20.07
2023	40.13	-1.07	6.3	-7.07	38.29
2024	-43.87	-5.77	35.50	12.55	-1.59
الإجمالي	**-94.07**	**55.01**	**112.48**	**40.61**	**114.03**
إجمالي المحفظة (أسهم وديون)					
2021	102.79	101.52	97.41	94.60	396.32
2022	-37.84	51.79	18.96	7.23	40.14
2023	124.65	42.91	32.07	-23.78	175.85
2024	55.42	55.17	90.49	68.15	269.23
الإجمالي	**245.02**	**251.39**	**238.93**	**146.20**	**881.54**

المصدر: معهد التمويل الدولي، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

1.5. التجارة العالمية

على الرغم من تباطؤ النشاط الصناعي في العديد من الاقتصادات المتقدمة وتأثير التدابير التجارية التقييدية، شهد نمو التجارة العالمية تعافياً ملحوظاً في عام 2024. وقد كان هذا التعافي مدفوعاً بشكل رئيسي بالنشاط القوي في تجارة السلع خاصة خلال الربع الثالث، وذلك بدعم من زيادة المخزونات. هذا وارتفعت التجارة العالمية في السلع والخدمات بنسبة 3.4% في عام 2024، مقارنة بنسبة نمو بلغت 0.7% في عام 2023. وفي حين شهد النصف الأول من العام نمواً ضعيفاً في حجم التجارة، إلا أن النصف الثاني قد شهد تعافياً ملحوظاً، مدفوعاً بشكل رئيسي نتيجة زيادة المخزونات. ومع ذلك، فقد كان هذا التعافي غير متوازن بين الاقتصادات المختلفة. فقد سجلت اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية نمواً مستقراً في تجارة السلع، بينما استمرت العديد من الاقتصادات المتقدمة في مواجهة بعض الصعوبات، باستثناء الولايات المتحدة التي حافظت على نمو قوي في حجم التجارة نسبياً[14].

وبشكل عام، شهد حجم التجارة العالمية تحسناً كبيراً في عام 2024، حيث توسع بنسبة 3.4%، وهو تعاف ملحوظ مقارنة بالنمو المتواضع البالغ 0.7% المسجل في عام 2023. ومع ذلك، لا يزال هذا المعدل أقل قليلاً من متوسط النمو طويل الأجل البالغ 4.1%.. هذا وبلغ حجم التجارة في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية 2.2% و5.4% على التوالي في عام 2024، مقارنة بنمو بلغ 0% و2% في عام 2023. كما ارتفعت صادرات الاقتصادات المتقدمة بنسبة 2.5% في عام 2024، مقارنة بنمو قدره 1% في عام 2023، إلا أن هذا المعدل لا يزال أقل من متوسط النمو طويل الأجل والبالغ 3.7%. في المقابل، شهدت اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية نمواً قوياً في حجم الصادرات بنسبة 4.6% في عام 2024، وهو ارتفاع حاد مقارنة بمعدل النمو البالغ 0.6% في عام 2023. إضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت واردات الاقتصادات المتقدمة بنسبة 2.1% في عام 2024، متعافية من انكماش بلغ 0.7% في عام 2023. أما واردات اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية فقد نمت بنسبة 4.6%، محافظة على زخمها القوي بعد توسع بلغ 3% في عام 2023 [15].

14. صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية» أكتوبر 2024 ويناير 2025.
15. صندوق النقد الدولي. «توقعات الاقتصاد العالمي» أكتوبر 2024 ويناير 2025.

جدول 4: حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)

حجم التجارة العالمية (%)	متوسط 2016-2025		2023		2024	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الدول المتقدمة	2.3	2.5	1.0	-0.7	2.5	2.1
الأسواق الناشئة والدول النامية	3.4	3.1	0.6	3.0	4.6	4.6
حجم التجارة العالمية (%)	**2.7**		**0.8**		**3.1**	

المصدر: صندوق النقد الدولي. «التوقعات الاقتصادية العالمية» أكتوبر 2024.

2. ديناميكيات أسعار النفط

ظلت أسعار النفط محصورة ضمن نطاق تداول ضيق نسبياً منذ بداية العام، نتيجة لتأثر الأسعار بقوى متعارضة. فمن جهة، أدت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأوروبا، إلى جانب القيود المفروضة على الإمدادات من قبل تحالف أوبك، إلى ممارسة ضغوط تصاعدية على الأسعار. ومن جهة أخرى، ساهم ارتفاع الإنتاج من الدول غير الأعضاء في أوبك وحلفائها، وخاصة الولايات المتحدة، وكذلك المخاوف بشأن ضعف آفاق الطلب العالمي، في فرض ضغوط تنازلية على أسعار الخام.

شكل 4: أسعار نفط خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت لعام 2024 (دولار/برميل)

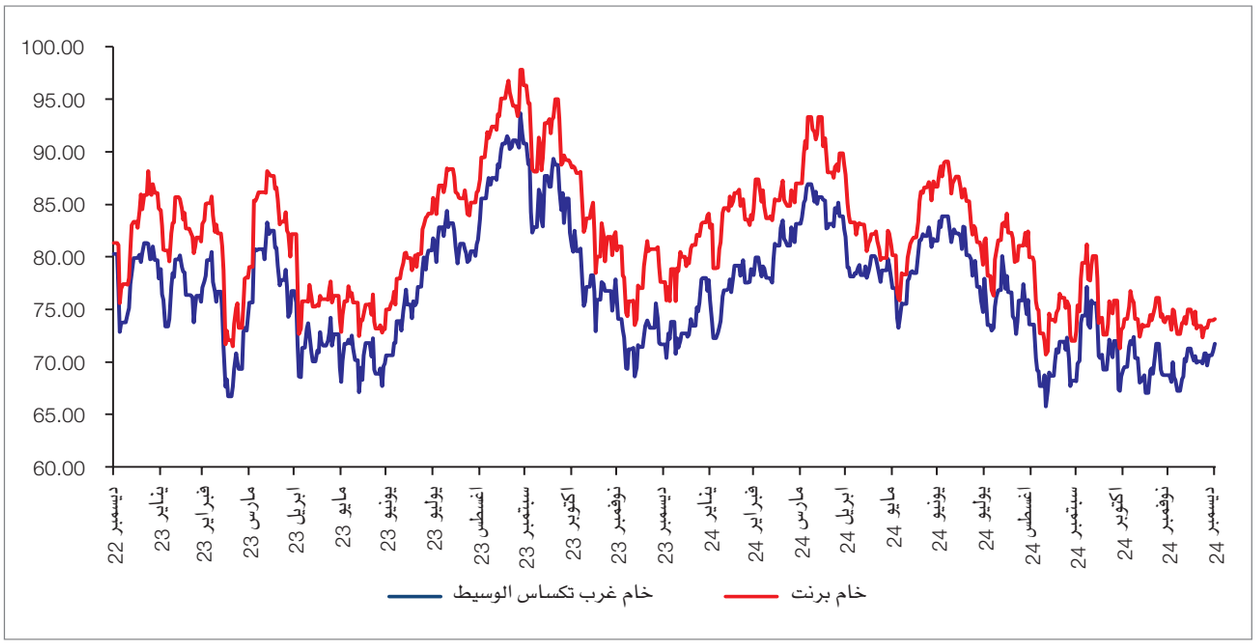

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

ارتفعت أسعار النفط تدريجياً في بداية العام مدفوعة بزيادة الطلب في الاقتصادات الكبرى والتوقعات المرتبطة بانخفاض الإمدادات. وبحلول مارس، اقترب سعر خام برنت من 88 دولار للبرميل، بينما استقر خام غرب تكساس الوسيط حول 83.5 دولار للبرميل. وخلال الربع الأول، ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 16%، كما سجل خام برنت مكاسب بلغت 12%، مدعوماً بتصاعد التوترات بين أوكرانيا وروسيا، واستمرار التوترات في الشرق الأوسط، وارتفاع الطلب العالمي بأكثر من المتوقع، إضافة إلى التوقعات بشح المعروض في السوق. كما عززت التوقعات المتزايدة بتغيير السياسات النقدية من قبل البنوك المركزية الكبرى من معنويات السوق، مما ساهم في دفع أسعار النفط نحو الارتفاع.

في بداية الربع الثاني، قفز سعر خام برنت إلى 93.3 دولار للبرميل، مسجلاً أعلى مستوى له منذ أكتوبر 2023، مدعوماً بتخفيضات الإنتاج من قبل تحالف أوبك، والطلب القوي، والتوترات الجيوسياسية المتزايدة. وأدت التوقعات حول توجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي بالإبقاء على أسعار الفائدة عند مستوياتها المرتفعة لفترة أطول في التأثير سلباً على الأسعار. وبحلول منتصف الربع، بدأت أسعار النفط في الانخفاض مع تراجع حدة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وزاد الغموض بشأن قرارات الاحتياطي الفيدرالي حول أسعار الفائدة في المستقبل من الضغوط التنازلية على الأسعار.

مع نهاية الربع، توسعت خسائر أسعار النفط مع انتشار أخبار عن توجه تحالف أوبك نحو استعادة جزء من إنتاجها في النصف الثاني من العام، مما أثار مخاوف بشأن زيادة المعروض. كما ساهم ضعف التوقعات بشأن الطلب في الصين واستمرار تراجع المخاطر الجيوسياسية في زيادة الضغوط التنازلية. وخلال هذا الربع، انخفض خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 3%، كما سجل خام برنت خسارة مماثلة بنسبة 3%، ما يعكس حساسية السوق تجاه ديناميكيات العرض وحالة عدم اليقين الاقتصادي.

تميز الربع الثالث بتزايد المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي وارتفاع التوقعات بخفض أسعار الفائدة. وبحلول أوائل أغسطس، فقدت أسعار النفط جميع مكاسبها السنوية، نتيجة اضطرابات الأسواق المالية العالمية وتراجع التوقعات الاقتصادية في الصين، رغم الجهود المستمرة من قبل تحالف أوبك لتحقيق توازن السوق. وخلال هذا الربع، هبطت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها خلال العام، حيث انخفض سعر خام غرب تكساس الوسيط إلى 65.7 دولار للبرميل فيما تراجع خام برنت إلى 70.6 دولار للبرميل. وسجل خام غرب تكساس الوسيط انخفاضاً حاداً بنسبة 18.2%، بينما تراجع خام برنت بنسبة 17.2%، وسط استمرار الضغوط الناتجة عن تباطؤ الطلب العالمي وحالة عدم اليقين الاقتصادي.

في بداية الربع الأخير، تراجعت أسعار النفط وسط تصاعد المخاوف بشأن آفاق السوق المستقبلية وتزايد المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وأدت التوقعات حول استعادة تحالف أوبك لجزء من الإنتاج في ديسمبر، إلى جانب تباطؤ الاقتصاد الصيني، في الحد من مكاسب الأسعار. وفي نوفمبر، أجلت أوبك وحلفاؤها خططها الرامية لزيادة الإنتاج لمدة شهر آخر، وهو التأجيل الثاني في عام 2024 بعد خطوة مماثلة في أكتوبر، مشيرة إلى ضعف توقعات الطلب ومخاوف بشأن زيادة المعروض.

وخلال الربع، تأثرت الأسواق النفطية بالتكهنات حول نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وتقلبات الدولار الأمريكي، وعدم اليقين بشأن كيفية تعامل الإدارة الجديدة مع الصراعات في روسيا والشرق الأوسط، إلى جانب السياسات المتعلقة بصادرات النفط الإيرانية. ومع نهاية الربع الرابع، كانت أسعار النفط في طريقها لتسجيل خسائر طفيفة، مدفوعة بضعف الطلب في الصين واستمرار وفرة المعروض، رغم التوترات الجيوسياسية القائمة في الشرق الأوسط وأوروبا. هذا وبلغ متوسط أسعار النفط خلال الربع الرابع 70.4 دولار للبرميل لخام غرب تكساس الوسيط، و4.7 دولار للبرميل لخام برنت. وسجل خام غرب تكساس الوسيط مكاسب فصلية بنسبة 2.7% بينما ارتفع خام برنت بنسبة 1.7%.

في عام 2024، بلغ متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط 75.9 دولار للبرميل، منخفضاً قليلاً عن مستواه البالغ 77.6 دولار في عام 2023، في حين بلغ متوسط سعر خام برنت 80.7 دولار للبرميل، مقارنة مع 82.6 دولار في العام السابق. هذا واستهل خام غرب تكساس الوسيط العام عند 71.6 دولار للبرميل وأختتم العام مستقراً عند 71.7 دولار للبرميل، مما يعكس استقرار السوق رغم التقلبات خلال العام. في المقابل، بدأ خام برنت العام عند 77.6 دولار للبرميل لكنه انخفض إلى 74.1 دولار بحلول نهاية العام، متأثراً بمخاوف زيادة المعروض وضعف التوقعات بشأن الطلب، خاصة من قبل الصين. تعكس هذه الانخفاضات الطفيفة الصعوبات التي واجهت السوق في تحقيق التوازن بين التوترات الجيوسياسية، وتعديلات العرض، وحالة عدم اليقين بشأن الطلب العالمي طوال العام.

شكل 5: المتوسط السعري لخام غرب تكساس الوسيط وخام برنت لعام 2024 (ربع سنوي - دولار/برميل)

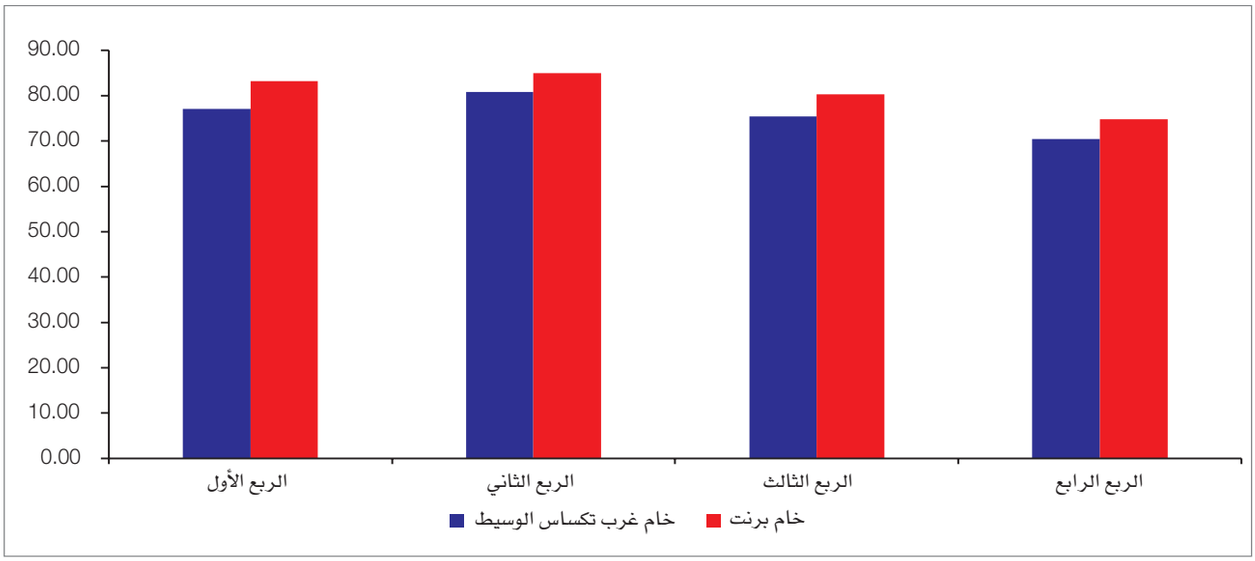

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

هذا وبلغ متوسط سعر خام غرب تكساس الوسيط 78.9 دولار للبرميل في النصف الأول من عام 2024، وانخفض إلى 72.9 دولار للبرميل في النصف الثاني، مقارنة مع 74.9 دولار و80.3 دولار للبرميل في النصفين الأول والثاني من عام 2023 على التوالي. كما حافظ خام برنت على فارق سعري طفيف مقابل خام غرب تكساس الوسيط، حيث بلغ متوسط 84 دولار للبرميل في النصف الأول و77.5 دولار للبرميل في النصف الثاني من عام 2024. ويقارن ذلك بمتوسط 79.8 دولار للبرميل في النصف الأول من عام 2023، و85.4 دولار في النصف الثاني.

ويعكس التراجع في الأسعار خلال النصف الثاني من عام 2024 تزايد المخاوف بشأن ضعف الطلب العالمي، لا سيما من قبل الصين، والتغييرات في استراتيجيات إمدادات تحالف أوبك، وتطور المخاطر الجيوسياسية. وعلى الرغم من البداية القوية، فإن الأداء الأضعف في النصف الثاني يبرز حساسية السوق تجاه حالة عدم اليقين الاقتصادي الكلي وتغيرات ديناميكيات العرض.

جدول 5: متوسط أسعار النفط ربع سنوية في عامي 2023 و2024

	خام غرب تكساس الوسيط (دولار/برميل)			خام برنت (دولار/برميل)		
	2023	2024	التغير (%)	2023	2024	التغير (%)
الربع الأول	76.13	77.13	1.30%	81.22	83.16	2.39%
الربع الثاني	73.71	80.78	9.58%	78.38	84.92	8.34%
الربع الثالث	82.10	75.40	-8.17%	86.53	80.26	-7.25%
الربع الرابع	78.52	70.46	-10.27%	84.26	74.79	-11.24%

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

شكل 6: المتوسط الشهري لأسعار خام غرب تكساس الوسيط في عامي 2023 و2024 (دولار/برميل)

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

شكل 7: المتوسط الشهري لأسعار خام برنت في عامي 2023 و2024 (دولار/برميل)

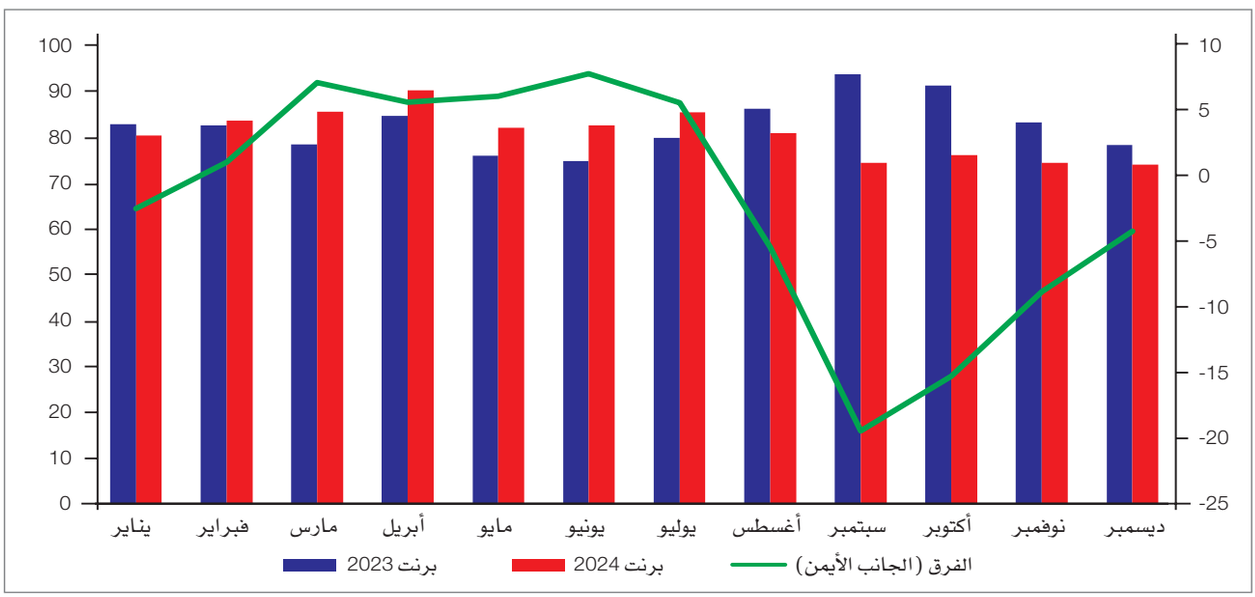

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

انخفضت أسعار النفط بنسبة 7.5% في النصف الثاني من عام 2023 مقارنةً بالنصف الأول، مما يعكس ضغوط السوق الناتجة عن مخاوف فائض الإمدادات وتغيرات ديناميكيات الطلب. وبالنسبة للتقلبات، تراجع متوسط معامل التقلب لخام غرب تكساس الوسيط من 33.7% في عام 2023 إلى 28.8% في عام 2024، كما شهد خام برنت أيضاً انخفاضاً في التقلبات، حيث تراجعت إلى 27.7% مقارنة مع 31.6% في عام 2023. ومع ذلك، كان متوسط التقلب في النصف الثاني من عام 2024 أعلى بشكل ملحوظ من النصف الأول لكل من خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت، مما يعكس زيادة حساسية السوق تجاه المخاطر الجيوسياسية، وتقلبات الإمدادات، والتطورات في الظروف الاقتصادية الكلية.

جدول 6: متوسط أسعار وتقلبات خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت (دولار/برميل)

	خام غرب تكساس الوسيط		خام برنت	
	المتوسط	معامل التذبذب (%)	المتوسط	معامل التذبذب (%)
النصف الأول 2014	100.91	15.40	108.90	13.09
النصف الثاني 2014	85.36	30.75	89.08	24.93
النصف الأول 2015	53.23	46.93	58.11	43.67
النصف الثاني 2015	44.34	45.90	46.82	42.93
النصف الأول 2016	39.48	57.58	40.23	52.64
النصف الثاني 2016	47.02	39.39	47.92	36.30
النصف الأول 2017	50.06	26.81	52.20	24.92
النصف الثاني 2017	51.77	23.55	56.60	23.84
النصف الأول 2018	65.44	24.91	70.79	23.77
النصف الثاني 2018	64.28	36.59	71.46	34.05
النصف الأول 2019	57.36	29.35	65.88	25.97
النصف الثاني 2019	56.66	38.11	62.27	33.21
النصف الأول 2020	37.28	486.84	41.15	103.59
النصف الثاني 2020	41.74	32.68	43.57	32.68
النصف الأول 2021	73.11	36.66	75.28	35.02
النصف الثاني 2021	73.97	35.8	76.12	34.26
النصف الأول 2022	101.90	51.94	106.15	51.78
النصف الثاني 2022	87.41	43.27	93.93	42.15
النصف الأول 2023	74.9	35.9	79.7	34.8
النصف الثاني 2023	80.47	31.9	85.5	28.5
النصف الأول 2024	78.95	23.7	84.04	25.8
النصف الثاني 2024	72.90	32.8	77.49	30.0

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

شكل 8: متوسط أسعار ومعامل تذبذب خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت (دولار/برميل،%)

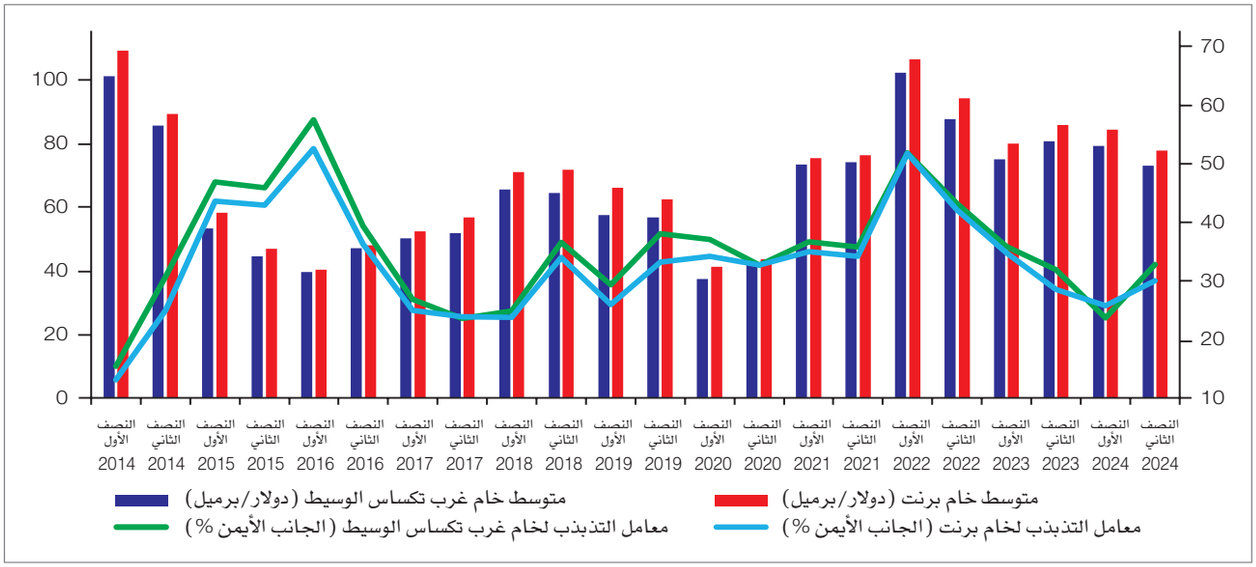

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

2.1. أساسيات سوق النفط والأسعار

ظل الإنتاج العالمي للنفط الخام ثابتاً عند 102.6 مليون برميل يومياً في عام 2024، دون تغيير عن عام 2023، رغم التغيرات الإقليمية الملحوظة في مستويات الإنتاج. شهدت كندا زيادة بنسبة 3.6% في إنتاج النفط، حيث ارتفع من 5.7 مليون برميل يومياً في عام 2023 إلى 5.9 مليون برميل يومياً في عام 2024. كما عززت الولايات المتحدة إنتاجها من النفط الخام بنسبة 3.1% ليصل إلى 22.6 مليون برميل يومياً، مقارنة مع 21.9 مليون برميل يومي في العام السابق، مما حافظ على مكانتها كأكبر منتج للنفط في العالم. في المقابل، سجلت روسيا انخفاضاً بنسبة 3.5% في الإنتاج، حيث تراجع من 10.9 مليون برميل يومي في عام 2023 إلى 10.5 مليون برميل يومي في عام 2024، وسط العقوبات المستمرة والتحديات التشغيلية[16].

جدول 7: الإنتاج العالمي من البترول في عام 2024 (مليون برميل/يوم)

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2024
أوبك	32.21	32.14	32.12	32.36	**32.21**
دول أخرى بخلاف أوبك وحلفاؤها والولايات المتحدة	36.9	37.15	37.25	37.85	**37.29**
الولايات المتحدة	21.91	22.77	22.88	23.09	**22.66**
كندا	5.95	5.82	5.92	6.17	**5.97**
أوراسيا (إقليم أوروبي آسيوي)	13.81	13.42	13.22	13.22	**13.42**
روسيا	10.83	10.55	10.34	10.42	**10.53**
آسيا وأوقيانوسيا	9.36	9.31	9.19	9.34	**9.3**
الصين	5.39	5.36	5.29	5.33	**5.34**
إجمالي العالم	102.07	102.55	102.61	103.14	**102.6**

المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، 14 يناير 2025.

16. وكالة الطاقة الأمريكية. «توقعات الطاقة – المدى القصير». 14 يناير 2025.

شكل 9: الإنتاج العالمي من البترول في 2024 مقابل 2023 (مليون برميل/يوم)

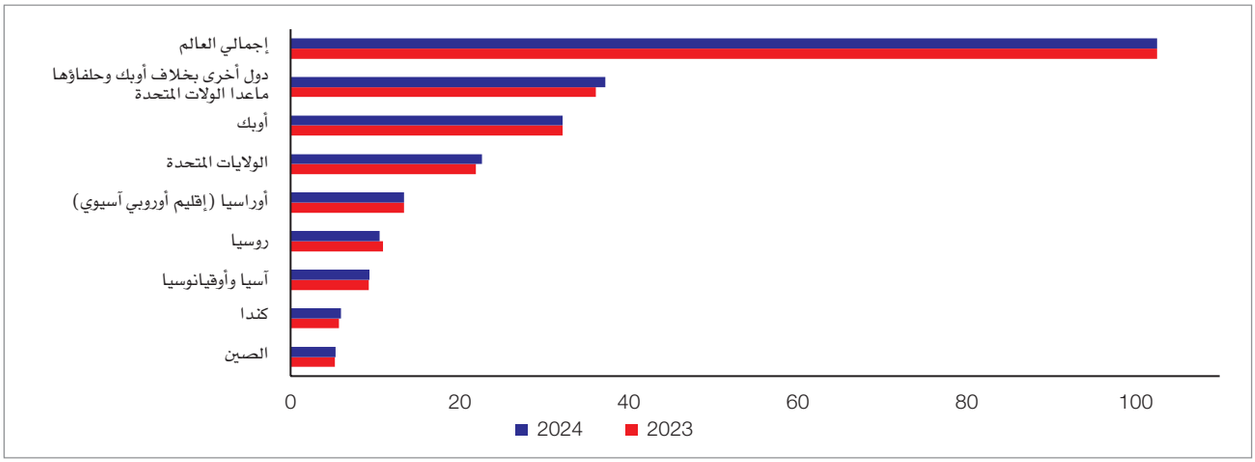

المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، 14 يناير 2025، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

هذا وارتفع استهلاك النفط الخام العالمي بنسبة 0.9% في عام 2024، ليصل إلى 102.7 مليون برميل يومياً، مقارنة مع 101.8 مليون برميل في عام 2023. وسجلت الهند زيادة ملحوظة في استهلاك النفط الخام، حيث ارتفع بنسبة 4.2% ليصل إلى 5.5 مليون برميل يومي، مقارنة مع 5.3 مليون برميل في عام 2023، وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بالنشاط الاقتصادي القوي وارتفاع احتياجات الطاقة. في المقابل، شهدت الصين نمواً طفيفاً وبنسبة 0.5% فقط، حيث ارتفع الاستهلاك من 16.2 مليون برميل يومي في عام 2023 إلى 16.3 مليون برميل يومي في عام 2024، الأمر الذي يعكس تعافياً اقتصادياً بطيئاً وضعف طلب قطاع التصنيع. ويؤكد هذا النمو غير المتكافئ على التغيرات الديناميكية في أسواق النفط العالمية، حيث تقود الاقتصادات الناشئة مثل الهند الطلب، في حين تشهد الاقتصادات الكبرى التقليدية مثل الصين نمواً أكثر تباطؤاً[17].

جدول 8: الاستهلاك العالمي من البترول في عام 2024 (مليون برميل/يوم)

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2024
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	44.81	45.55	46.15	46.29	**45.7**
دول أخرى بخلاف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	57.11	57.22	56.83	57.11	**57.07**
الولايات المتحدة	19.8	20.36	20.5	20.64	**20.33**
أوروبا	13.61	14.38	14.7	14.28	**14.25**
الصين	16.53	16.43	15.89	16.23	**16.27**
الهند	5.62	5.56	5.16	5.63	**5.49**
اليابان	3.44	2.95	2.91	3.37	**3.17**
إجمالي العالم	101.92	102.77	102.97	103.4	**102.77**

المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، 14 يناير 2025.

17. وكالة الطاقة الأمريكية. «توقعات الطاقة – المدى القصير». يناير 2025.

شكل 10: الاستهلاك العالمي من البترول في 2024 مقابل 2023 (مليون برميل/يوم)

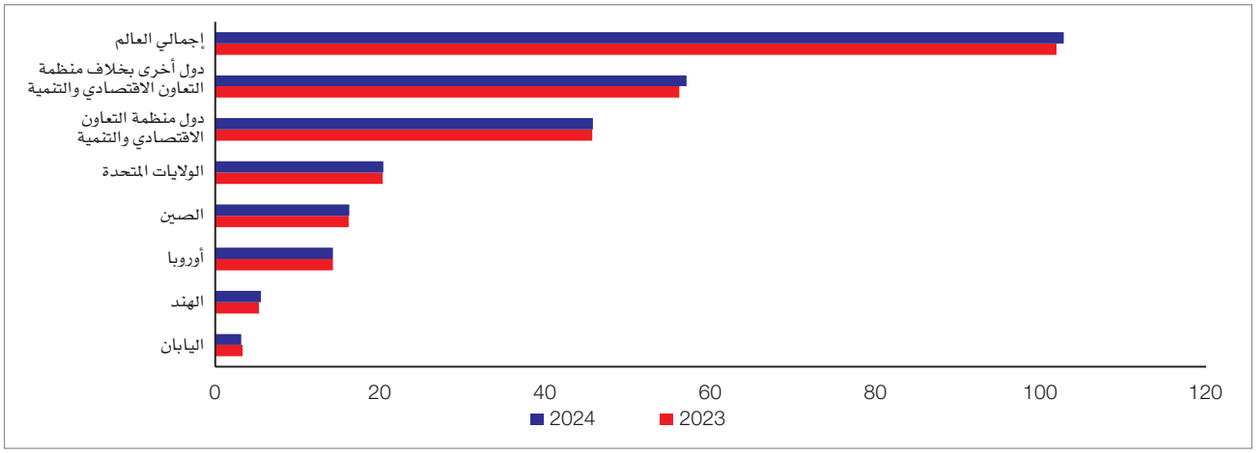

المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، 14 يناير 2025، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

هذا وتقدر وكالة الطاقة الأمريكية بأن إجمالي المخزونات العالمية من النفط الخام والسوائل الأخرى ارتفع في المتوسط بمقدار 0.18 مليون برميل يومياً في عام 2024، مقارنة بانخفاض المخزونات بمقدار 0.22 مليون برميل يومياً في عام 2023 [18].

شكل 11: الاستهلاك والإنتاج العالمي من الوقود السائل (مليون برميل/يوم)

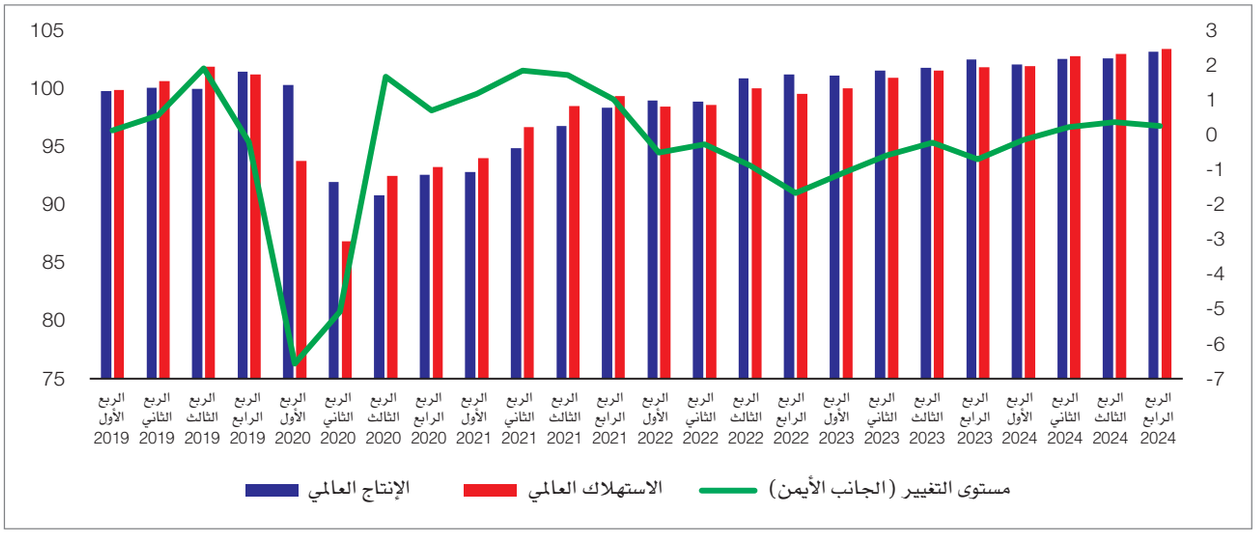

المصدر: تقرير وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، 14 يناير 2025، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

2.2. إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط

بلغ متوسط إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة 13.2 مليون برميل يومياً في 2024، بزيادة عن 12.9 مليون برميل في 2023، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة إنتاج النفط الصخري. وارتفع إنتاج النفط الصخري إلى متوسط 10.3 مليون برميل يومياً في 2024، مقارنة مع 9.94 مليون برميل يومياً في العام السابق، مما يعكس الاستثمارات المستمرة والكفاءة التشغيلية في مكامن النفط الصخري الرئيسية. في المقابل، انخفض إنتاج النفط من مصادر أخرى، ليصل إلى متوسط 2.92 مليون برميل يومياً في 2024، مقارنة مع 3.08 مليون برميل يومياً في 2023، حيث شهدت الآبار التقليدية انخفاضاً في الإنتاج والتخلص من بعض الأنشطة التشغيلية. وعلى أساس سنوي، نما إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة بشكل مستمر، حيث ارتفع من 10.1 مليون برميل يومياً في ديسمبر 2023 إلى 10.5 مليون برميل يومياً في ديسمبر 2024، مما يبرز دور النفط الصخري كمحرك رئيسي لنمو الإنتاج في الولايات المتحدة.

18. قاعدة بيانات وكالة الطاقة الأمريكية.

شكل 12: إنتاج الولايات المتحدة من النفط: حصة مساهمة النفط الصخري إلى الإجمالي (مليون برميل/يوم، %)

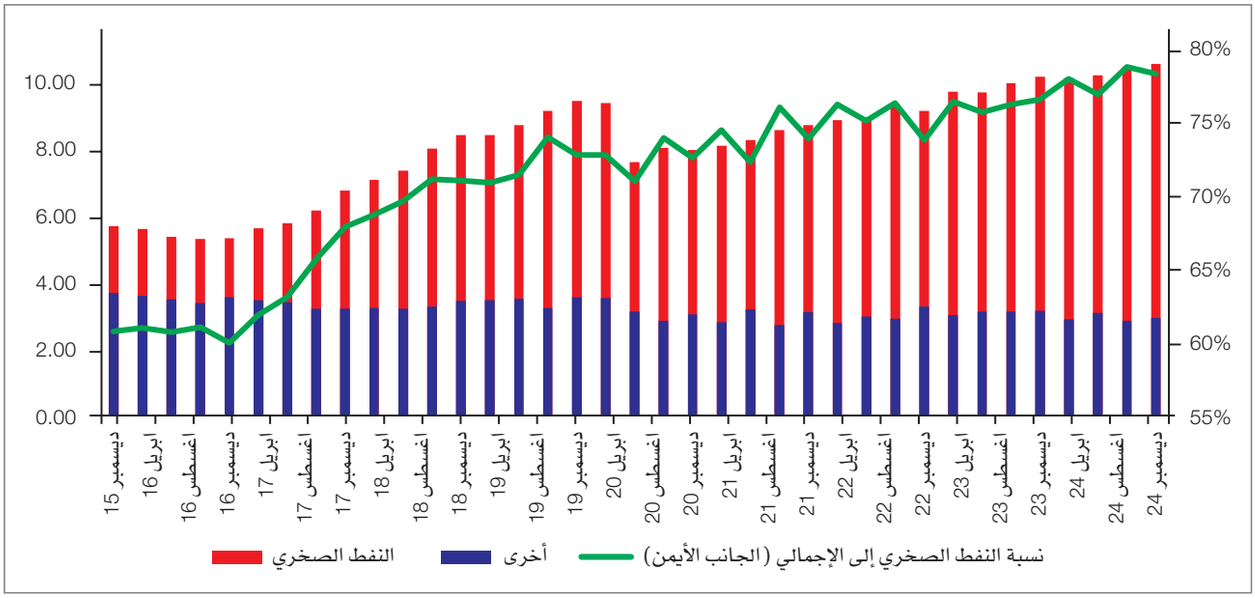

المصدر: وكالة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

3. اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

بلغ معدل النمو لدول مجلس التعاون الخليجي 2.43% في عام 2024، بتحسن نسبي عن معدل النمو في عام 2023 والبالغ 1.29%. وتباينت معدلات النمو بين دول المجلس، حيث تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو بلغ 4%، بفضل الجهود المستمرة في مجال التنويع الاقتصادي والأداء القوي في القطاع غير النفطي. هذا وبلغ معدل النمو في المملكة العربية السعودية 1% بعد تراجعه بمعدل 0.75% في عام 2023.

جدول 9: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (التغير النسبي %)

	2021	2022	2023	2024*
البحرين	2.67	4.86	2.05	1.97
الكويت	1.80	8.44	0.08	2.93
عمان	3.09	4.31	1.93	2.17
قطر	1.52	4.90	0.64	2.50
السعودية	5.08	7.49	-0.75	1.01
الإمارات	4.35	7.51	3.78	4.00
متوسط دول المجلس	3.09	6.25	1.29	2.43

** توقعات معهد التمويل الدولي.*
المصدر: معهد التمويل الدولي.

وشهد القطاع النفطي في دول المجلس في عام 2024 أداءً متفاوتاً حيث تصدرت دولة قطر النمو بنسبة 4.6% في حين بلغت في مملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة معدلات متواضعة. هذا وتراجع نمو القطاع النفطي في المملكة العربية السعودية بنسبة 4.95%.

جدول 10: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي (التغير النسبي %)

	2021	2022	2023	2024*
البحرين	-0.26	-1.36	-1.24	0.59
الكويت	-0.17	11.85	-3.20	2.00
عمان	3.81	8.71	1.61	2.86
قطر	-0.28	1.69	3.80	4.62
السعودية	1.22	14.96	-9.05	-4.95
الإمارات	6.53	7.14	6.16	5.20

** توقعات معهد التمويل الدولي.*
المصدر: معهد التمويل الدولي.

حافظ القطاع غير النفطي في دول المجلس على مسار نمو إيجابي، وإن كان بوتيرة متفاوتة بين الدول الأعضاء. وتصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو قوي بلغ 5.2% ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 4.4%، الأمر الذي يدل استمرار قوة اقتصاد هاتين الدولتين المتنوع. هذا وشهدت قطر انتعاشاً متواضعاً بنسبة 1.2% بعد الانكماش في عام 2023.

جدول 11: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الغير نفطي (التغير النسبي %)

	2021	2022	2023	2024*
البحرين	3.34	6.23	2.72	2.24
الكويت	4.10	4.62	4.01	3.97
عمان	2.75	3.66	2.10	1.80
قطر	2.66	6.87	-1.20	1.20
السعودية	4.38	5.52	4.63	4.40
الإمارات	6.53	7.14	6.16	5.20

** توقعات معهد التمويل الدولي.*
المصدر: معهد التمويل الدولي.

أما بالنسبة للموازنة العامة لدول المجلس، تتمتع الكويت وقطر بفوائض كبيرة بلغت 11.8% و7.9% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، في حين شهدت الموازنات العامة في مملكة البحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية عجزاً تراوح بين 2.3% إلى 4.4%.

جدول 12: الموازنة العامة لدول الخليج (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %)

	2021	2022	2023	2024*
البحرين	-6.44	-0.85	-3.61	-4.44
الكويت	3.18	22.77	14.62	11.84
عمان	-3.61	2.90	-2.78	-2.33
قطر	0.24	11.00	6.92	7.92
السعودية	-2.24	2.50	-2.02	-2.92
الإمارات	2.41	8.98	3.74	2.65

** توقعات معهد التمويل الدولي.*
المصدر: معهد التمويل الدولي.

أما بالنسبة لسعر تعادل الميزانية لدول المجلس في عام 2024، تواجه البحرين أعلى سعر تعادل عند 135.7 دولار للبرميل، ثم المملكة العربية السعودية عند 98.4 دولار للبرميل. أما بالنسبة لقطر، فشهدت أدنى سعر تعادل وذلك عند حوالي 46.9 دولار للبرميل.

جدول 13: سعر برميل النفط لتعادل الميزانية العامة لدول الخليج (دولار/برميل)

	2022	2023	2024
البحرين	131.80	152.90	135.70
الكويت	81.60	79.60	88.90
عمان	55.40	54.00	55.40
قطر	48.30	49.80	46.90
السعودية	88	94.90	98.40
الإمارات	46.60	52.80	53.90

توقعات معهد التمويل الدولي.
المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg.

3.1. التضخم

شهدت مملكة البحرين وسلطنة عمان معدلات تضخم معتدلة بلغت 2.5% لكل منهما، هذا وسجلت كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أدنى معدل تضخم بين دول المجلس وذلك بنسبة نمو بلغت 1.71% و 1.7% على التوالي.

جدول 14: متوسط أسعار المستهلك (التغير النسبي %)

	2021	2022	2023	2024*
البحرين	-0.61	3.63	0.50	2.50
الكويت	3.42	3.98	3.63	2.60
عمان	1.55	2.81	2.50	2.50
قطر	2.30	5.00	2.81	2.00
السعودية	3.10	2.50	2.30	1.70
الإمارات	-0.11	4.83	1.62	1.71

** توقعات معهد التمويل الدولي.*
المصدر: معهد التمويل الدولي.

3.2. التجارة الخارجية لدول المجلس

تراجعت الصادرات النفطية في عام 2024 بصورة محدودة في دول المجلس ما عدا سلطنة عمان والتي شهدت ارتفاعاً طفيفاً إلى 34 مليار دولار. هذا ونمت الصادرات غير النفطية في دول المجلس لا سيما في الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت 329 مليار دولار، فيما نمت في المملكة العربية السعودية إلى 104 مليار دولار. هذا وارتفع إجمالي واردات دول المجلس خلال عام 2024، الأمر الذي يعكس الطلب المحلي المتزايد وتدفق الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية والتنمية.

جدول 15: التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي (بليون دولار)

	2021	2022	2023	2024*
الصادرات الهيدروكربونية (النفط والغاز الطبيعي)				
البحرين	10	15	12	11
الكويت	63	94	75	73
عمان	26	43	33	34
قطر	79	117	80	79
السعودية	203	328	227	191
الإمارات	70	114	93	91
الصادرات الغير هيدروكربونية				
البحرين	12	15	15	15
الكويت	5	6	7	7
عمان	18	19	21	22
قطر	8	12	11	11
السعودية	73	83	95	104
الإمارات	254	296	315	329
إجمالي الواردات				
البحرين	-17	-22	-22	-23
الكويت	-28	-28	-30	-32
عمان	-28	-32	-32	-33
قطر	-27	-34	-28	-28
السعودية	-140	-176	-196	-205
الإمارات	-244	-300	-313	-336

** توقعات معهد التمويل الدولي.*
المصدر: معهد التمويل الدولي.

4. أسواق الأسهم

4.1. نظرة عامة على أسواق الأسهم العالمية

شهدت أسواق الأسهم العالمية مزيجاً من التقلبات والنمو، مدفوعةً بتطورات السياسات النقدية والتوترات الجيوسياسية وتحول في معنويات وإقبال المستثمرين. ولقد بدأ العام بشكل محفز حيث استمر التضخم في التراجع في الاقتصادات الكبرى، وأشارت البنوك المركزية إلى احتمال انتهاء دورات التشديد النقدي. ومع ذلك، شهد النصف الثاني من العام تجدد المخاوف بشأن تباطؤ النمو العالمي، وخاصة في الصين، بالإضافة إلى تأثير أسعار الفائدة المرتفعة في الولايات المتحدة وأوروبا.

كانت حركة المؤشرات المرجعية للأسواق العالمية متزامنة خلال عام 2024، حيث بدأ العام بشكل سلبي لفترة قصيرة قبل أن يحقق ارتفاعات متواصلة. ولقد شهد العام عدداً من التراجعات، كتلك في شهر أبريل، وأخرى في منتصف شهر يوليو والتي استمرت إلى الأسبوع الأول من شهر أغسطس، وأما الأخيرة فكانت خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر. هذا وتفوق مؤشر الأسواق المتقدمة على المؤشرات المرجعية الرئيسية مسجلاً زيادة سنوية قدرها 17.3%، ويليه مؤشر جميع دول العالم بزيادة قدرها 16.1%، بينما تبعهم مؤشر الأسواق الناشئة بزيادة قدرها 5.2%.

شكل 13: أداء المؤشرات المرجعية للأسواق العالمية، 2024

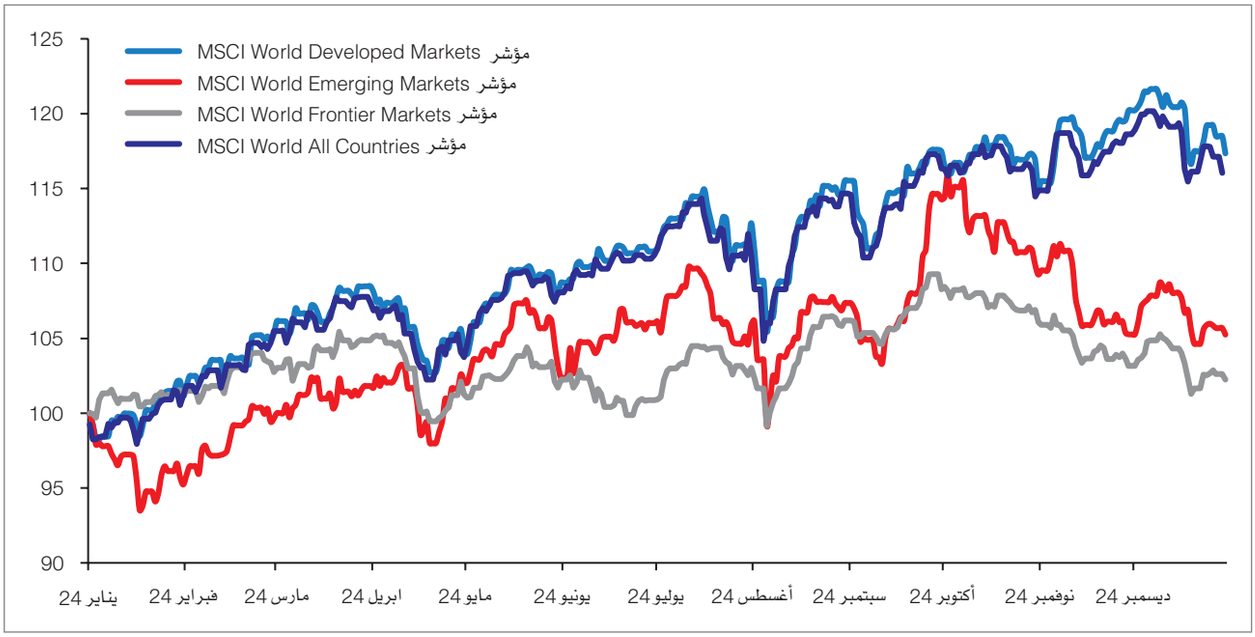

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

وحققت أسواق الأسهم الأمريكية أداءً جيداً في عام 2024، حيث ارتفع مؤشر (S&P 500) بنسبة 23.8% خلال العام، مدفوعاً بالأرباح القوية للشركات والأداء الاقتصادي المتين بشكل عام. وظل قطاع التكنولوجيا هو الأفضل أداءً، بفضل التطورات في الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية. وكذلك ارتفع مؤشر (NASDAQ Composite) بنسبة 29.8% ومؤشر (Dow Jones Industrial) بنسبة 12.9%. إلا أن أداء مؤشر (2000 Russell) المتتبع لأسهم الشركات الصغيرة كان أقل من المستوى المطلوب، حيث حقق زيادة متواضعة بنسبة 9.9% مما يعكس المخاوف بشأن ارتفاع تكاليف الاقتراض وعدم اليقين.

شكل 14: الأداء النسبي للمؤشرات المرجعية في الولايات المتحدة، 2024

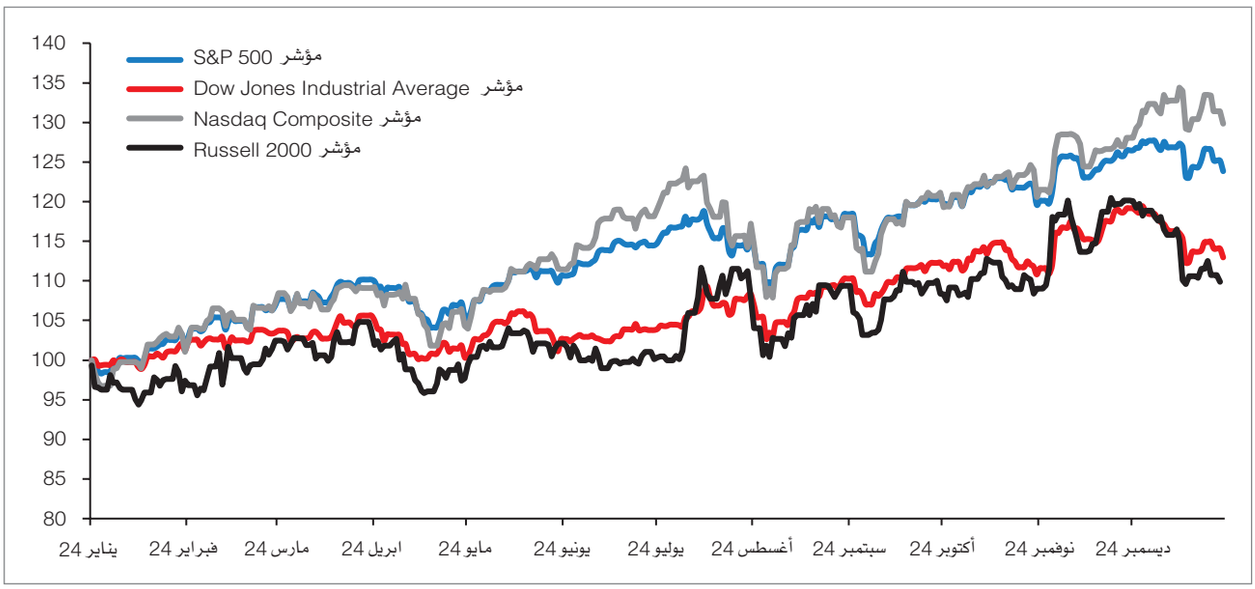

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

كما حققت الأسهم مكاسب قوية حول العالم، حيث ارتفع مؤشر (MSCI World Index) بنسبة 18% في عام 2024. كما تفوقت الأسواق المتقدمة على جميع المؤشرات الأخرى مسجلة قفزة بنسبة 19.2% حسب مؤشر (MSCI World Developed Markets) على خلفية تنفيذ إجراءات التيسير النقدي المستمرة بالإضافة إلى تبني الحكومات للسياسات التحفيزية. ومن جانب آخر حققت الأسواق الأوروبية ممثلة بمؤشر (600 Stoxx Europe) مكاسب بنسبة 9.6%، مدعومة بتراجع التضخم وانتعاش ثقة المستهلك. وفي الوقت نفسه، ارتفع مؤشر (MSCI World Emerging Markets) بنسبة 8% على إثر مساهمات ملحوظة من الهند وجنوب شرق آسيا، بينما تخلفت أسواق الأسهم الصينية بسبب التحديات الاقتصادية المستمرة والمخاوف المرتبطة بالإجراءات التنظيمية.

شكل 15: أداء المؤشرات المرجعية الرئيسية لعام 2024

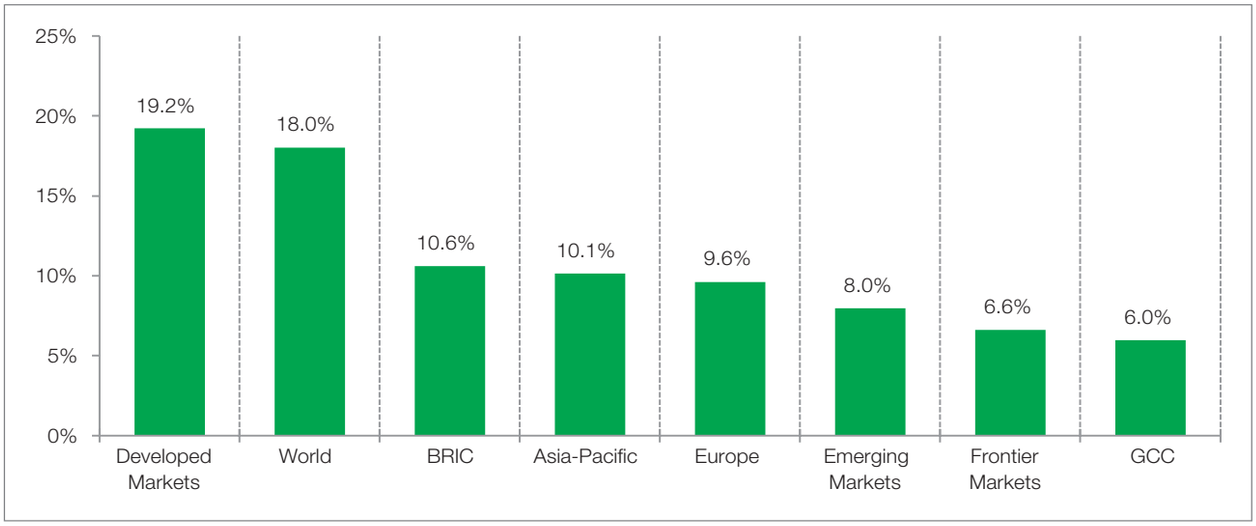

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

4.2. نظرة عامة على أسواق الأسهم الخليجية

أظهرت أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي نتائج متفاوتة في عام 2024 وكان أداءها متواضعاً مقارنة بالمؤشرات المرجعية العالمية الأخرى. حيث حقق مؤشر (S&P GCC composite) عائداً صافياً بلغ 6% للعام متخلفاً بشكل ملحوظ عن مؤشرات الأسواق المتقدمة الرئيسية ومتأخراً بشكل طفيف عن المؤشر الرئيسي للأسواق الناشئة. علاوة على ذلك، أثرت أسعار النفط المتقلبة والتوترات الجيوسياسية ومستويات مشاركة المستثمرين الأجانب على أسواق المنطقة. وتباين الأداء بين المكاسب والخسائر، مع اختلاف الاتجاهات عبر المؤشرات الفردية. على سبيل المثال، برز الأداء المتميز لمؤشر سوق دبي (DFM) ومؤشر سوق الكويت (KWSE) خلال الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر. في حين أثر ضعف كل من مؤشر سوق قطر (DSM) ومؤشر سوق أبوظبي (ADSM) ومؤشر سوق عمان (30 MSM) والذي بدأ في وقت مبكر من العام على الأداء مما جعل المؤشرات تتقلب دون خط الأساس حتى نهاية العام.

هذا وارتفع مؤشر سوق دبي (DFM) والذي كان الأفضل أداءً في المنطقة بنسبة 27.1% مدفوعاً بالتوقعات الاقتصادية القوية، لا سيما في قطاعي العقارات والسياحة، مما عزز بدوره ثقة المستثمرين. كما تمكن مؤشر سوق الكويت (KWSE) من تحقيق مكاسب بنسبة 12.4% خلال العام مدفوعاً بشكل رئيسي بالأداء القوي للقطاع المصرفي. وفي المقابل تراجع كلاً من مؤشر سوق قطر (DSM) بنسبة 3.2%، ومؤشر سوق أبوظبي (ADSM) بنسبة 1.7%. في حين أن انخفض مؤشر كل من سوق المملكة العربية السعودية (Tadawul) وسوق عمان (30 MSM) وسوق مملكة البحرين (BSE) بأقل من 1%.

شكل 16: مؤشر أداء دول مجلس التعاون الخليجي، 2024

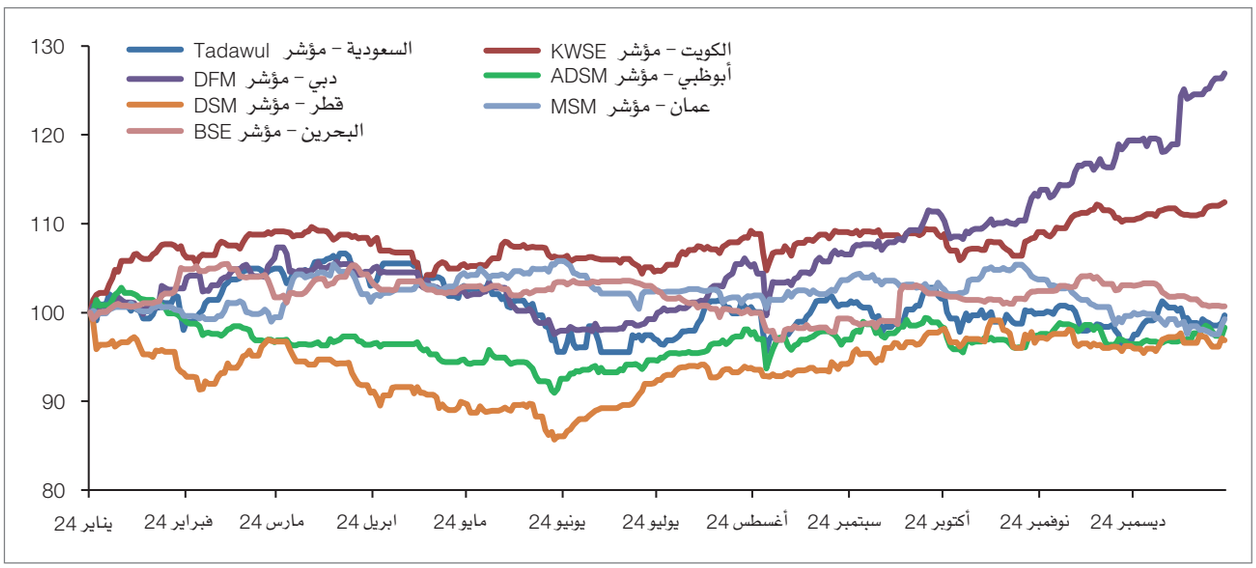

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

وبالمقارنة مع العام السابق، فقد سجلت جميع أسواق دول المجلس مكاسباً إيجابية، حيث ارتفع المؤشر المرجعي لدول مجلس التعاون الخليجي (S&P GCC composite) والذي يمثل متوسط الأداء في المنطقة، بنسبة 6% على أساس سنوي. ولا يزال سوق دبي متميزاً بأدائه مقارنة ببقية الدول الأعضاء حيث قفز مؤشر سوق دبي (DFM) بنسبة 34.5%، يليه ومؤشر سوق الكويت (KWSE) وسوق مملكة البحرين (BSE) بنسبة 12.2% و7% على التوالي. وجاء التغير في مؤشر سوق عمان (30 MSM) مطابقاً للمتوسط والبالغ 6%. هذا وقد ارتفع مؤشر سوق قطر (DSM) بنسبة 3.7%، ثم مؤشر سوق المملكة العربية السعودية (Tadawul) بنسبة 3.3%، في حين تخلف مؤشر سوق أبوظبي (ADSM) عن المنطقة بزيادة متواضعة بلغت 0.5% على أساس سنوي.

شكل 17: أداء مؤشرات دول مجلس التعاون الخليجي على أساس سنوي

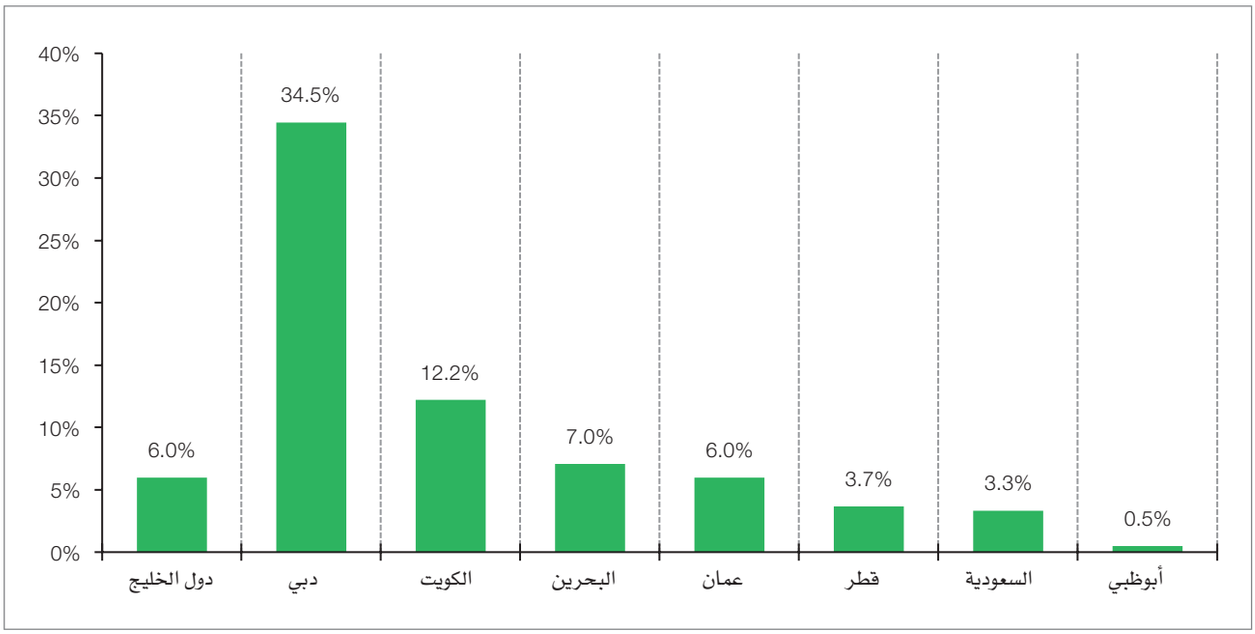

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

4.3. القيمة الرأسمالية ونشاط التداول في أسواق دول مجلس التعاون

انخفض إجمالي القيمة السوقية لمؤشر (S&P GCC composite) لدول المجلس بنسبة 16.9% خلال السنة، ويرجع ذلك غالباً إلى انخفاض السوق السعودي والبحريني، حيث انخفض المؤشر من 3.799 تريليون دولار في نهاية عام 2023 إلى 3.627 تريليون دولار في عام 2024، وجاء ذلك على إثر عدة عوامل منها الحرب في غزة والتوترات الجيوسياسية العالمية.

وقد تفوق مؤشر سوق دبي المالي على المنطقة حيث ارتفع بنسبة 30% ليختتم العام بقيمة 204.1 مليار دولار، بينما أنهى مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية ومؤشر بورصة قطر عند 747.5 مليار دولار و 146.7 مليار دولار على التوالي دون زيادات ملحوظة. وعلى الرغم من أن مؤشر السوق السعودي اختتم العام بتسجيل أعلى قيمة لرأس المال في المنطقة عند 2,715 مليار دولار، إلا أنه أقل من مستوى العام السابق البالغ 2,988 مليار دولار، مما مثل انخفاضاً على أساس سنوي بنسبة 9%. هذا وقد قفز رأس مال مؤشر سوق مسقط بنسبة 17% ليختتم العام عند 19 مليار دولار، ومن جانب آخر، أضاف مؤشر بورصة الكويت 9% ليختتم عند 154.6 مليار دولار. اما بالنسبة لأداء مؤشر بورصة البحرين فقد كان الأضعف في المنطقة، حيث انخفض بنسبة 63% على أساس سنوي واختتم عام 2024 بقيمة رأسمالية بلغت 20.5 مليار.

شكل 18: القيمة الرأسمالية لأسواق دول المجلس لعامي 2023 و2024 (بليون دولار)

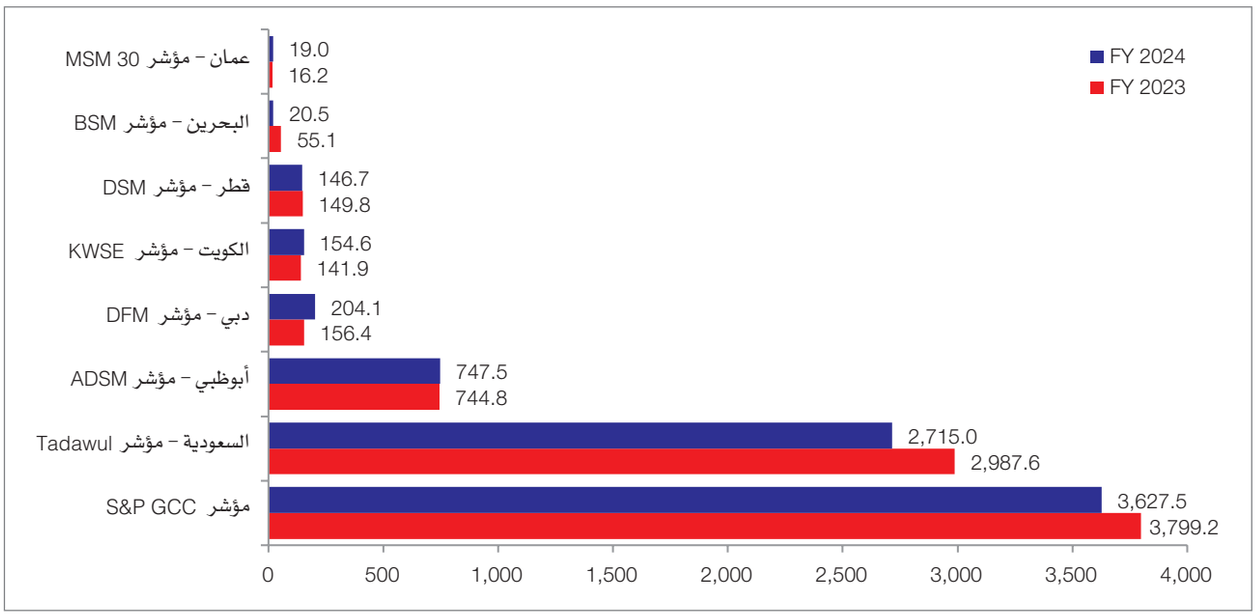

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

ظل نشاط التداول السوق السعودي الأكبر في المنطقة مسجلاً قيمة تداولات بلغت 394.7 مليار دولار، ويليه في ذلك سوق أبوظبي للأوراق المالية بقيمة 163.9 مليار دولار، وبورصة الكويت بقيمة 81.3 مليار دولار، وبورصة قطر بقيمة 37.4 مليار دولار. وفي المقابل، كان نشاط التداول في كل من سوق دبي المالي وسوق مسقط متواضعاً نسبياً حيث بلغت قيمة التداول 24 مليار دولار و19.5 مليار دولار على التوالي، في حين ظل نشاط التداول في بورصة البحرين عند نفس مستوى العام السابق والبالغ 1.1 مليار دولار.

وتجاوز النمو في قيمة نشاط التداول في سوق قطر للأوراق المالية نظرائه، مسجلاً قفزة هائلة بنسبة 37.6% على أساس سنوي بحلول نهاية عام 2024. تبع ذلك ارتفاع في السوق السعودي بنسبة 22.3%، ويليه سوق أبوظبي والكويت بزيادات سنوية بنسبة 7.8% و 7% على التوالي. في المقابل، شهد كل من سوق مسقط وسوق دبي المالي انخفاضاً في قيمة نشاط التداول بنسبة 12.6% و4.4% على التوالي.

شكل 20: نشاط التداول في أسواق دول المجلس لعامي 2023 و2024 (بليون دولار)

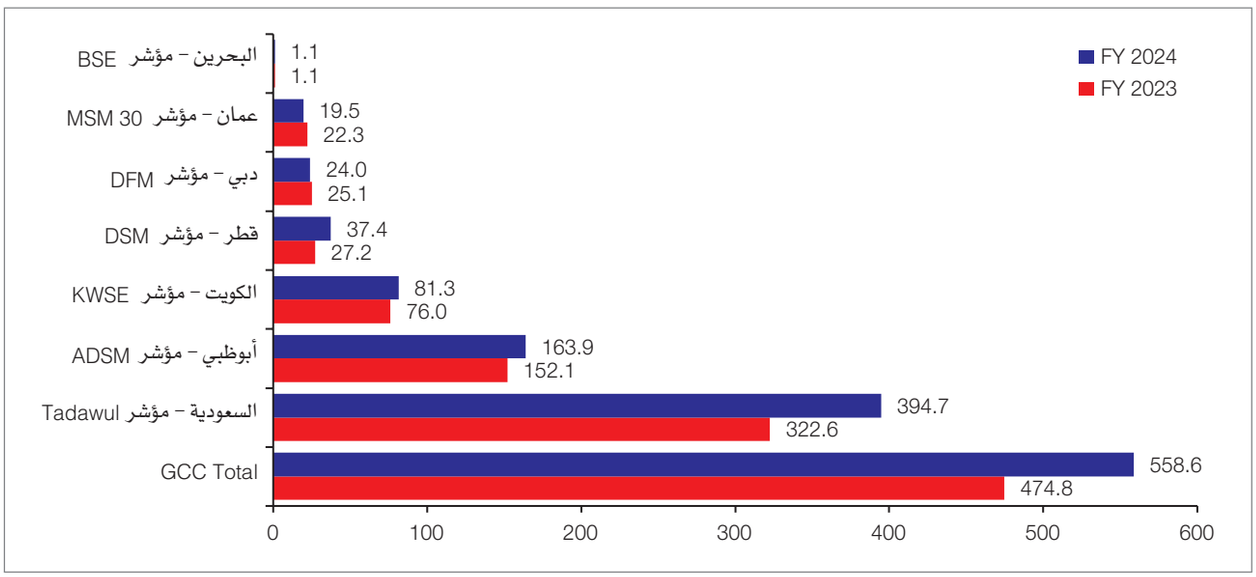

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

4.4. تقلبات الأسواق الخليجية

شهدت مستويات التذبذب في سوق دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً معتدلاً خلال عام 2024، وكان ذلك امتداداً للاتجاه الملحوظ في عام 2023. وسجل مؤشر (S&P GCC composite) تذبذباً بنسبة 9.6% ليعكس بذلك التقلبات المستمرة في أسواق المنطقة والناتجة عن عدة عوامل مثل تحركات السوق العالمية، والتغيرات في أسعار النفط، والتطورات الجيوسياسية.

هذا وقد تجاوز مستوى التذبذب في كل من سوق قطر وسوق دبي مستوى التذبذب في مؤشر (S&P GCC composite)، بينما كان مستوى التذبذب في سوق أبوظبي مطابقاً للمؤشر. هذا وقد سجل سوق الكويت مستوى أقل للتذبذب حيث بلغ 7.9%، بينما بلغ مستوى التذبذب في السوق السعودي 7.9%، وفي البحرين 7.3%، وفي سلطنة عمان 7%. وعلى الرغم من انخفاض عدد التداولات اليومية ظلت معنويات المستثمرين في السوق حساسة للتغيرات في سياسات البنوك المركزية والمخاوف بشأن التباطؤ الاقتصادي العالمي، مما ساهم في استمرار التذبذب.

جدول 16: مؤشر التقلبات في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، 2024

	افتتاح العام	إغلاق العام	أعلى سعر للعام	أدنى سعر للعام	مستوى تذبذب المؤشر
مؤشر مجلس التعاون S&P	284.76	301.75	302.16	272.57	9.6%
قطر (QE)	11967.39	12036.50	12835.65	11498.93	11.8%
السعودية (Tadawul)	4059.80	5158.67	5158.67	3959.80	10.7%
دبي (ADSM)	3629.57	3775.48	10735.37	9279.05	9.6%
الكويت (KSWE)	9577.85	9419.00	9844.70	8710.96	7.9%
أبوظبي (ADSM)	8944.66	10035.92	10055.04	9119.69	7.6%
البحرين (BSE)	4514.07	4576.60	4845.73	4468.19	7.3%
عمان (MSM 30)	1971.49	1985.91	2079.34	1910.77	7.0%

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، وإدارة البحوث بالمؤسسة.

4.5. الأداء النسبي لمؤشرات الأسواق بالمقارنة مع أسعار النفط

استمر التباعد وضعف الارتباط بين أداء أسواق الأسهم في دول المجلس وأسعار النفط، حيث تأثر توجه السوق الخليجية بشكل أكبر بمعنويات المستثمرين عوضاً عن التغير في أسعار النفط. حيث ارتفع مؤشر (S&P GCC composite) بنسبة 5.19% بالرغم من انخفاض أسعار النفط بشكل طفيف بنسبة 0.21% خلال العام، مما أكد أكثر على التباين بين المعياريين. وكان ذلك ملحوظاً بشكل خاص خلال النصف الثاني من العام عندما شهدت أسواق الأسهم إعادة تقييم تصاعدية مستدامة في الوقت الذي استمرت فيه أسعار النفط بالانخفاض والتقلب.

شكل 20: الأداء النسبي لمؤشر دول مجلس التعاون الخليجي (S&P GCC composite) مقابل سعر خام برنت، 2024

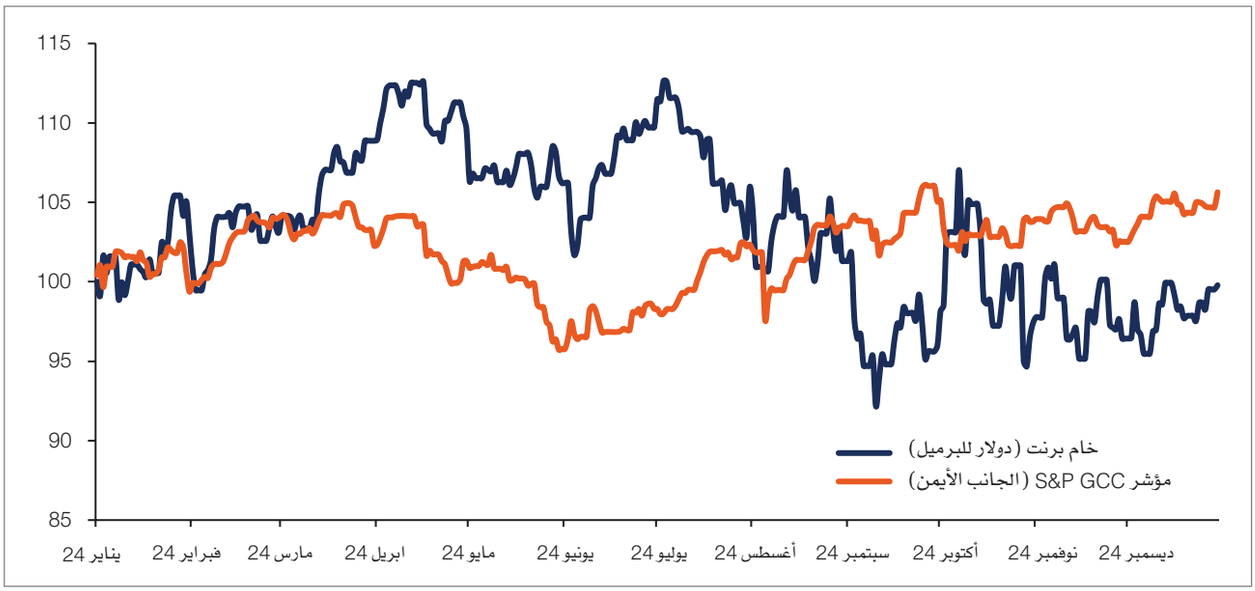

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg وإدارة البحوث بالمؤسسة.

5. مؤشرات مختارة

5.1. سندات الخزانة

شهد سوق سندات الخزانة الأمريكية والأوروبية خلال العام 2024 تحولات بارزة متأثرة بسياسات البنوك المركزية، والمخاوف الاقتصادية، والأحداث الجيوسياسية. وكان لسياسات التيسير تأثير واضح على عوائد السندات لأجل 10 سنوات وعلى معنويات المستثمرين وديناميكيات السوق.

وفي عام 2024، جاء أداء الاقتصاد الأمريكي مدفوعاً بانخفاض معدلات البطالة والإنفاق الاستهلاكي المرن والتفاؤل المرتبط بالذكاء الاصطناعي. ولقد تبنى الاحتياطي الفيدرالي موقفاً أكثر تيسيراً للسياسة النقدية، الأمر الذي أدى الى حدوث تقلبات في عوائد سندات الخزانة. وخلال العام، أنهى منحنى عائد سندات الخزانة الأمريكية مرحلة انقلاب العائد. ولقد بدأ العائد العام عند 4.2 واختتم عند 4.56.

وخلال عام 2024، بدأت عوائد السندات الإيطالية العام عند مستوى 3.681 وانتهت عند 3.522 بعد أن وصلت إلى ذروتها في منتصف العام في الربع الثاني. كما أظهرت اليونان والبرتغال وإسبانيا تقلبات على مدار العام، الأمر الذي يشير إلى تفاعل العوائد بالعوامل المحددة للتأثيرات في الأسواق.

شكل 21: عوائد سندات منطقة اليورو والولايات المتحدة، 2024

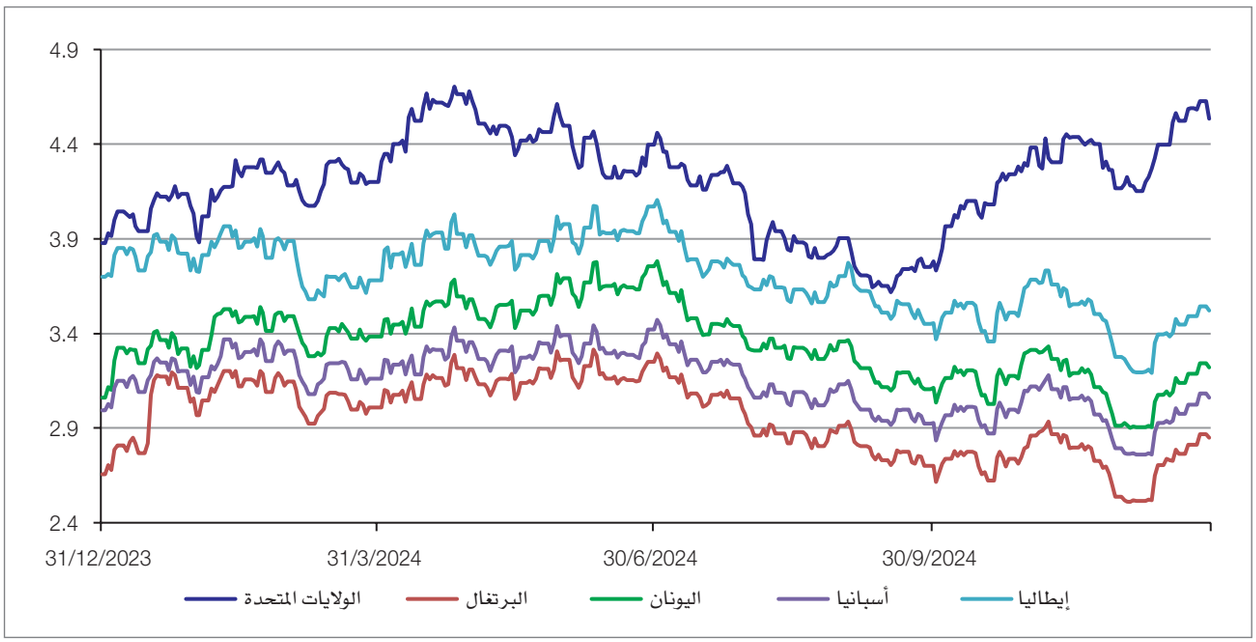

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، يناير 2025.

جدول 17: تقلبات الفوارق السعرية، 2024

	الولايات المتحدة	البرتغال	اليونان	إسبانيا	إيطاليا
القيمة الافتتاحية	3.879	2.656	3.061	2.993	3.700
قيمة الاغلاق	4.533	2.848	3.221	3.061	3.522
المتوسط	4.204	2.960	3.355	3.149	3.707
الانحراف المعياري	0.252	0.200	0.196	0.159	0.194
الأدنى	3.618	2.510	2.901	2.760	3.191
الأعلى	4.704	3.315	3.782	3.472	4.105

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، يناير 2025.

جدول 18: عوائد السندات لمنطقة اليورو والولايات المتحدة، 2024 (%)

	الولايات المتحدة	البرتغال	اليونان	إسبانيا	إيطاليا
الربع الأول	4.200	3.007	3.383	3.162	3.681
الربع الثاني	4.396	3.249	3.753	3.419	4.072
الربع الثالث	3.781	2.701	3.112	2.926	3.453
الربع الرابع	4.569	2.848	3.221	3.061	3.522

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، يناير 2025.

5.2. مؤشر التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر (CDS)

بلغ مؤشر التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر في إيطاليا واليونان مستويات معتدلة، حيث ارتفعت في إيطاليا على أعلى مستوى لها عند 80.09 في حين بلغت 60.90 في اليونان. كما سجل مؤشر التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر في أبوظبي ودبي معدلات تراوحت قيمها بين 57.79 و65.09 على التوالي. أما في الولايات المتحدة تم الحفاظ على فارق منخفض في مؤشر التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر عند مستويات تتراوح ما بين 31.98 إلى 33.48.

جدول 19: تقلبات الفوارق السعرية، مؤشرات التأمين على الديون ضد مخاطر التعثر، 2024

	البرتغال	إيرلندا	اليونان	إسبانيا	إيطاليا	الولايات المتحدة	البحرين	أبوظبي	دبي
القيمة الافتتاحية	27.50	23.91	57.64	29.93	75.03	31.98	205.99	42.13	63.25
قيمة الإغلاق	28.68	15.64	60.10	35.11	60.57	33.48	187.34	43.25	62.83
المتوسط	27.96	16.17	58.57	32.50	62.17	32.62	188.25	40.83	61.68
الأدنى	27.31	15.67	56.72	29.93	55.30	31.98	165.19	35.13	57.79
الأعلى	28.85	17.01	60.90	35.11	80.09	33.48	221.09	50.96	65.09

المصدر: قاعدة بيانات Bloomberg، يناير 2025.

5.3. السياسة النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي

أظهر نمو الائتمان المحلي الخاص في دول مجلس التعاون تبايناً بين دول الخليج، حيث تراوحت بين معدلات منخفضة كما في دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، الأمر الذي يدل على إلى توسع متواضع للائتمان المقدم، وبين معدلات قوية كما في مملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة.

جدول 20: نمو الائتمان المحلي (%)

	2020	2021	2022	2023	2024
البحرين	6.80	4.39	3.81	3.38	4.98
الكويت	3.56	5.26	7.95	4.95	5.05
عمان	2.42	4.14	4.57	5.35	2.78
قطر	8.30	9.48	7.40	1.96	1.59
المملكة العربية السعودية	14.82	15.52	14.08	9.99	10.61
الإمارات	-2.65	1.54	4.17	6.23	6.65

المصدر: معهد التمويل الدولي، يناير 2025.

أما فيما يتعلق بأسعار الفائدة، فمن الملاحظ توجه دول المجلس نحو خفض معدلات الفائدة بشكل عام. اتجاه عام نحو الاعتدال عبر معظم دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول 21: معدل الفائدة (%، نهاية الفترة)

	2020	2021	2022	2023	2024
البحرين	1.00	1.00	5.25	5.50	4.50
الكويت	1.50	1.50	3.75	4.50	3.75
عمان	0.50	0.50	4.77	4.90	4.60
قطر	1.22	0.98	4.00	5.00	4.00
المملكة العربية السعودية	0.50	0.50	4.50	5.50	4.75
الإمارات	1.49	1.25	4.50	4.70	4.10

المصدر: معهد التمويل الدولي. يناير 2025. مصرف قطر المركزي.

هذا ونما عرض النقد في دولة الكويت ومملكة البحرين بمعدلات بلغت 6.08% و4.8% على التوالي، في حين انخفضت في سلطنة عمان، بعد الارتفاع الكبير في عام 2023، إلى نمو بمعدلات أكثر انخفاضاً. أما في الإمارات العربية المتحدة، فارتفع المعروض النقدي بنسبة 11.22%، وهي النسبة الأعلى بين دول المجلس.

جدول 22: التغير النسبي في عرض النقد في دول الخليج (M3)

	2020	2021	2022	2023	2024
البحرين *	3.51	5.18	1.69	5.32	4.80
الكويت *	3.85	3.79	6.03	6.68	6.08
عمان	8.93	4.57	0.59	18.83	4.35
قطر	3.79	1.44	17.42	7.97	6.72
المملكة العربية السعودية *	8.48	7.67	8.31	7.75	6.16
الإمارات	4.63	5.71	9.00	18.74	11.22

** عرض النقد (M3).*

المصدر: معهد التمويل الدولي. يناير 2025.

التقرير
المـالـــي

تحليل صافي الدخل

حققت مؤسسة الخليج للاستثمار أرباح صافية بلغت 239 مليون دولار أمريكي مقابل 203 مليون دولار أمريكي عن العام السابق. وجاء هذا النمو مدفوعاً بالأداء القوي للأسواق المالية العالمية والخليجية، مما انعكس إيجابياً على محفظة الأسواق العالمية. وقد أسفر ذلك عن تحقيق صافي ربح من الاستثمارات بقيمة 103 مليون دولار أمريكي، بفضل الأداء المتميز لمحافظ الأسهم والسندات. بالإضافة إلى ذلك، حققت الاستثمارات المباشرة في المشاريع أداءً جيدًا، حيث ارتفعت حصة المؤسسة في نتائج الشركات الزميلة إلى 214 مليون دولار أمريكي (2023: 184 مليون دولار أمريكي)، ويعزى ذلك إلى استمرار مستويات الربحية المرتفعة للشركات الزميلة العاملة في قطاعي المعادن وشركات الكهرباء والمياه.

كما تم تكوين مخصصات وقدرها 27 مليون دولار أمريكي (2023: 21 مليون دولار أمريكي) والتي ترتبط بالاستثمار في الشركات الزميلة. هذا وقد بلغ الانخفاض في الدخل الشامل الآخر 6 مليون دولار أمريكي (2023: الأرباح الشاملة الأخرى 16 مليون دولار أمريكي) لتسجل المؤسسة إجمالي أرباح شاملة مجمعة بلغت 233 مليون دولار أمريكي (2023: 219 مليون دولار أمريكي).

ايرادات الفوائد

تأتي إيرادات الفوائد من كل من محفظتي السندات والودائع لدى البنوك.

بلغت ايرادات الفوائد للسنة مبلغ 43 مليون دولار أمريكي، مما يعكس زيادة قدرها 16 مليون دولار أمريكي عن العام السابق. ساهمت محفظة السندات بنسبة 49% من تلك الايرادات. ويعود الارتفاع في ايرادات الفوائد من محفظة الودائع لدى البنوك إلى زيادة حجم الودائع وارتفاع أسعار الفائدة خلال عام 2024.

صافي الربح من الاستثمارات

يتمثل صافي أرباح الاستثمارات في الأرباح المحققة من بيع الاستثمارات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، والاستثمار في الشركات الزميلة، والاستثمار في الشركات التابعة، بالإضافة إلى التغير في تقييم الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

سجلت مؤسسة الخليج للاستثمار صافي ربح بلغ 103 مليون دولار أمريكي خلال 2024 (2023: 94 مليون دولار أمريكي) تتكون من 23 مليون دولار أمريكي قيمة أرباح محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (2023: 35 مليون دولار أمريكي) وأرباح التقييم البالغة 45 مليون دولار أمريكي (2023: 56 مليون دولار أمريكي) والتي تتعلق بموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. كما سجلت المؤسسة ربح محقق نتيجة تخارج من شركة زميلة بلغ 11 مليون دولار أمريكي وربح محقق نتيجة تخارج من شركة تابعة بلغ 24 مليون دولار أمريكي.

ايرادات توزيعات الارباح

بلغت ايرادات توزيعات الارباح 12 مليون دولار أمريكي (2023: 5 مليون دولار أمريكي) وتتكون من المبالغ المستلمة من توزيعات المساهمات في المشاريع، والأسهم والصناديق المدارة. سجلت التوزيعات من مساهمات المشاريع 10 مليون دولار أمريكي. بينما ساهمت محفظة الأسهم والصناديق المدارة بمبلغ 2 مليون دولار أمريكي.

الحصة في نتائج الشركات الزميلة

بلغت الحصة في ارباح الشركات الزميلة خلال العام 214 مليون دولار أمريكي مقارنة مع حصة أرباح في السنة السابقة بقيمة 184 مليون دولار أمريكي. يعود العامل الرئيسي لارتفاع الحصة في نتائج الشركات الزميلة مقارنة بالسنة السابقة أساسا إلى ارتفاع أداء الشركات الزميلة التي تعمل في انشطة تتسم بالدورية.

مصروفات الفوائد

ارتفع حجم الودائع من الغير خلال العام، وظلت أسعار الفائدة مرتفعة نسبيًا، مما أدى إلى زيادة مصروفات الفوائد إلى 52 مليون دولار أمريكي (2023: 34 مليون دولار أمريكي).

المصروفات التشغيلية

حافظت المؤسسة على جهودها لتحقيق الكفاءة في العمليات وزيادة الإنتاجية من خلال الرقابة الصارمة على المصاريف العمومية. ونتيجة لذلك، بلغ إجمالي المصاريف التشغيلية 55 مليون دولار أمريكي.

مخصص خسائر انخفاض القيمة

بلغت مخصصات خسائر انخفاض القيمة 27 مليون دولار أمريكي (2023: 21 مليون دولار أمريكي)، والتي تتعلق بخسائر انخفاض القيمة على الاستثمارات في الشركات الزميلة.

يتوفر تفصيل شامل في الإيضاح رقم 17 من البيانات المالية.

تحليل قائمة المركز المالي

تظل المؤسسة ملتزمة بسياسة استثمارية تركز على خفض الرافعة المالية وإعادة توزيع أوزان المحافظ الاستثمارية لتحقيق عوائد أعلى في ظل مستويات المخاطر المقبولة. انخفض إجمالي الأصول بمقدار 244 مليون دولار أمريكي عن العام السابق، ليصل إلى 3,446 مليون دولار أمريكي. وارتفعت حقوق المساهمين بمقدار 83 مليون دولار أمريكي إلى 2,885 مليون دولار أمريكي مقارنة بالعام السابق.

تستمر المؤسسة في التركيز الاستراتيجي على دول مجلس التعاون الخليجي. ايضاح رقم 20 في البيانات المالية يوضح التوزيع الجغرافي للمخاطر الائتمانية للمؤسسة.

البنود الآتية تقدم تفصيلا للعناصر الأساسية في قائمة المركز المالي:

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

في 31 ديسمبر 2024، بلغت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل 1,337 مليون دولار أمريكي، مما يعكس انخفاضًا قدره 9 ملايين دولار أمريكي عن العام السابق. انخفضت أدوات الدين، والتي تشكل 32% من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بمقدار 85 مليون دولار أمريكي مقارنة بالعام السابق.

تتكون محفظة أدوات الدين من سندات ذات فائدة ثابتة، وأخرى ذات فائدة عائمة ويتم مراقبة محفظة أدوات الدين بواسطة معايير داخلية صارمة وذلك لضمان الحفاظ على الجودة العالية للاستثمارات. يتكون جزء كبير من المحفظة من سندات ذات جدارة استثمارية عالية، علاوة على سندات سيادية خليجية. يتم عرض تحليل مخاطر الائتمان لمحفظة السندات لاحقا في هذا التقرير ضمن إيضاح إدارة المخاطر.

تتضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أيضًا استثمارات في الأسهم والصناديق المدارة بقيمة إجمالية 793 مليون دولار أمريكي، ومساهمات في حقوق ملكية بقيمة 78 مليون دولار أمريكي، وصناديق خاصة دولية وخليجية بقيمة 44 مليون دولار أمريكي. ارتفعت الاستثمارات في الأسهم والصناديق المدارة بمقدار 49 مليون دولار أمريكي، مدفوعة بارتفاع قدره 71 مليون دولار أمريكي في استثمارات الأسهم المدرجة في الأسواق الناشئة والأسواق العالمية، والتي تم تعويضها جزئيًا بانخفاض قدره 22 مليون دولار أمريكي في صناديق التحوط والصناديق البديلة الأخرى. بينما كانت الزيادة في مساهمات حقوق الملكية للشركات ترجع في المقام الأول إلى استثمار جديد في مشروع بقيمة 55 مليون دولار أمريكي، مقابل خسارة بقيمة 20 مليون دولار أمريكي في القيمة العادلة للاستثمارات غير المدرجة.

صناديق الأسهم الخاصة تستثمر اموالها في استثمارات ذات استراتيجيات متنوعة وتدار بمعرفة مديري صناديق ذوي كفاءة يتم اختيارهم في إطار سياسة المؤسسة الاستثمارية.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

في 31 ديسمبر 2024، بلغت الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 258 مليون دولار أمريكي، مما يعكس زيادة قدرها 30 مليون دولار أمريكي عن العام السابق بسبب المساهمة في استثمار جديد بقيمة 50 مليون دولار أمريكي، مقابل خسارة القيمة العادلة بقيمة 20 مليون دولار أمريكي على استثمار غير مدرج.

الاستثمار في الشركات الزميلة

الشركة الزميلة هي شركة تمارس عليها المجموعة تأثيرا جوهريا. يتم المحاسبة على استثمارات المؤسسة في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية. طبقا لطريقة حقوق الملكية فإن الاستثمار في الشركات الزميلة في البداية يدرج بسعر التكلفة ثم يتم تعديلها لاحقا لتتماشى دائما مع حصة الملكية في صافي موجودات الشركة المستثمر فيها.

يعتبر الاستثمار المباشر في مشاريع ذات جدوى بدول مجلس التعاون الخليجي هو النشاط الاساسي لمؤسسة الخليج للاستثمار. وتركز المؤسسة على القطاعات المتميزة مثل المعادن واللوجستيات والطاقة والمرافق والتعليم ومواد البناء، حيث حققت المؤسسة ميزة وأفضلية تنافسية.

بلغت الاستثمارات في الشركات الزميلة 1,676 مليون دولار أميركي، مسجلة انخفاضًا قدره 124 مليون دولار أميركي. ويرجع هذا في المقام الأول إلى الأرباح المستلمة من الشركات الزميلة والتي بلغت 241 مليون دولار أميركي وسداد رأس المال من الشركات الزميلة والذي بلغ 103 مليون دولار أميركي. مقابل حصة المؤسسة البالغة 214 مليون دولار أميركي في نتائج الشركات الزميلة. ترتبط التغيرات الأخرى إلى كل من الاستثمارات الجديدة في الشركات الزميلة، وكذلك الحصة في التغير في احتياطي إعادة التقييم للشركات الزميلة.

الموجودات الأخرى

بلغ إجمالي هذا البند 11 مليون دولار في 31 ديسمبر 2024، منها 6 مليون دولار قيمة رصيد الفوائد والرسوم وتوزيعات أرباح مستحقة. أما المبلغ المتبقي فيشمل أموال الهامش المدفوعة على الأدوات المالية المشتقة وأصول أخرى متنوعة. التفاصيل مبينة في الإيضاح رقم 7 من البيانات المالية.

السيولة والتمويل

بلغ اجمالي رصيد الأموال المقترضة 444 مليون دولار والذي يتكون من الودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بقيمة 409 مليون دولار والتمويل لأجل بقيمة 35 مليون دولار.

يتضمن التقرير السنوي مناقشة أكثر تفصيلاً حول السيولة والتمويل، والمخاطر المختلفة المرتبطة بأنشطة أعمال المؤسسة، وقوة القاعدة الرأسمالية في قسم إدارة المخاطر التالي.

المطلوبات الأخرى

بلغ إجمالي المطلوبات الأخرى 117 مليون دولار أميركي في 31 ديسمبر 2024. وشمل ذلك على مبلغ 51 مليون دولار أميركي في شكل دفعة مقدمة تتعلق ببيع استثمار في شركة زميلة. يتكون الرصيد المتبقي من فوائد مستحقة، والمصروفات المستحقة، والقيمة العادلة السالبة الخاصة بمشتقات الأدوات المالية.

حقوق المساهمين

سجلت حقوق المساهمين 2885 مليون دولار، مرتفعة بمبلغ 83 مليون دولار ويرجع ذلك الى صافي أرباح العام البالغة 239 مليون دولار، مقابل انخفاض في الدخل الشامل الآخر بقيمة 6 مليون دولار أميركي، وسداد توزيعات أرباح المساهمين عن العام السابق بقيمة 150 مليون دولار أميركي.

إدارة
المخاطـر

تظل مؤسسة الخليج للاستثمار وبكل وضوح مؤسسة مالية قوية تتمتع بدرجة عالية من المرونة والاستقرار، وتستمر إدارة المخاطر كجزء مهم في استراتيجية المؤسسة فهي تسعى إلى تقديم أقصى جهودها في مواكبة المستجدات بصورة فاعلة وتقديم قيمة مضافة في عملها.

يتمثل الهدف المالي للمؤسسة في تحقيق عوائد تنافسية بشكل مستمر مع إبقاء مستوى المخاطر ضمن الحدود المقبولة وذلك تجسيداً لمبدأ الاستعداد للمخاطرة. ولكونها تدرك العلاقة الوثيقة بين المخاطرة والعوائد، فإن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من الهدف الاستراتيجي للمؤسسة. ولقد ساهمت بيئة الأعمال المتغيرة في تعقيد المخاطر ودرجة تنوعها. ويتمثل هدف إدارة المخاطر في فهم وتحليل وإدارة هذه المخاطر. وإلى جانب دورها الحيوي المتمثل في حماية أعمال المؤسسة، فإن إدارة المخاطر تسعى وبشكل فعال إلى المساهمة في تمكين أعمال المؤسسة أيضاً.

إن أداء مؤسسة الخليج للاستثمار في عام 2024، والذي يعتبر عاماً حافلاً بالتحديات المختلفة، لهو دليل على ما تتمتع به المؤسسة من ريادة في مجال الأعمال وإطار قوي للمخاطر. تظل مؤسسة الخليج للاستثمار وبكل وضوح مؤسسة مالية قوية تتمتع بدرجة عالية من المرونة والاستقرار، وباعتبارها جزءاً مهماً في استراتيجية المؤسسة، تسعى إدارة المخاطر إلى تقديم أقصى جهودها في مواكبة المستجدات بصورة فاعلة وتقديم قيمة مضافة في عملها.

خلال عام 2024، واجه الاقتصاد العالمي العديد من التحديات التي أثرت على الأسواق والمؤسسات في جميع أنحاء العالم، حيث كانت سياسات البنوك المركزية غامضة بشأن خفض الأسعار في ظل بيانات التضخم غير الواضحة، كذلك أضافت التقلبات في عائدات السندات وأسواق الدخل الثابت وعوائد أسواق الأسهم إلى حالة عدم اليقين، واستمرت المخاطر الجيوسياسية مرتفعة مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية وزيادة التوتر في الشرق الأوسط، ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التحديات، واصلت مؤسسة الخليج للاستثمار أداءها القوي، وحرصت إدارة المخاطر في المؤسسة على التأكد من توفير جميع وسائل التخفيف من المخاطر والضوابط المناسبة لصانعي القرار قبل اتخاذ أي خطوة في الأسواق

بالنسبة لعام 2025، قد تزيد بعض التحديات من معدلات عدم اليقين في الأسواق خلال العام، حيث أن استمرار عدم اليقين والغموض في سياسات بعض البنوك، وتقلب أسعار النفط والمعادن، وتقلب أسواق الأسهم واستمرار التوترات الجيوسياسية قد يضع ضغطًا على معدلات الربحية والأداء في المؤسسة، ولكن ستواصل إدارة المخاطر في المؤسسة مراقبة جميع الحدود المتعلقة بالمخاطر وفقًا لنزعة المخاطر المعتمدة والتأكد من تواصلها بشكل فعال مع جميع قطاعات المؤسسة لإدارة تلك المخاطر .

لا يتمثل هدف إدارة المخاطر في تجنب المخاطر وحسب، بل في إدراك وفهم هذه المخاطر وإدارتها.

إن الأنشطة المتعددة والمتنوعة لمؤسسة الخليج للاستثمار تضع المؤسسة أمام مجموعة كبيرة من المخاطر، علماً بأن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو المحافظة على التوازن الملائم بين الأنشطة التي تنطوي على المخاطرة وبين العائد المتوقع واستعداد المؤسسة لتقبل المخاطر.

وتقوم إدارة مستقلة لإدارة المخاطر (RMD) باعتماد إطار إدارة مخاطر المؤسسة (ERM) والذي يشمل جميع جوانب الإدارة الحصيفة للمخاطر من خلال سياسات وإجراءات وحدود تغطي كافة أنشطة المؤسسة. وتمكن هذه الأدوات إدارة المخاطر من التعرف على الفرص الاستراتيجية والحد من حالة عدم اليقين من الناحيتين التشغيلية والاستراتيجية، كما أنها تعزز قدرة المؤسسة على إدارة المخاطر وتقييم الأداء، وتخصيص رأس المال.

إطار إدارة مخاطر المؤسسة

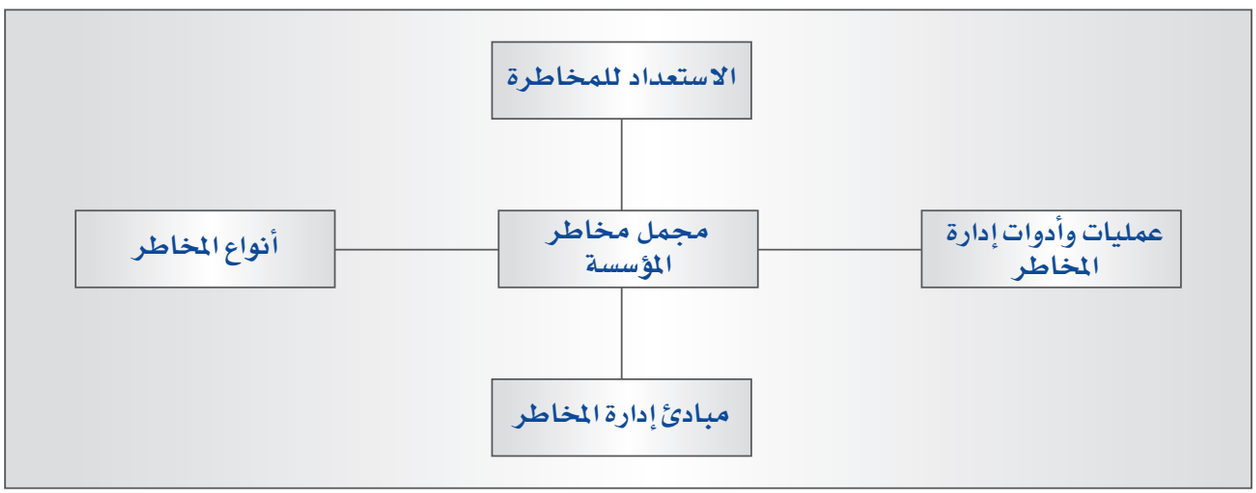

ويقوم إطار إدارة مخاطر المؤسسة (ERM) بتحديد وتعريف مجموعة واسعة من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أعمال وعمليات المؤسسة. وتشمل هذه المخاطر مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التمويل، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل.

وتحظى إدارة هذه المخاطر من قبل مؤسسة الخليج للاستثمار من خلال الاستثمار في المعرفة والأنظمة. ويوجد لدى المؤسسة فريق يجمع بين الموهبة والخبرة والذي يقوم بتطبيق أدوات التحليل الكمي، والاستخدام المستمر لأحدث التقنيات المتطورة والحديثة والتي تقوم المؤسسة باتباعها وتطبيقها من أجل إدارة المخاطر بشكل فعال. أن استخدام الأساليب النوعية والكمية المطبقة يعمل على تحقيق المستوى الأمثل للعائد مقابل المخاطر، والذي يستند على استخدام المعلومات التاريخية والتوجهات الحالية والناشئة في بيئة الأعمال جنباً إلى جنب مع التوقعات المستقبلية والمحتملة.

ومن المنظور الهيكلي، تبدأ عملية إدارة المخاطر بقيام لجنة إدارة المخاطر (RMC) والمؤلفة من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسة، حيث تقوم هذه اللجنة بتحديد مدى استعداد المؤسسة لتحمل المخاطر وتقديم توصيتها بهذا الشأن. ويلي ذلك عملية مكونة من ثلاث خطوات هي:

1- تحديد وقياس المخاطر المختلفة التي يمكن أن تنشأ،

2- مراقبة هذه المخاطر والإبلاغ عنها والسيطرة عليها، وأخيراً

3- تحقيق المستوى الأمثل للعوائد مقابل المخاطر.

يعمل فريق إدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار كحلقة وصل هامة بين الإدارة والأقسام المرتبطة عملها بالمخاطر، حيث يساعد الإدارة أولاً في تعريف وتحديد مدى استعدادها للمخاطرة، ثم يقوم الفريق بعد ذلك وعلى نحو فعال بإبلاغ مقاييس الاستعداد للمخاطر للجهات المعنية في المؤسسة حتى يتسنى لها التحقق من أن نشاطاتها المرتبطة بالمخاطر تقع ضمن حدود المخاطر المقبولة من قبل الإدارة.

إن المسئولية عن إدارة المخاطر في المؤسسة لا تنحصر في إدارة واحدة فحسب، بل إن الفلسفة المعتمدة من قبل المؤسسة تقوم على تعزيز ثقافة الإدارة الحصيفة للمخاطر في جميع وحدات العمل ومجالات الخدمات المساندة.

وانطلاقاً من منظور «الرقابة الداخلية»، فإنه يتم تسهيل عملية إدارة المخاطر من خلال مجموعة من الوظائف المستقلة إلى جانب إدارة المخاطر (RMD). وتتبع هذه الوحدات الإدارة العليا مباشرة، وتشمل الرقابة المالية والتدقيق الداخلي، والإدارة القانونية والالتزام. ويساعد هذا النهج متعدد الجوانب في تحقيق الإدارة الفعالة للمخاطر عبر تحديد ومراقبة المخاطر من جوانب متعددة.

وتتناول الأقسام التالية من التقرير عرضاً لإدارة جوانب المخاطر بصورة مفصلة.

المخاطر الائتمانية

وهي المخاطر المتمثلة في الخسارة الاقتصادية التي يمكن أن تنجم عن إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

أظهرت أسواق الائتمان العالمية في عام 2024 مرونة ملحوظة. على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة خلال معظم العام، ظلت ظروف الائتمان جيدة: تقلصت الفروقات في سندات الشركات إلى أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات، واستقرت معدلات التخلف عن السداد، وارتفع إصدار الديون بشكل كبير. وبالنظر إلى عام 2025، من المتوقع أن تزداد استقرارًا في مشهد الائتمان العالمي مع استمرار تطبيع الظروف الاقتصادية الكلية. ومع ذلك، هناك أربعة مخاطر رئيسية قد تعرقل هذا التوقع الإيجابي: سياسات ترامب قد تؤدي إلى التضخم وعدم استقرار الأسواق، وزيادة الإنفاق الدفاعي الأوروبي قد يرهق الاقتصادات، والتوترات في الشرق الأوسط تهدد إمدادات الطاقة، وفقدان مفاجئ لثقة المستثمرين قد يؤدي إلى موجة من التخلف عن السداد.

واستمرت مؤسسة الخليج للاستثمار في التركيز على أسواق الائتمان الإقليمية حيث يتميز الفريق بفهم أعمق للمخاطر الكامنة، وهو ما ساهم في تعزيز وضع العائد مقابل المخاطرة.

. كما أبدت المؤسسة مرونة عالية ودرجة مرتفعة من التكيف السريع مع الأحداث الغير متوقعة، وذلك بفضل الاستخدام الفعال لأدوات إدارة المخاطر التقليدية بما في ذلك النماذج الرياضية والإحصائية.

كما تتضمن الأداة الرئيسية المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان مجموعة من سياسات وإجراءات الائتمان المحددة بدقة وعناية. فإلى جانب التواصل مع الإدارات المعنية في مؤسسة الخليج للاستثمار حول مدى استعداد المؤسسة لتقبل المخاطر وذلك من خلال اعتماد حدود لكل دولة يجري الاستثمار فيها وحدود لكل منتج وصناعة وملتزم، فقد تم إدراج هذه السياسات بنحو مفصل لتشمل عمليات القياس والمتابعة وإعداد التقارير ذات الصلة، علماً بأن أطر اعتماد الائتمان الحازمة يوجب إجراء تقييم دقيق وشامل لكفاءة وقدرة كل ملتزم بالائتمان. وبعد ذلك، تقوم الإدارة باعتماد الحدود الائتمانية لكل ملتزم. وعلاوةً على ذلك، يتم وضع حدود لكل منتج ولكل صناعة بهدف ضمان التنويع الواسع لمخاطر الائتمان، كما أن سياسات وإجراءات الائتمان يتم تصميمها على نحو يتيح التعرف على مستويات التعرض للمخاطر في مرحلة مبكرة والتي تتطلب متابعة ومراجعة أكثر تفصيلاً.

هذا وتستخدم عملية إدارة مخاطر الائتمان أساليب وطرق إحصائية لتقدير الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة لمختلف أنشطة المؤسسة. وهذا النظام القائم على منهج القياس الائتماني (Creditmetrics Methodology) يتيح إمكانية قياس المخاطر الائتمانية بدقة أكبر، سواء على أساس المراكز الفردية أو على أساس المحافظ. وتحتسب تقديرات الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة بناء على بيانات احتمال الإخلال (PD) والخسائر الناجمة عن الإخلال (LGD)، والتي يتم نشرها من قبل وكالات التصنيف الرئيسية.

إن محفظة أسواق الديون الرأسمالية (DCM) والتي تشكل أكبر فئات الموجودات والتي تمثل حوالي 13% من مجموع الميزانية، تخضع للمراقبة قياساً على حدود خاصة بقيمة الائتمان المعرضة للمخاطر (VaR) والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة. إن حد مخاطر الائتمان البالغ 109 مليون دولار والمعرض للمخاطر (درجة ثقة بنسبة 99.96 % لسنة واحدة)، والذي يشكل إضافة إلى الحدود النظرية الحالية لهذه المحفظة، يقوم على منهج القياس الائتماني الذي يستخدم أساليب «محاكاة مونت كارلو».

ويبين الجدول (1) قيم الائتمان المعرضة للمخاطر والمتعلقة بمحافظ أسواق الديون الرأسمالية. وبلغت القيمة السوقية لهذه المحفظة 422 مليون دولار في 31 ديسمبر 2024، مقارنة مع 507 مليون دولار في العام السابق. قيمة القيمة المعرضة للمخاطر الائتمانية (Credit VaR) في نهاية العام كانت أقل بقليل مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ ذروته في ديسمبر وأدنى مستوى له في مارس.

الجدول 1 : قيم الائتمان المعرض للمخاطر لسنة 2024 – مستوى ثقة يعادل 99.96 % لفترة حيازة تبلغ سنة واحدة.

ألف دولار أمريكي	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	31 ديسمبر 2024
محافظ الديون	74,828	38,449	91,671	38,449

وعلى الرغم من أن وحدات العمل مسئولة عن المحافظة على إبقاء الانكشافات ضمن الحدود المقررة، إلا أن الانكشافات الفعلية تخضع لمراقبة مستمرة من قبل إدارات رقابية مستقلة بما فيها إدارة المخاطر والادارة المالية والالتزام الرقابي والتدقيق الداخلي. وتشكل التكنولوجيا عنصراً أساسياً في عملية المراقبة. فعلى سبيل المثال، يتم استخدام نظم حديثة ومتطورة قادرة على متابعة ومراقبة الأنشطة التي تنطوي على المخاطر أولاً بأول وبشكل آني تقريباً.

ويوضح الشكل (1) تفصيلاً لمصادر مخاطر الائتمان حسب نوع نشاط المصادر الرئيسية. وتعكس النسب مخاطر مراكز الائتمان المرجح، حيث يتم احتسابها على أساس توجيهات بنك التسويات الدولية (BIS) المتعلقة بكفاية رأس المال. ويتضمن القسم الخاص بالإفصاح في الجزء الخاص ببازل 3 تفاصيل إضافية حول مسائل شتى بما فيها التعرض لمخاطر الائتمان حسب التصنيف والقطاع والموقع الجغرافي وفترة الائتمان.

الشكل 1 : مصادر مخاطر الائتمان (المركز المرجح لمخاطر الائتمان)

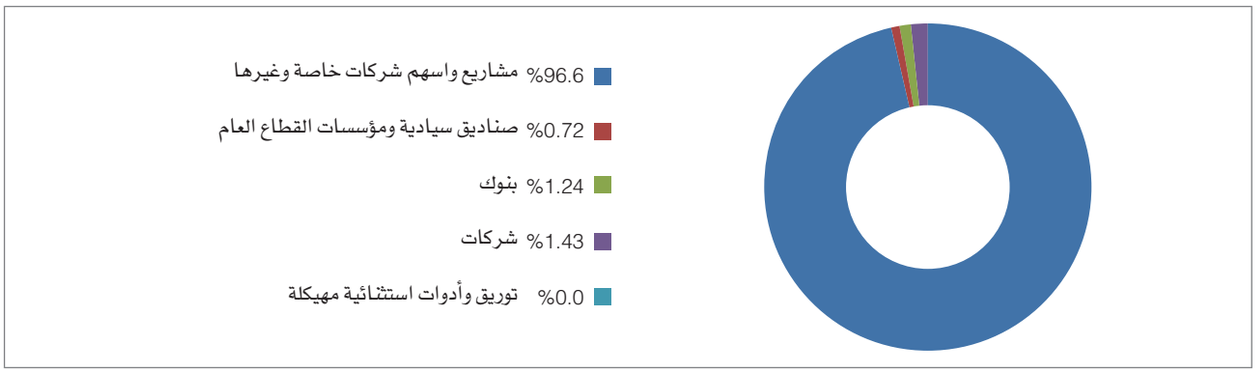

ظل التعرض لمخاطر الائتمان الموزونة مركزًا بشكل رئيسي في المشاريع، ورؤوس الأموال الخاصة، والصناديق الأخرى، مسجلًا انخفاضًا طفيفًا من 96.8% في عام 2023 إلى 96.6% بنهاية عام 2024. كما انخفض التعرض لمخاطر الائتمان الموزونة للجهات السيادية والمؤسسات العامة من 1.0% إلى 0.7%، بينما تراجع التعرض لمخاطر الائتمان الموزونة للبنوك بشكل طفيف من 1.3% إلى 1.2%. من ناحية أخرى، شهد التعرض لمخاطر الائتمان الموزونة للشركات الزيادة الأبرز، حيث ارتفع من 0.9% في عام 2023 إلى 1.5% بنهاية عام 2024، مما يعكس تحولًا في توزيع التعرض.

ويركز نشاط المشاريع بشكل رئيسي على دول مجلس التعاون الخليجي نظراً لفهمنا العميق لديناميكية المنطقة حيث نتمتع بإدارة أفضل للمخاطر الكامنة. وتتم الاستثمارات بعد إجراء تحليل نوعي وكمي صارم ودقيق وبعد تحقيق أهداف العائد على المخاطر. ويوضح الشكل (2) التنويع الجيد الذي يشمل مختلف قطاعات الصناعة ضمن هذه المحفظة. أما صناديق الأسهم الخاصة وصناديق الأسهم الأخرى فتمثل الاستثمارات مع مديري الصناديق كطرف ثالث وخصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا، والذين يجري اختيارهم بعد تقييم دقيق لسجلاتهم وعمل الاستقصاءات الشاملة عنهم.

الشكل 2 : المشروعات الاستثمارية الرئيسية حسب (الصناعة)

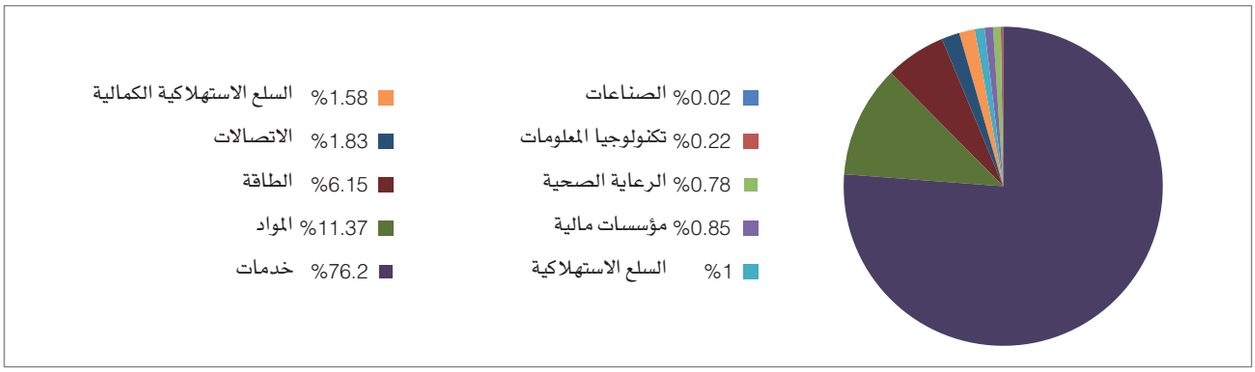

الأدوات المالية خارج بنود الميزانية العمومية

في السياق الطبيعي لنشاطها، تستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار المشتقات وأدوات التعامل في أسواق الصرف لتلبية احتياجاتها المالية بهدف تحقيق إيرادات من عمليات التداول وإدارة انكشافها على مخاطر السوق.

وفي حالة المشتقات المالية ومعاملات صرف العملات الأجنبية، تستخدم إجراءات مماثلة للمنتجات داخل الميزانية العمومية من أجل قياس مخاطر الائتمان ومراقبتها. وبلغ الانكشاف المرجح بمخاطر الائتمان للمنتجات خارج الميزانية العمومية حوالي 1.74% تقريباً من إجمالي الانكشاف المرجح بمخاطر الائتمان.

ومع نهاية عام 2024، لا توجد أي مشتقات مالية قائمة محتفظ بها للمتاجرة كما تتضمن المعاملات خارج الميزانية العمومية البنود الطارئة المرتبطة بالائتمان والتي تم استحداثها لتلبية الاحتياجات المالية للمؤسسة. ويتضمن الإيضاحان 20 و21 و22 حول البيانات المالية المجمعة تحليلاً تفصيلياً لمخاطر الائتمان الخاصة بالبنود الطارئة المرتبطة بالائتمان والمشتقات المالية ومنتجات صرف العملات الأجنبية.

ومع تصاعد حالة عدم اليقين والاضطراب التي تخيم على أسواق الائتمان العالمية، فإن المؤسسة ستواصل الالتزام بتطبيق آليات داخلية صارمة لاحتواء المخاطر.

وفي ظل الاستمرار في تعزيز وتطوير آلية مراقبة والسيطرة على المخاطر، أصبحت مهمة إدارة المخاطر أكثر مشاركة في أنشطة وحدات الأعمال بعد أن تم إدخالها كجزء أساسي من عملية الاستثمار. وإلى جانب إدخال معلومات ائتمانية إضافية بما فيها أسعار عقود التأمين على الديون السيادية (CDS) وأسعار الأسهم والتصنيفات المرتبطة بالسوق ضمن إطار تحليل الائتمان، كما زادت وتيرة أنشطة المراقبة والتقارير المنتظمة.

مخاطر السوق

وهي المخاطر المتمثلة في إمكانية الخسارة نتيجة للتغيرات في قيمة الأدوات المالية، والناجمة عن تغيرات عكسية في عوامل السوق.

وتتألف مخاطر السوق التي تتعرض لها مؤسسة الخليج للاستثمار من ثلاثة مكونات رئيسية وهي مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الملكية، ومخاطر العملات الأجنبية. واستناداً إلى مكونات المخاطر، يقدم الشكل (3) تحليلاً للأنشطة الاستثمارية المجمعة وأنشطة الاستثمار ضمن مجموعة الأسواق العالمية بمفردها (مع استبعاد مراكز الأسهم الاستراتيجية ضمن أعمال الاستثمار الرئيسية). وتعكس النسب المئوية المبينة في الشكل متوسط القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) كلا على حدة – دون الأخذ بعين الاعتبار آثار التنويع عبر فئات المخاطر.

الشكل 3 : مكونات مخاطر السوق - (بصورة كلية)

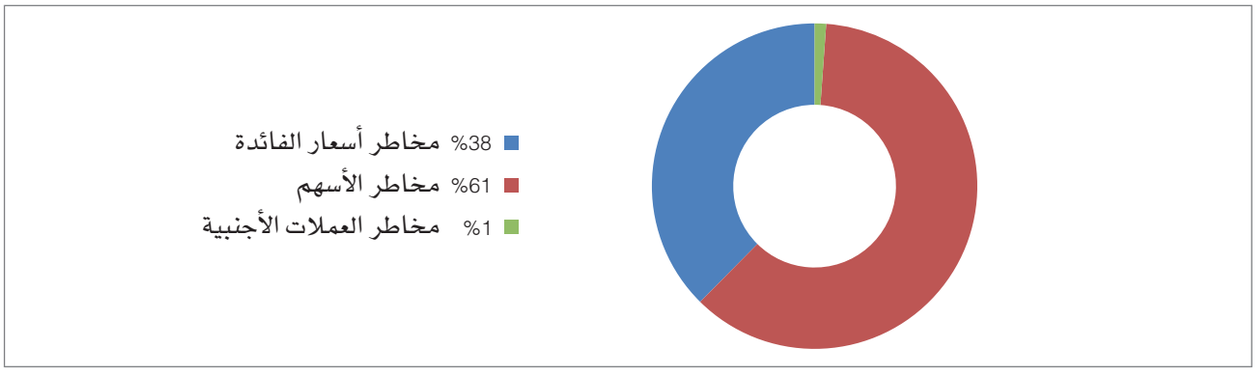

يتم قياس مخاطر السوق ومراقبتها وإدارتها وذلك على أساس نظري وباستخدام مفهوم القيمة السوقية المعرضة للمخاطر، ويتم تطبيق الأساليب الإحصائية الكمية مقرونة بالأحكام القائمة على الخبرة والتجربة من أجل إدارة مخاطر السوق على نحوفعال. وهناك نظام من الحدود والإرشادات يقيد النشاط المعرض للمخاطر المرتبطة بالمعاملات الفردية وصافي المراكز والأحجام وآجال الاستحقاق والتركزات والحد الأقصى المسموح به من الخسائر وما إلى ذلك. ويعمل ذلك على التأكد من بقاء المخاطر ضمن المستويات المقبولة فيما يتعلق بالمبالغ الافتراضية. ويوفر النظام المرتكز على القيمة المعرضة للمخاطر معياراً أكثر ديناميكية لقياس مخاطر السوق بحيث يسجل في الوقت الملائم تأثير التغيرات في بيئة الأعمال على قيمة محفظة الأدوات المالية.

كما يتم احتساب القيمة السوقية المعرضة للمخاطر (VaR) وإبلاغ الإدارة العليا بها بشكل يومي وعلى مستويات مختلفة حيث تشمل المحفظة ووحدة الأعمال والمؤسسة ككل.

ويوضح الجدول التالي بيانات القيمة السوقية المعرضة للمخاطر وفقاً لإحصائية مجموعة الأسواق العالمية لعوامل المخاطر كل على حدة. (يرجى ملاحظة أن القيمة الإجمالية المعرضة للمخاطر لمجموعة الأسواق العالمية تستثنى استثمارات المساهمات الاستراتيجية ضمن عملية استثمار المبلغ الأساسي). وتقوم قياسات القيمة المعرضة للمخاطر على أساس مستوى ثقة يبلغ 95% وفترة حيازة مدتها 25 يوماً وعلى استخدام بيانات تاريخية.

الجدول 2 : القيمة السوقية المعرضة للمخاطر (VaR) بآلاف الدولارات الأمريكية والخاصة بمجموعة الأسواق العالمية فقط، مع فترة حيازة مدتها 25 يوماً وبمستوى ثقة يبلغ 95%

2024				
بآلاف الدولارات الأمريكية	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	31 ديسمبر 2024
سعر الفائدة	14,499	9,779	18,169	10,364
الأسهم	23,634	20,023	28,081	24,486
صرف العملات الأجنبية	440	103	879	208
الإجمالي *	30,259	25,092	34,531	28,008
2023				
بآلاف الدولارات الأمريكية	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأقصى	31 ديسمبر 2023
سعر الفائدة	9,951	8,215	12,939	12,835
الأسهم	25,509	17,707	30,898	22,891
صرف العملات الأجنبية	296	127	918	145
الإجمالي *	29,438	20,907	36,162	26,719

** إجمالي القيم المعرضة للمخاطر يشمل منافع التنويع .*

وعلى أساس متوسط، فقد ارتفعت القيمة المعدلة بالمخاطر المتعلقة بمخاطر السوق خلال 2024 مقارنة مع مستوى عام 2023. وكما هو في 31 ديسمبر 2024، فقد بلغ إجمالي القيمة السوقية المعدلة بالمخاطر 28,0 مليون دولار. وظل إجمالي القيمة السوقية المعدلة بالمخاطر ضمن نطاق الحدود المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة. هذا وسوف تقوم المؤسسة بمراقبة ومتابعة البيئة التشغيلية كما ستسعى إلى تحمل مخاطر السوق الملائمة في الأوقات المناسبة.

الشكل 4 : بيان يومي للقيمة السوقية المعرضة للمخاطر، مع فترة حيازة تبلغ 25 يوماً ومستوى ثقة يبلغ 95%، (القيمة المعرضة للمخاطر بآلاف الدولارات الأمريكية)

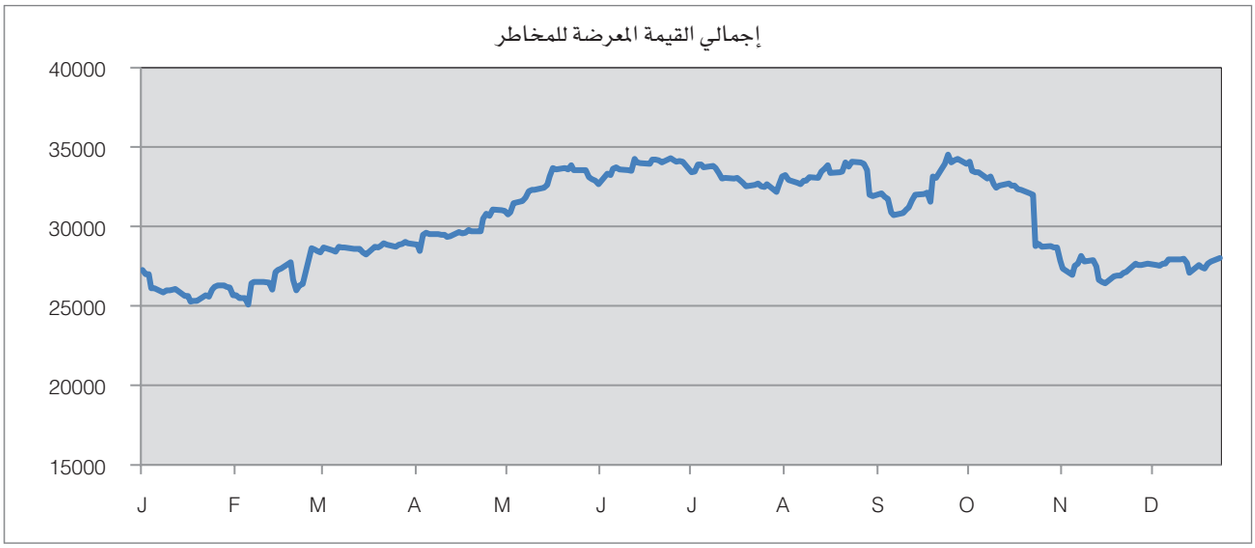

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المحافظ والمراكز غير مدرجة ضمن القيمة المعرضة لمخاطر السوق، وذلك لأن القيمة المعرضة للمخاطر لا تعتبر الطريقة الأنسب لقياس المخاطر بالنسبة لهذه المحافظ التي تشمل استثمارات المشاريع الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي ومحفظة صناديق الأسهم الخاصة الدولية. وتقاس مخاطر السوق المرتبطة بهذه الأسهم بمقياس حساسية يبلغ 10%، وهو انخفاض تقديري في قيم الموجودات. ويمكن للقيم العادلة للمراكز الأساسية أن تكون لها حساسية تجاه التغيرات في عدد من العوامل بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، الأداء المالي للشركات والتوقيت المتوقع للتدفقات النقدية ومبالغها وأسعار الخصم والتوجهات ضمن القطاعات الاقتصادية ونماذج الأعمال الأساسية. ويبين الجدول أدناه مقياس الحساسية لعامي 2023-2024، علماً بأن محافظ الاستثمارات الرئيسية وأسهم الشركات الخاصة مصنفة على أنها موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، واستثمارات في شركات تابعة وزميلة.

الجدول 3 : قياس الحساسية للموجودات غير المشمولة بالقيمة المعرضة لمخاطر السوق (بآلاف الدولارات الأمريكية)

فئات الموجودات	مقياس الحساسية بنسبة 10%	مقياس الحساسية بنسبة 10% (التأثير على حقوق الملكية العائدة للمساهمين)	
		31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
الاستثمارات المباشرة	قيمة الموجودات الأساسية	201,216	210,438
صناديق الملكية الخاصة	قيمة الموجودات الأساسية	4,399	5,242

هذا ويعتبر «تحليل السيناريوهات» عنصراً أساسياً في إدارة مخاطر السوق. وقد يصبح افتراض المسار الطبيعي الذي ترتكز عليه النماذج الإحصائية غير ساري المفعول نتيجة لظهور أحداث معينة. أما سيناريوهات المستقبل التي ينتج عنها بطلان السلوك التاريخي والعلاقات بين مكونات المخاطر الأساسية، فيتم تقديرها ثم تحديد مبالغ الخسائر المحتملة. ويتم بناء معظم هذه السيناريوهات انطلاقاً من أحداث الاقتصاد الكلي التي وقعت في الماضي، معدلة على نحو يتلاءم مع ما قد يحدث في المستقبل.

إدارة مخاطر السيولة

تعني مخاطر السيولة العجز عن الوفاء بكافة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية في المواعيد المحددة لها ودون الحاجة إلى بذل جهود غير ضرورية، سواء كان ذلك في شكل نقصان في الالتزامات المالية أو زيادة في الموجودات. وقد تتزايد المخاطر نتيجة لعجز المؤسسة عن تدبير التمويل بتكلفة مقبولة لأداء التزاماتها في الموعد المحدد.

تقوم المؤسسة بأخذ مصدرين لمخاطر السيولة بعين الاعتبار، وهما:

1- عدم سيولة التدفقات النقدية والناجمة عن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية أو الحصول على تمويل بمعدلات معقولة وللآجال المطلوبة.

2- عدم سيولة الموجودات لافتقار السوق للسيولة خلال الأوقات التي سيتم فيها تسييل الموجودات على أساس اضطراري.

وترى المؤسسة أن رأس المال يلعب دوراً خاصاً في التخطيط للسيولة، وذلك لأن مشاكل السيولة قد تنشأ على المدى القصير إذا كان هناك توقعات بانخفاض قيمة رأس المال على نحو لا يتيح للمؤسسة من الوفاء بالتزاماتها على المدى الطويل.

وتتبنى مؤسسة الخليج للاستثمار أسلوب الميزانية العمومية الشامل في إدارة السيولة والذي يجمع بين كافة مصادر واستخدامات السيولة. وبالتحديد، تغطي متطلبات السيولة مختلف الاحتياجات التي تعالجها الإدارة العليا للمؤسسة. ومن بين هذه الاحتياجات ما يلي:

1- استيفاء التدفقات النقدية اليومية.

2- مواجهة التقلبات الموسمية لمصادر الأموال.

3- مواجهة دورات التقلبات في الأحوال الاقتصادية التي قد تؤثر على مدى توفر التمويل.

4- تخفيف الأثر السلبي لأي تغيرات محتملة في المستقبل في ظروف السوق بما يؤثر على قدرة مؤسسة الخليج للاستثمار على التمويل الذاتي.

5- تجاوز عواقب فقد الثقة التي قد تدفع الجهات الممولة إلى سحب التمويل المقدم لمؤسسة الخليج للاستثمار.

حدود السيولة

بوصفها جزءاً من خطة التمويل والسيولة، يتم تحديد واعتماد حدود السيولة ونسب السيولة ومحفزات السوق والافتراضات المتعلقة باختبارات التحمل الدورية. ويعتمد حجم هذه الحدود على حجم الميزانية العمومية وعمق السوق ومدى استقرار الالتزامات المالية وسيولة الموجودات. وبشكل عام، توضع الحدود على نحو يتيح للمؤسسة التمويل الذاتي في حالة أسوأ السيناريوهات.

تشمل حدود السيولة التي تخضع للمتابعة المنتظمة ما يلي:

1- الحد الأقصى للتدفقات النقدية اليومية بالعملات الرئيسية.

2- الحد الأقصى للتدفقات النقدية التراكمية التي يجب أن تتضمن التدفقات الخارجة المحتملة والناتجة عن سحب الالتزامات، وما إلى ذلك.

3- نسبة صافي الموجودات السائلة، وهي النسبة التي تحتسب بتبني النظرة المتحفظة إلى الموجودات السائلة القابلة للتداول، مع معدل خصم لتغطية تقلبات الأسعار وأي انخفاض في السعر في حالة البيع القسري. ويتم احتساب هذا المعدل على أساس نسبة تلك الموجودات السائلة إلى الالتزامات المالية المتقلبة.

كما في 31 ديسمبر 2024، فلقد بلغت نسبة صافي الموجودات السائلة 171%. ولقد تم تحديد هذا الرقم عن طريق الأخذ بالمعايير الأساسية التالية:

1- يستخدم الاستحقاق المتبقي لمدة ثلاثة أشهر في وضع الحدود الزمنية القصوى التي يتم من خلالها تحديد بنود الميزانية العمومية على أساس كونها سائلة أو غير سائلة، مستقرة أو غير مستقرة.

2- تطبق أساليب «التشذيب» (Haircut) المناسبة على الموجودات السائلة لتعكس خصومات السوق المحتملة.

3- يتم الاحتفاظ بوضع «مجريات العمل المعتادة» للتأكد من مستوى الموجودات المراد تسييلها أو رهنها لتفادي إرسال إشارة خاطئة إلى السوق.

كما تدار محفظة الاستثمار الخاصة بالمؤسسة بحيث تعادل الأوراق المالية غير المرهونة والقابلة للتداول والتي تشمل الاحتياطي الاستراتيجي ما نسبته 30% تقريبا من الحد الأقصى التقديري للتدفقات النقدية التراكمية على مدى زمني يبلغ 30 يوماً كحد أقصى. وقد بلغت الاستثمارات في الأوراق المالية القابلة للتداول حوالي 1.215 مليار دولار تقريباً في نهاية ديسمبر 2024. وتتكون هذه الاستثمارات بشكل أساسي من أوراق مالية من الدرجة استثمارية.

وتخضع قيم الأوراق المالية المرهونة لمراجعة دورية بحيث يمكن التحقق من أن قيمة الأوراق المالية المرهونة لا تتجاوز المبالغ المطلوبة بالفعل لضمان التمويل أو لأي لأغراض أخرى. كما يتم وبأقصى قدر ممكن، اختيار الأوراق المالية المراد رهنها بطريقة تسمح باستخدام الأوراق المالية الأطول أجلاً أو الأقل قابلية للتداول.

الدخول إلى السوق بهدف الحصول على السيولة

تشمل الإدارة الفعالة للسيولة تقييم عملية دخول السوق وتحديد خيارات التمويل المختلفة. ومن هذا المنطلق ترى مؤسسة الخليج للاستثمار أن من الضروري الاحتفاظ بثقة السوق لتحقيق المرونة اللازمة للاعتماد على الفرص في توسيع نطاق الأعمال وفي حماية القاعدة الرأسمالية للمؤسسة.

إن الإدارة الإيجابية والفعالة والحصيفة للسيولة تتطلب هيكل تمويل مستقر ومتنوع. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى مؤسسة الخليج للاستثمار إلى الاحتفاظ بمحفظة متوازنة بشكل جيد للالتزامات المالية بهدف تأمين تدفقات مستقرة للتمويل ولتوفير الحماية من حالات الانقطاع المفاجئة في السوق. وتؤكد المؤسسة على تقليل الاعتماد على الأموال المقترضة قصيرة الأجل واستخدام عمليات الاقتراض متوسطة وطويلة الأجل بقدر ما يكون ذلك متاحاً من الناحية العملية وبما يتسق مع أهدافها الأخرى.

كما يتم تنويع مصادر التمويل والعملات وآجال الاستحقاق بهدف الوصول إلى قاعدة عريضة من المستثمرين. إن الخطوات الاستباقية التي اتخذتها مؤسسة الخليج للاستثمار خلال السنوات السابقة وعلى الأخص ما يتعلق بزيادة التمويل متوسط الأجل قد مكنت المؤسسة من تحقيق وضع سليم لاستحقاق الموجودات – المطلوبات. وكما في 31 ديسمبر 2024، بلغ التمويل لأجل لدى المؤسسة 35 مليون دولار.

كذلك، نجحت المؤسسة في تعزيز تنوع قاعدة المودعين لديها، وهو الأمر الذي يعكس تزايد ثقة السوق. وفي نهاية عام 2024 بلغت قاعدة الودائع لدى المؤسسة 409 مليون دولار أمريكي تقريباً والتي تستحق بنسبة 82% لمودعين من دول مجلس التعاون. ولقد ثبت أن الودائع من دول مجلس التعاون تعد مصدر مستقر للأموال على مدار السنين.

ويوضح الجدول التالي مقارنة لمصادر تمويل المؤسسة بين عامي 2023-2024:

مليون دولار أمريكي	2023 (دولار أمريكي)	2023 (%)	2024 (دولار أمريكي)	2024 (%)
ودائع من منطقة مجلس التعاون	717	%19.8	334	%10
ودائع دولية	75	%2.1	75	%2.3
تمويل اتفاقيات إعادة الشراء	0	%0.0	0	%0.0
تمويل لأجل	34	%0.9	35	%1.1
أموال المساهمين وأخرى	2,802	%77.2	2,885	%86.7
الإجمالي	3,628	%100.0	3,329	%100.0

خطة التمويل في حالات الطوارئ

تقوم مؤسسة الخليج للاستثمار بإدارة السيولة من خلال عملية محددة وواضحة وذلك من أجل التأكد من استيفاء متطلبات التمويل على النحو السليم. وتتضمن هذه العملية خطة ملائمة لتمويل الحالات الطارئة (CFP).

إن من شأن خطة تمويل الطوارئ (CFP) تهيئة وإعداد المؤسسة لمواجهة الأحداث غير المتوقعة فيما يتعلق بأزمات السيولة الناجمة عن التغيرات الكبيرة في أوضاع السوق المالية بما فيها انخفاض مستويات التصنيف الائتماني. وتتضمن وثيقة السيولة لمؤسسة الخليج للاستثمار تفاصيل دقيقة حول خطة تمويل الطوارئ. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

أ) سلسلة متنوعة من الإجراءات الواجب اتباعها في حال عدم حدوث أزمة سيولة وذلك لتعزيز السيولة المتوفرة لدى المؤسسة في حال وقوع أي أزمة،

ب) تحديد المحفزات التي تستدعي تفعيل خطة تمويل الطوارئ،

ج) إرشادات محددة لإدارة أزمات السيولة.

وخلال هذا العام المليء بالتحديات، ظل وضع السيولة الخاصة بالمؤسسة كافياً لتلبية متطلبات الاستمرار في تطبيق استراتيجيتها.

مخاطر فجوات أسعار الفائدة

تدير مؤسسة الخليج للاستثمار انكشافها على مخاطر أسعار الفائدة على نحو فعال وذلك لتعزيز الدخل الصافي من الفائدة والحد من الخسائر المحتملة نتيجة للفجوات بين الودائع والاستثمارات والاقتراض. وهذه هي إحدى المسئوليات الرئيسية لمجموعة إدارة الخزينة. وتقاس فجوة أسعار الفائدة بمعادلات العقود الآجلة باليورودولار. ومن المقبول أن تكون النسبة المحتسبة من العقود الآجلة باليورودولار لفترة قصيرة (لمدة تصل إلى سنتين) هي بالفعل سعر الفائدة الآجل على العقد الأساسي. أما عمليات التمويل أو الإيداع أو الاقتراض التي يزيد أجلها عن سنتين أو ينبغي إعادة تسعيرها لأجل يزيد عن سنتين، فيتم إبرام عقود مقابلة لها أو عقود تحوط بشأنها.

ونظراً لامتلاك مؤسسة الخليج للاستثمار أيضاً مراكز أسعار فائدة بعملات رئيسية أخرى غير الدولار الأمريكي، فإن الفجوات المتعلقة بمراكز تلك العملات تقيم إلى ما يعادلها بالدولار بهدف تقدير عدد عقود الآجل المقابلة لها باليورودولار.

ويعتبر عقد الآجل بالنظر إلى سيولته وثيقة مقبولة لقياس مخاطر فجوات أسعار الفائدة على التمويل قصير الأجل. وتتمثل مبررات اللجوء إلى هذا النوع من القياس – في حالة الضرورة – في إمكانية تغطية الفجوات الإيجابية (أو السلبية) في نطاق زمني محدد من خلال بيع (أو شراء) عقود الآجل باليورودولار والتي تعادل المبلغ الاسمي لتلك الفجوات. وتستحق العقود المرتقبة من الفترة الزمنية كل على حدة بشكل تراكمي لكل عملة، ثم يتم تجميعها لكافة العملات. ويبلغ الحد الأقصى لعدد العقود النظرية في الوقت الحالي 3000 عقد.

هذا وتضطلع إدارة الخزينة بالمسئولية عن متابعة والتحقق من بقاء الانكشاف على مخاطر أسعار الفائدة قصيرة الأجل ضمن الحدود المصرح بها، إلا أن هناك إجراءات للإحالة إلى المستويات الإدارية الأعلى لمعالجة حالات الزيادة الحادة سواء المؤقتة أو الدائمة.

كما في 31 ديسمبر 2024، بلغت قيمة مراكز العقود الآجلة باليورو 935 عقد، والتي تبلغ قيمتها التقديرية المعدلة بالمخاطر 744,387دولار. الجدير بالذكر أن عدد العقود ارتفع مقارنة بالسنة السابقة (كما في ديسمبر 2023: 120 عقد بما يعادل قيمة تقديرية تقارب 142,776 دولار) وذلك بعد استبعاد تأثير إصدار السندات الأوروبية متوسطة الأجل (EMTN).

وضع الاستحقاق الخاص بالموجودات والالتزامات المالية

يتضمن الإيضاح رقم 20.2 في البيانات المالية المجمعة تفصيلاً لوضع الاستحقاقات حسب فئة الموجودات أو الالتزامات المالية. وفي 31 ديسمبر 2024، كان حوالي 30% من مجموع الموجودات واجب الاستحقاق خلال 3 أشهر وذلك استناداً إلى التقييم الداخلي لحقوق المؤسسة وقدرتها على تسييل تلك الأدوات. في مقابل ذلك، وتطبيقاً للمبدأ نفسه، كان حوالي 70% من إجمالي الالتزامات المالية في نطاق الفترة الزمنية ذاتها. وقد ساهمت المحفظة الكبيرة من الأوراق المالية القابلة للتداول وذات النوعية العالية في الارتفاع النسبي للموجودات السائلة. ويوضح أداء المؤسسة المتعلق بالمحافظة على الموجودات الخليجية أن الودائع ذات الآجال القصيرة من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المالية الإقليمية تم تجديدها على نحو مستمر ومنتظم على امتداد السنوات الماضية. وبفضل نجاحها في تدبير تمويل متوسط الأجل، استطاعت المؤسسة إبقاء الفجوة بين الموجودات والالتزامات المالية المستحقة في النطاق الأمثل وخصوصا على المدى المتوسط والمدى الطويل.

التصنيف الائتماني

تم الاعتراف بالمؤشرات المالية القوية لمؤسسة الخليج للاستثمار في تقارير التصنيف من قبل جميع وكالات التصنيف الائتماني اعتبارا من نهاية عام 2024 تم تصنيف ودائع المؤسسة على المدى الطويل A2 من قبل وكالة موديز وBBB+ من قبل فيتش . وتحمل كافة التصنيفات توقعات مستقرة. هذا ويستمر تصنيف مؤسسة الخليج للاستثمار بدرجة AAA من قبل وكالة التصنيف الماليزية (RAM).

	موديز	فيتش	وكالة التصنيف الماليزية
الودائع طويلة الأجل	A2	+BBB	AAA
الودائع قصيرة الأجل	P1	F1	P1

قوة رأس المال

يمثل رأس المال استثمار المساهمين ويعد أحد الموارد الاستراتيجية التي تدعم أنشطة العمل المنطوية على المخاطر لدى المؤسسة. وتماشياً مع الأهداف المالية للمؤسسة، تسعى الإدارة إلى استغلال هذا المورد بطريقة تتميز بالكفاءة والانضباط لكسب عائدات تنافسية. كما يعكس رأس المال القدرة المالية والأمان للدائنين والمودعين لدى المؤسسة. وتعد إدارة رأس المال عاملاً جوهرياً في فلسفة إدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار، وتأخذ في الاعتبار المتطلبات الاقتصادية والرقابية.

وقد بلغت قاعدة رأسمال المؤسسة 2,821.6 مليار دولار في نهاية عام 2024. وتواصل مؤسسة الخليج للاستثمار الريادة كواحدة من أفضل المؤسسات المالية من حيث القيمة الرأسمالية في المنطقة.

المخاطر التشغيلية

وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات أو الأفراد أو الأنظمة سواء داخلياً أو خارجياً، والأحداث الهامة غير المتوقعة وغير المعتادة التي تقع مرة واحدة.

- وتتعرض مؤسسة الخليج للاستثمار لأشكال أخرى من المخاطر الرقابية والمخاطر القانونية والمخاطر المرتبطة بالسمعة:
- المخاطرة الرقابية والتي تخضع للسيطرة من خلال إطار خاص بسياسات وإجراءات التقيد والالتزام.
- المخاطرة الاستراتيجية والتي تدار عبر المتابعة الوثيقة للتقارير والأهداف من قبل الإدارة العليا.
- المخاطرة المرتبطة بالسمعة والتي تخضع للسيطرة من خلال إرشادات واضحة وشفافة وتبني المؤسسة لمدونة قواعد السلوك.

الأهداف الرئيسية:

تسعى إدارة المخاطر التشغيلية إلى تحقيق الأهداف الرئيسة التالية:

- تحديد وضبط المخاطر التشغيلية والإبلاغ الفعال عن المخاطر القائمة والناشئة.
- نشر الوعي المتعلق بمكامن المخاطر التشغيلية لدى القائمين على كافة أنشطتنا بما فيها الممارسات وأدوات السيطرة المستخدمة لإدارة أشكال المخاطر الأخرى.

نظرة عامة:

يتألف برنامج المخاطر التشغيلية الخاصة بالمؤسسة من أربعة عناصر رئيسية، وهي:

أ) إطار التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة،

ب) إطار حالات الخسارة،

ج) إطار خطط الإجراءات التصحيحية،

د) إطار الإبلاغ عن المخاطر التشغيلية.

ومن خلال توفير أساس لفهم المؤسسة للمخاطر التشغيلية، يعزز إطار العمل هذا ثقافة يدرك العاملون في ظلها المخاطر الكامنة في العمليات اليومية، الأمر الذي يحفزهم على العمل بنشاط نحو التعرف على المشكلات القائمة والناشئة والمحتملة.

أ) إطار التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها

تشكل إجراءات التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها إطارا منسقاً لوصف مجالات أنشطة المؤسسة وعملياتها والمخاطر وأدوات السيطرة، ومن ثم تخضع أدوات السيطرة تلك للتقييم بشكل منتظم. فهذه عملية تقييم شفاف للمخاطر وتحليل لمصادر قوة أو ضعف أدوات السيطرة والتحكم المعتمدة لإدارة المخاطر المرصودة. كما أصبحت عملية تقييم أدوات رصد والسيطرة على التزوير جزءاً لا يتجزأ من عملية التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها.

ب) إطار حالات الخسارة

يتم إدراج حالات الخسارة التشغيلية في قاعدة بيانات مركزية. ويجرى تجميع المعلومات الشاملة عن هذه الحالات والتي تتضمن معلومات تتعلق بالكمية والحدوث وتاريخ الاكتشاف ومجال النشاط والمنتج والسلعة المعنية إلى جانب تحليل مفصل للأسباب الرئيسية.

ومن منطلق تقيدنا بتعريفنا الواسع للمخاطرة التشغيلية، فقد بدأنا بتضمين أنشطتنا التجميعية والتحليلية بيانات الأحداث ذات التأثير غير النقدي وتلك المتعلقة بالخسائر.

ج) إطار خطط العمل التصحيحية

يشكل إطار خطط العمل التصحيحية أحد المكونات الأساسية لآلية الإدارة للتعرف على، وتوثيق، وحل أي مسائل أو انكشافات ذات مستويات عالية من المخاطرة. ويشمل ذلك المسائل التي يتم تحديدها من خلال برنامجنا المتكامل للتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، وعمليات التدقيق الداخلي، والمراجعات التي تشمل مدى الالتزام ومدى قابلية النشاط للاستمرار أو الإبلاغ عن حالات الخسارة المرتبطة بالمخاطر التشغيلية. وسيمكن هذا الإطار القيام بتدقيق داخلي وخارجي والعمل على متابعة حل التطورات في الوقت الملائم. وسوف يتم إبقاء لجنة إدارة المخاطر على علم بالمسائل المهمة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية المرصودة.

د) إطار الإبلاغ عن المخاطر التشغيلية

يتم الإبلاغ لضمان تصنيف جميع أنواع المخاطر والحالات التشغيلية والإبلاغ عنها بشكل مستمر وفقاً للتصنيفات المعتمدة من قبل بازل 3. وسوف يساعد ذلك في تحقيق ما يلي:

- إصدار لغة مشتركة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية في جميع أقسام وإدارات المؤسسة.
- تسهيل التعرف على العلاقة التي تربط بين الأحداث المتشابهة وتحديد الأسباب (بغض النظر عن الأعراض) الخاصة بالمخاطر داخل الإدارات وما بين جميع أقسام المؤسسة وإداراتها.

الانكشاف الموزون بالمخاطر التشغيلية:

يعرض الانكشاف المرجح بالمخاطر التشغيلية إطار قياس المخاطر أي المعايير الكمية لاحتساب مخاطر التشغيل المحملة على رأس المال والتي تتبع على نطاق واسع الأسلوب القياسي الذي اعتمدته لجنة بازل للرقابة المصرفية.

إن أنشطة المؤسسة مصنفة على نحو يتسق مع المجالات المحددة للأعمال، أي الاستثمار المباشر وسوق الدين الرأسمالي، والاستثمارات في الأسهم، والاستثمارات البديلة، والخزينة، وإدارة الموجودات، وتمويل الشركات، والمقر الرئيسي للمؤسسة.

التأمين:

في إطار الحل المطروح لإدارة مخاطر المشاريع، تطبق المؤسسة مجموعة متكاملة من السياسات التأمينية للحد من تأثير المخاطر التشغيلية وللتأكد من امتلاك مؤسسة الخليج للاستثمار غطاء تأميني كاف. وتتوافق هذه السياسات مع الوضع المتعلق بالمخاطر التشغيلية وتعود بالنفع على المؤسسة من حيث التكلفة.

استمرارية النشاط وخطط التعافي من الكوارث:

يقوم فريق خطط ضمان استمرارية النشاط والذي تقوده مجموعتا المخاطر التشغيلية ونظم المعلومات بتحمل المسئولية عن وضع وإدارة والتحسين المستمر للخطط التي تمكن مؤسسة الخليج للاستثمار من التعافي من أية كارثة، وفي عام 2024، تم اختبار جميع مواقع التعافي من الكوارث الثلاثة بنجاح

وتوجد في الوقت الراهن ثلاثة مواقع (مراكز) نشطة للتعافي من الكوارث:

- الكويت (محلي)،
- البحرين (إقليمي)،
- لوكسمبورغ (عالمي).

إدارة المخاطر القانونية:

إن لدى مؤسسة الخليج للاستثمار هيئة استشارية عامة تتولى الإدارة الفعالة للمخاطر القانونية على مستوى المؤسسة ككل من خلال تقديم المشورة القانونية وإدارة إجراءات التقاضي.

إطار أمن المعلومات:

تطبق المؤسسة إطاراً لضمان أمن المعلومات حيث تتمثل مهمته في تحديد المسئوليات في كل مستوى أو مرحلة من التعامل مع المعلومات أي منذ امتلاك البيانات (التشفير) حتى الدخول إليها. وتجرى عمليات تدقيق على فترات من أجل ضمان الالتزام بالسياسات والمعايير المعتمدة وذلك من قبل فريق التدقيق الداخلي ومن خلال المراجعات التي تشمل مخاطر أمن المعلومات وإطار التقييم الذاتي للمخاطر والسيطرة عليها. هذا وقد نالت إدارة أمن المعلومات في المؤسسة خلال عام 2015 شهادة الآيزو 27001:2013.

بيانات أحداث الخسائر التشغيلية لعام 2024:

تقوم المؤسسة بمراقبة أحداث الخسائر عن طريق فئات أحداث الخسائر طبقا لاتفاق بازل 3.

لا توجد أي حدود بدء حيث يتم تسجيل كافة الأحداث سواء كانت خسارة أم ربح بما في ذلك الخسائر القريبة.

وخلال عام 2024، وقعت جميع الأحداث تحت فئة أحداث الخسارة في المرحلة 1: فئة «التنفيذ والتسليم وإدارة العمليات» و «تعطل الأعمال وفشل النظام».

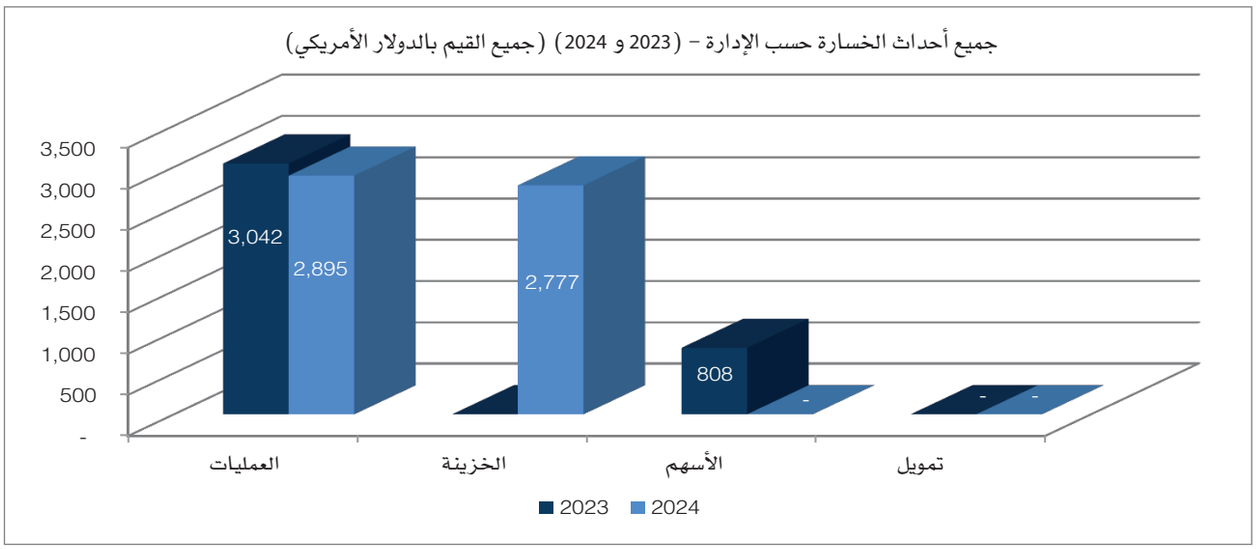

إفصاح بازل 3

الأساس المنطقي لبازل 3:

التوافق بين إدارة المخاطر المصرفية مع متطلبات رأس المال

تجاوباً مع الدروس المستفادة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام 2008، ولتناول إخفاقات السوق عبر القطاع المصرفي، فقد قامت لجنة بازل بإصدار إطار بازل 3، حيث تهدف لوائح بازل 3 إلى تعزيز وتقوية كفاءة رأس المال وزيادة متطلبات رأس المال التنظيمي وذلك للمساعدة على استيعاب الخسائر. بالاضافة إلى تطبيق إدخال رأس المال الوقائي كجزء من السياسات الاحترازية والذي يتم تطبيقه وتنفيذه من قبل السلطات الرقابية لمنع المخاطر العالمية وتعزيز الاستقرار المالي.

وتعمل لجنة بازل من خلال بازل 3 على تعزيز قدرة القطاع المصرفي وذلك من خلال تقوية إطار رأس المال المبني على المبادئ الثلاثة لإطار بازل 2. وتعمل الإصلاحات على زيادة كل من كمية ونوعية قاعدة رأس المال التنظيمي وتحسين تغطية مخاطر إطار رأس المال، حيث يتم تعزيز الإصلاحات من قبل نسبة الرفع المالي والتي تعتبر مساندة لأدوات المخاطر القائمة على مقاييس رأس المال، كما تهدف إلى تقييد استخدام الرفع المالي بشكل مبالغ فيه في النظام المصرفي كما توفر بعداً إضافياً للحماية من مخاطر النموذج (Model Risk) وخطأ المعايير. وأخيراً، تقوم اللجنة بتقديم مجموعة من المكونات الاحترازية الكلية إلى إطار رأس المال بهدف احتواء المخاطر النظامية والناجمة عن تقلبات الدورة الاقتصادية ومن الترابط بين المؤسسات المالية.

كما تقوم لجنة بازل بإدخال معايير متسقة للسيولة دولياً. وكما هو متبع طبقاً لمعايير رأس المال العالمية، فإن معايير السيولة ستعمل على تكوين حد أدنى من المتطلبات وستعزز لبيئة عمل دولية تساهم في الحد من التراجع.

بنية اتفاقية بازل 3 – رأس المال والسيولة

وبتطبيق بازل 3، تستمرلجنة بازل بالعمل مع المبادئ الثلاثة الرئيسية والتي تهدف إلى محاذاة المتطلبات التنظيمية مع المبادئ الاقتصادية لإدارة المخاطر. وقد تم إدراج المبادئ السليمة لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها في المعايير عند احتساب الدروس المستخلصة خلال الأزمة والمبنية على المراجعة الأساسية للممارسات السليمة في إدارة مخاطر السيولة في المؤسسات المصرفية.

تعريف المبادئ الثلاثة الرئيسية

المبدأ الأول – الحد الأدنى لرأس المال المطلوب:

يقوم المبدأ الأول بتحديد الحد الأدنى لرأس المال الرقابي المطلوب، أي مقدار رأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به مقابل المخاطر. ويقدم هذا الإطار الجديد مزيداً من الاهتمام بنوعية ومستوى رأس المال، ومدى استيعاب خسارة رأس المال عند مستوى غير مجدي، والاحتفاظ الوقائي المؤهل لراس المال، والمخصصات احترازية لمواجهة التقلبات. كما يوفر إطار عمل جديد لتغطية المخاطر العالية لبعض العمليات المالية المعقدة (complex securitization)، وعلى الأخص مستوى أعلى لرأس المال الذي يستخدم في أنشطة المشتقات والمتاجرة، وتعزيز كبير لإطار مخاطر ائتمان الطرف الآخر، وتغطية المخاطر المرتبطة بمراكز البنك للأطراف الأخرى الاساسية. وبموجب الاتفاق الجديد، فقد تم تقديم مقياس رئيسي والمتمثل في نسبة الرفع المالي المبنية على الخلو من المخاطرة، وذلك لمساندة متطلبات رأس المال المبنية على المخاطرة، ولتساعد أيضاً على احتواء نظام شامل وتراكمي. كما يوفر الإطار الجديد سلسلة متصلة من الأساليب والمنهجيات الأساسية والمتقدمة لقياس كل من المخاطر الائتمانية والتشغيلية، كما يوفر هيكلاً مرناً تقوم بموجبه البنوك ووفقاً للمراجعة الرقابية بتبني الأساليب التي تتناسب مع مستوى تعقدها ووضعها من حيث المخاطر، كما يعمد الإطار إلى بناء حوافز لقياس المخاطر بشكل أقوى وأكثر دقة.

المبدأ الثاني – إدارة المخاطر والإشراف:

يحدد المبدأ الثاني عملية المراجعة الإشرافية لحوكمة البنك وإطار إدارة المخاطر لديه وكفاية رأس ماله، ويقوم بتحديد المسؤوليات الإشرافية لمجلس الإدارة والإدارة العليا، مما يعزز مبادئ الضوابط الداخلية وممارسات حوكمة الشركات. ويتولى المراقبون الماليون مسؤولية تقييم مدى كفاءة البنوك في تقييم احتياجاتها من الملاءة الرأسمالية نسبة للمخاطر. هذا ويتم التدخل عند وجود حاجة لذلك.

المبدأ الثالث – نظام السوق:

يهدف هذا المبدأ إلى دعم انضباط السوق من خلال تحسين الإفصاح من قبل البنوك. ويحدد هذا المبدأ أيضاً متطلبات وتوصيات الإفصاح في عدة مجالات بما فيها طريقة احتساب البنك لمعدل كفاية رأس المال وطرق تقييم المخاطر. وتتمثل النتائج المنشودة في تحسين الشفافية وعمليات المقارنة بالبنوك الأخرى.

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. (المؤسسة) –

إفصاح السوق

توضح الأقسام التالية تفاصيل الإفصاح لدى مؤسسة الخليج للاستثمار والمعدة حسب متطلبات الاتفاقية الجديدة كما وردت في نسخة ديسمبر 2010 والتنقيحات عليها – بازل III: إطار تنظيمي عالمي من أجل بنوك أكثر صلابة وأنظمة مصرفية أكثر متانة ، ومعايير الإفصاح عن نسب تغطية السيولة والمؤرخة في يناير 2014 والتنقيحات عليها.

1 . هيكل رأس المال

مؤسسة الخليج للاستثمار شركة استثمارية تأسست في دولة الكويت في 15 نوفمبر 1983 كشركة مساهمة خليجية، وهي مملوكة بالتساوي لحكومات الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وهي مملكة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. ليس للشركة أي شركات تابعة أو استثمارات مؤثرة في مؤسسات مصرفية أو تأمينية أو في الأوراق المالية أو في كيانات مالية أخرى.

يقدم الجدول 1 موارد رأس المال الرقابي للمؤسسة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023. ويسمح اتفاق بازل 3 بالاعتراف بالمخصص العام (بالرغم من خضوعه لحد أقصى بنسبة 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان) كجزء من رأس المال المساند الفئة 2. وفي الوقت ذاته، فإن الجزء من الاستثمارات المهمة في الكيانات المالية والتجارية والتي تتجاوز حداً معينا، والانكشافات على التوريق التي تقل عن درجة مخاطر الحد المعين يتم خصمها بنسبة 50% من رأس المال الأساسي الفئة 1 وبنسبة 50% من رأس المال المساند الفئة 2 على الترتيب. وبالنسبة لعام 2024، تم استقطاع كامل من رأس المال الأساسي للفئة 1 بسبب تعديل القيمة العادلة السالبة. بلغ إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل 2,821.6 مليون دولار بنهاية ديسمبر 2024 مقارنة بمبلغ 2,742.9 مليون دولار في ديسمبر 2023. وقد أقرت المؤسسة سياسة متحفظة لمعالجة احتياطي صافي القيمة العادلة، فإن كان سالباً يتم خصم المبلغ الإجمالي من رأس المال المؤهل إن كان موجباً، ويتم إدراج 45% فقط من احتياطي القيمة العادلة في رأس المال المؤهل.

الجدول رقم 1: رأس المال الرقابي المؤهل

مليون دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
رأس المال المدفوع	2,100.0	2,100.0
احتياطيات مفصح عنها	599.5	579.3
أرباح مرحلة	298.4	229.4
ناقصاً: الشهرة	62.5	62.5
ناقصاً: الخصومات	0.3	0.4
ناقصاً: تعديل احتياطي القيمة العادلة	113.6	106.2
إجمالي رأس المال الفئة 1	2,821.6	2,742.9
إجمالي رأس المال الفئة 2	-	-
إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل	2,821.6	2,742.9
مليون دولار أمريكي	**31 ديسمبر 2024**	**31 ديسمبر 2023**
الفئة 1 (1 CET)	2,821.6	2,742.9
إضافي الفئة 1 (1 AET)	-	-
إجمالي رأس المال الفئة 1	2,821.6	2,742.9
إجمالي رأس المال الفئة 2	-	-
إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل	2,821.6	2,742.9

2 . إدارة كفاية رأس المال

تتضمن المبادئ الإرشادية للمؤسسة والمتعلقة بإدارة كفاية رأس المال الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية والتي من شأنها أن تساند النمو الحالي والمستقبلي في أنشطة الأعمال للمؤسسة، كما تهدف في الوقت ذاته إلى الحفاظ على نسب رأسمالية مرضية وتصنيفات ائتمانية مرتفعة.

تبدأ عملية تقييم رأس المال المطلوب لدى مؤسسة الخليج للاستثمار بوضع خطة العمل السنوية من خلال وحدات العمل المختلفة، ثم يتم تجميعها في خطة الميزانية التقديرية السنوية للمؤسسة. وتتضمن خطة الميزانية التقديرية السنوية النمو الكلي التقديري في الموجودات وأثر ذلك على رأس المال والربحية المستهدفة للسنة المالية التالية. وباستخدام التقديرات المالية المستمدة من خطة الميزانية التقديرية، يتم تخصيص رأس المال (RORAC) من خلال مختلف وحدات العمل بطريقة تحافظ على توافق التوزيعات الرأسمالية وكذلك العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر المطابق لها. ويتم مراجعة هذه التوزيعات بصورة مستمرة خلال السنة التقديرية حتى يتسنى توزيع رأس المال على النحو الأمثل لتحقيق العوائد المستهدفة. ورغم أن المؤسسة تدرك أهمية ارتفاع قيمة العائد على حقوق الملكية (ROE)، إلا أنها تؤمن أيضا بمزايا المحافظة على وضع رأسمالي قوي. وعليه، تحتفظ مؤسسة الخليج للاستثمار بالتوازن بين المكونات الأساسية لرأس مالها. هذا وتهدف السياسة الداخلية الحالية إلى الحفاظ على حد أدنى يبلغ 16% من إجمالي معدل كفاية رأس المال (CAR).

من جهة أخرى، فإن مجلس الإدارة يقوم بتحديد واقتراح توزيعات الأرباح السنوية سعياً لتحقيق توقعات المساهمين مع التأكد من الاحتفاظ بقدر كاف من رأس المال لدعم النمو الذاتي.

وأخيراً، تستهدف مؤسسة الخليج للاستثمار الحصول على تصنيف ائتماني "A" أو أعلى، مما يسهل الحصول على رأس المال من السوق بسعر تنافسي إذا ما كانت هناك حاجة لتمويل إضافي. إن مؤسسة الخليج للاستثمار إحدى المؤسسات المالية القليلة في المنطقة التي تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية من قبل وكالتي التصنيف العالميتين الرئيسيتين (موديز وفيتش). وقد أدرجت تفاصيل هذه التصنيفات في "الصفحة 49" من هذا التقرير.

الجدول 2: معدلات كفاية رأس المال

مليون دولار أمريكي	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	متطلبات رأس المال
مخاطر الائتمان	5812.0	465.0
مخاطر السوق	2213.1	177.0
المخاطر التشغيلية	526.7	42.1
الإجمالي	8551.7	684.1
نسب كفاية رأس المال		
إجمالي نسب كفاية رأس المال	%33.0	
Common Equity Tier 1 (CET 1)	%33.0	
نسبة الفئة 1	%33.0	
نسبة الرافعة Leverage Ratio (غير مبنية على المخاطرة)	%12.9	

ويوضح الجدول (2) تفاصيل الموجودات المرجحة بالمخاطر بالإضافة إلى متطلبات رأس المال الرقابي المقابلة لها كما في 31 ديسمبر 2024. ويتم احتساب إجمالي نسبة كفاية رأس المال ونسبة رأس المال الأساسي الفئة 1 بطريقة مماثلة. ولقد تم التوصل إلى الأرقام عن طريق تطبيق الأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية بينما تم استخدام أسلوب «النموذج الداخلي» للوصول إلى مراكز مخاطر السوق. إن إجمالي المراكز المرجحة بالمخاطر البالغ 8,551.7 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2024 يتطلب رأسمال رقابي بمبلغ 684.1 مليون دولار أمريكي وذلك لتلبية الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3 والبالغة 8%. وفي حال ارتفع الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال إلى الهدف الداخلي للمؤسسة بنسبة 16%، يرتفع رأس المال الرقابي المطلوب إلى 1,368 مليون دولار امريكي. ويوفر رأس المال الرقابي المؤهل المصرح والبالغ 2,821.6مليون دولار أمريكي حماية كافية لدعم توسعات الأعمال.

الجدول رقم 3: تفاصيل مخاطر الانكشاف/ المراكز

مليون دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024
مخاطر الائتمان (الموجودات المرجحة بالمخاطر)	
مطالبات على صناديق سيادية	37.3
مطالبات على كيانات القطاع العام	4.8
مطالبات على البنوك	72.3
مطالبات على الشركات	82.9
توريق ووسيلة استثمار مركبة	0.1
رأس المال المُخاطر والملكية الخاصة	50.0
استثمارات في كيانات تجارية	5,101.4
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة	444.5
موجودات أخرى	18.6
الإجمالي	5,812.0
مخاطر السوق (القيمة المعدلة بالمخاطر)	
مركز مخاطر أسعار الفائدة	0.0
مركز مخاطر الصرف الأجنبي	0.0
مركز مخاطر الأسهم	49.7
(إجمالي القيمة المعدلة بالمخاطر + القيمة المعدلة بالمخاطر تحت الضغط) × 3	149.1
مركز مخاطر محدد	28.0
إجمالي متطلبات رأس المال	177.0
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (متطلبات رأس المال × 12.5)	2,213.1
المخاطر التشغيلية (الموجودات المرجحة بالمخاطر):	
رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية	42.1
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر (رأس المال اللازم × 12.5)	526.7

3 . هيكل إدارة المخاطر

تقوم المؤسسة بتبني عملية مرنة وفعالة لإدارة المخاطر وذلك ليتسنى لها التعامل مع بيئة العمل المتشعبة والتي تشهد وجود تغيرات مستمرة. وتدرك الإدارة أنه لا ينبغي بالضرورة إزالة جميع المخاطر، إلا أنه يجب تحديدها وقياسها على نحو منتظم لكي تتم إدارتها بشكل سليم. ولهذا الغرض، قامت المؤسسة باستحداث هيكل فعال لإدارة المخاطر وذلك لتحقيق التوازن السليم بين العوائد والمخاطر، وذلك من خلال زيادة الأرباح إلى المستوى الأمثل والتأكد من أن مؤسسة الخليج للاستثمار تتمتع بالحماية من من الانكشافات غير المعززة والتي من شأنها تهديد مسيرة المؤسسة.

تشكل عملية إدارة المخاطر في المؤسسة جزءاً لا يتجزأ من ثقافتها وتتجسد في ممارسات المؤسسة وممارسات جميع الأفراد المسؤولين عن عملية إدارة المخاطر.

تشكل لجنة إدارة المخاطر (RMC) من قبل مجلس الإدارة. وتركز لجنة إدارة المخاطر على فاعلية وملاءمة استراتيجية إدارة المخاطر الداخلية، وإطار إدارة المخاطر وأدوات الرقابة والسيطرة على المخاطر (الإدارة الكلية للمخاطر المؤسسية).

تضم لجنة إدارة المخاطر أعضاء في مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتتمثل أهدافها الرئيسية وأهداف قسم إدارة المخاطر (RMD) فيما يلي:

أ) مراجعة وتقييم هيكل الحوكمة الخاصة بإدارة المخاطر.

ب) مراجعة إطار إدارة المخاطر (التي تشمل قواعد قياس المخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان والسوق والسيولة وسعر الفائدة وإدارة المخاطر التشغيلية).

ج) الإشراف على السياسات وقواعد تحديد مستويات المخاطر الكلية المرتبطة بأعمال المؤسسة ومراجعة مدى التقيد بهذه الحدود أو المستويات.

د) مراجعة مدى كفاية توزيعات رأس المال لدى مؤسسة الخليج للاستثمار بما في ذلك رأس المال الاقتصادي والرقابي، ودمج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر.

هـ) مراجعة وتقييم اكتمال وكفاية قسم إدارة المخاطر بالمؤسسة.

و) تلقي ومراجعة التقارير حول مسائل مرتبطة بالمخاطر وفقاً لما تراه الإدارة ملائماً من حين إلى آخر.

ويساهم في الإدارة الفعالة للمخاطر عبر المؤسسة كل من لجنة إدارة المخاطر (RMC) ومسؤولي المخاطر ومدراء الإدارات. وتقوم لجنة إدارة المخاطر (RMC) بتحديد توقعاتها، ومن خلال إدارتها الإشرافية تحدد مدى الإنجاز الذي تحققه. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إدارة المخاطر حيث يضع الملامح وغيرها من العناصر لإدارة المخاطر عبر المؤسسة.

يتولى مسؤولو المخاطر مسؤولية مراقبة التقدم ومساعدة مدراء الإدارات في الإبلاغ عن المعلومات الهامة المتعلقة بالمخاطر. ويتحمل مديرو الإدارات المسؤولية المباشرة عن كافة مخاطر العمل التي تنشأ في مجالات عمل كل منهم. وتساهم هذه العلاقة الفعالة بين الأطراف المعنية بشكل كبير في تحسين الممارسات الشاملة لإدارة المخاطر في المؤسسة حيث يؤدي ذلك إلى تحديد المخاطر وتسهيل استجابة المؤسسة على النحو الملائم.

ويتمتع قسم إدارة المخاطر (RMD) بهوية مميزة، حيث يتمتع بالاستقلالية عن وحدات العمل. كما يعمل هذا القسم على التأكد من بقاء الانكشافات للمخاطر في نطاق المستويات المقبولة بالنسبة لرأس مال المؤسسة ومركزها المالي. ويخضع القسم للإشراف المباشر من قبل الرئيس التنفيذي، ويعمل فيه متخصصون في المخاطر من كافة المجالات للتعامل مع انكشاف النشاط للمخاطر المحددة في المؤسسة، وتتوزع مسؤولياته الأساسية على النحو التالي:

أ) تقييم وتحليل أوضاع المخاطر لكافة أنشطة المؤسسة من خلال وضع أساليب لمراقبة المخاطر،

ب) وضع وتطوير المعايير لتعيين حدود المخاطر في المؤسسة فيما يتعلق بالمخاطر المختلفة،

ج) وضع وتحديد الأدوات اللازمة لقياس الأنواع المختلفة للمخاطر في المؤسسة،

د) التوصية بالاستراتيجيات والإجراءات المناسبة لتقليل المخاطر والتأكد من سلامة هيكل الموجودات المعرضة للمخاطر في المؤسسة.

فيما يلي الهيكل التنظيمي الموجز لإدارة المخاطر في مؤسسة الخليج للاستثمار :

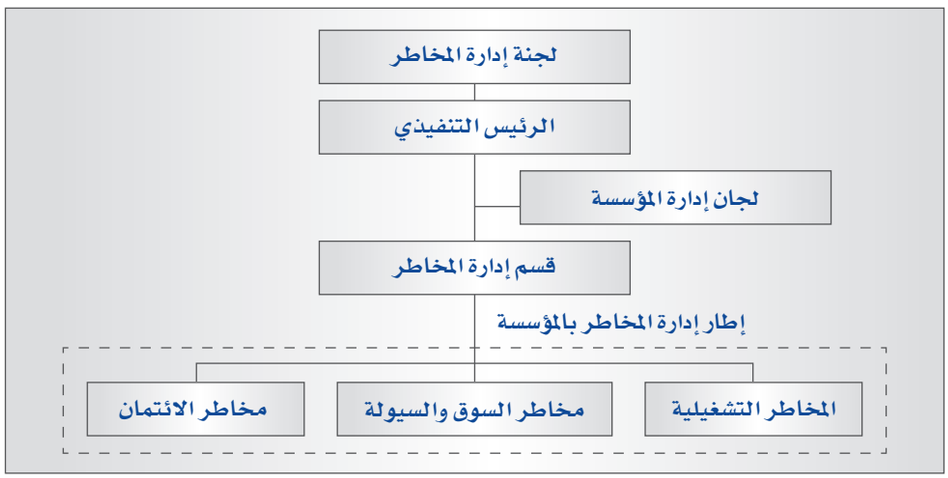

وتتولى اللجان الإدارية المسؤولية كما تتوفر لديها الصلاحية فيما يتعلق بالأنشطة اليومية لإدارة المخاطر في المؤسسة، وتمارس هذه الصلاحيات ضمن حدود الأهداف والسياسات المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر (RMC)، وهذه اللجان هي:

أ) لجنة الإدارة وتغطي بشكل أساسي مسائل الإدارة العامة بما فيها مراجعة الأداء فيما يتعلق بالميزانية التقديرية وتقييم الأداء مقابل خطة العمل الاستراتيجية.

ب) لجنة استثمارات مجموعة الأسواق العالمية والتي تعمل على ترجمة توجيهات إستراتيجية الاستثمار إلى إرشادات لتخصيص الموجودات، وترفع توصية بعروض الاستثمار، وتراجع المحافظ الاستثمارية. كما تقوم اللجنة بدور لجنة الموجودات والمطلوبات بالإنابة.

ج) لجنة الاستثمارات الرئيسية وتقوم بتقييم عروض الاستثمار وتوزيع الموجودات والتأكد من الالتزام بمعايير الاستثمار وكذلك إجراءات الاستثمار في كل مرحلة من مراحل عملية الاستثمار.

د) لجنة الموارد البشرية تقوم بمراجعة مسائل الموارد البشرية الإستراتيجية.

ه) لجنة توجيه النظم وتوفر ملتقى لمراجعة بنية تقنية المعلومات وشروطها لاستيفاء متطلبات العمل الحالية والمستقبلية.

و) لجنة المخصصات تتأكد من أن كل نشاط المخصصات (تكوين أو رد المخصصات) يغطي كافة البنود داخل وخارج الميزانية العمومية للمؤسسة.

ويتضمن فصل إدارة المخاطر بالتفصيل أهداف وسياسات قياس مجالات المخاطر الرئيسية ورفع تقارير عنها، أي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية. كما يتضمن نفس الفصل الأسلوب الذي تطبقه المؤسسة في إدارة هذه المخاطر والحد منه.

4 . الانكشاف للمخاطر الائتمانية

تتبع المؤسسة الأسلوبين النوعي والكمي في إدارة المخاطر الائتمانية. وقد ورد هذان الأسلوبان بوضوح في مستند السياسة الائتمانية للمؤسسة والتي تهدف إلى تعزيز البنية القوية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن إجراءات وعمليات الائتمان. وتحدد هذه السياسة مجالات ونطاق الأنشطة الاستثمارية التي تتولاها المؤسسة، ولا ينحصر هدفها الأساسي في تجنب الخسائر بل يتجاوز ذلك إلى التأكد من تحقيق النتائج المالية المستهدفة وبدرجة عالية من الثقة. كما تركز إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسة على العلاقة المرنة والتفاعلية بين المراحل الثلاث للائتمان وهي استراتيجية وخطط المحافظ، وإطلاق الاستثمار والاحتفاظ به، وتقييم الأداء والإبلاغ عنه. وفيما يلي عرض موجز لكل من هذه المراحل.

استراتيجية وخطط المحافظ

يتم خلال مرحلة التخطيط تحديد النتائج المالية المنشودة بوجه عام واستراتيجية المحفظة لكل من وحدات العمل والمعايير الائتمانية المطلوبة لتحقيق الأهداف، ويتم وضع استراتيجيات العمل بطريقة تتيح تضمين المخاطر، ومواجهة العوائق المحددة فيما يتعلق برأس المال المعدل وفقاً للعائد على المخاطر. وتحدد إدارة المحافظ أهداف التكوين، والقيام بمتابعة نتائج تلك الاستراتيجيات المتنوعة المتعلقة باستمرارية العمل، وتسمح للمؤسسة بإدارة التركزات التي يمكن أن تنتج عن الأنشطة غير ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل مهمة إدارة المحافظ على وجه الخصوص وضع حدود التركز حسب الأبعاد القياسية بحيث لا تؤدي أية فئة من الموجودات أو أي بعد من أبعاد المخاطر إلى إلحاق الضرر الجسيم بالأداء العام للمؤسسة. وقد وضع مجلس الإدارة حدودا معينة للمقترضين من الأفراد والمجموعات وللشرائح الجغرافية والقطاعات الاقتصادية. وتراعي هذه الحدود الائتمان الفردي لمختلف الأطراف المقابلة وكذلك المخاطر الكلية للمحفظة.

لجان الاستثمار

تقوم لجان الاستثمار باعتماد عروض الاستثمار ومراجعة تركزات المحافظ فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية وفئات الموجودات. وتتم مراجعة هذه الحدود سنوياً للتأكد من عدم وجود أي تركزات متجاوزة في أي قطاع أو فئة من فئات الموجودات ومن بقاء الحدود في نطاق المستويات التي تحددها المؤسسة. وفيما يتعلق بحدود الأطراف المقابلة مثل الحدود الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية، تعتمد عملية الموافقة على حدود الائتمان إجراءات صارمة من حيث مراجعة الائتمان مع تفويض مستويات الصلاحية المناسبة إلى مسئولي الائتمان. أما بالنسبة لحدود الفجوات للمتاجرة بالعملات الأجنبية وأسعار الفائدة جنباً إلى جنب مع حدود الفرعية (مثل الحدود للنهار ذاته والحدود لليلة واحدة وحدود إيقاف الخسائر، الخ)، فتقوم إدارة الخزينة باقتراحها لمراجعتها من قبل إدارة المخاطر ومن ثم الموافقة النهائية عليها من قبل لجنة إدارة المخاطر (RMC). ويقوم قسم إدارة المخاطر (RMD) بوضع التحديد الكمي لمستوي مخاطر الائتمان التي ترغب المؤسسة بتحملها وذلك بما ينسجم مع الاستراتيجية الكلية للمؤسسة. ويطبق هذا القسم عملية تخصيص رأس المال للمحفظة الواحدة على مستوى الانكشاف الكلي لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها كل وحدة أعمال في المؤسسة. ويتم تقييم الاستخدام الفعلي لرأس المال من قبل وحدة الأعمال مقارنة بالميزانية التقديرية، ثم يتم الإبلاغ عن التباينات بالطريقة المناسبة إلى الإدارة العليا.

بدء ومتابعة الاستثمار

تقوم وحدات الأعمال بقبول وتقييم وإدارة الانكشاف لمخاطر الائتمان طبقاً للاستراتيجيات ومعايير المحفظة الموضوعة خلال مرحلة إعداد استراتيجية وخطة المحفظة. تتم مباشرة الاستثمارات ضمن معايير محددة وواضحة وبهيكل محدد للمنتجات، ويتم اعتمادها بناء على تقييم المخاطر والعائد. وتشتمل العمليات ضمن نشاط متابعة الائتمان على مراجعة وإصدار المستندات ومراجعة وضع الانكشافات، ويتم خلال هذه المرحلة البدء بعمليات الاستثمار وتعهدها للتوزيع على المستثمرين، وتظل وحدات الأعمال في المؤسسة هي الجهة الراعية والمديرة للمخاطر الرئيسية التي تنطوي عليها هذه المقترحات، كما يقوم فريق إدارة المخاطر وعلى نحو مستقل بمراجعة المقترحات الاستثمارية والمنتجات المقترحة قبل منح الموافقة بما يضمن انسجام المقترحات ضمن مستوى المخاطر مع سياسة المؤسسة وذلك قبل صرف الأموال.

تقييم الأداء والتقارير

تسمح مرحلة تقييم الأداء ورفع التقارير بشأنه لكل من الإدارة العليا ووحدات الأعمال بمراقبة النتائج وتحسين الأداء على أساس مستمر، حيث تتم مراقبة اتجاهات وعمليات المحفظة بما يسمح بإدخال التعديلات المناسبة وفي الوقت الملائم على استراتيجيات العمل ومعايير المحفظة وسياسات الائتمان والممارسات المتعلقة ببدء متابعة الاستثمارات. وتعتمد هذه المرحلة من عملية الائتمان على المعلومات المستمدة من داخل المؤسسة وعلى معايير خارجية للمساعدة في تقييم الأداء. ويتمثل الهدف من تقييم الأداء في الوصول إلى محفظة متوازنة من الموجودات ذات درجة عالية من التنوع وتحقق العوائد المنسجمة مع الأهداف الموضوعة. ويتم تقييم أداء الائتمان من خلال تحليل ما يلي:

أ) تركزات المحفظة حسب المدين والقطاع ودرجة تصنيف المخاطر والاستحقاق وفئات الموجودات وغيرها من الأبعاد.

ب) العائد المحقق على رأس المال المستخدم.

ج) القيمة الاقتصادية الإضافية الناشئة عن كل مشروع على حدة.

د) الاستثناءات من معايير قبول المخاطر.

هـ) الاستثناءات الأخرى من السياسات المعتمدة.

ومن الخصائص المتأصلة في نشاط المحفظة وجود "مخاطر المحفظة"، وهي مخاطر تنشأ كلما كان هناك ارتباط إيجابي مرتفع بين المحافظ الائتمانية المنفردة. ولمعالجة هذه المخاطر، تستخدم المؤسسة نظام مدير الائتمان الذي طورته وترعاه " مؤسسة ريسك ماتريكس" التابعة لمورغان ستانلي. وهذا النظام عبارة عن برنامج يستند إلى الأسلوب الكمي الذي يتم بموجبه قياس وضبط القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان (VaR) للمحفظة الكلية. ويقوم هذا النموذج باحتساب القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان استناداً إلى التصنيف الائتماني للمقترضين واحتمالات التخلف عن السداد، والتأخر عن السداد الناجم عن الخسارة، وأسعار السوق السائدة للتسهيلات الائتمانية، مع الأخذ في الاعتبار تأثير الارتباط بين مختلف أنواع الائتمان في المحفظة. وبهدف تأسيس لغة مشتركة لفهم مخاطر الائتمان ووضع أبعاد لها تشمل مختلف استثمارات المؤسسة في المشاريع، فإن قسم إدارة المخاطر (RMD) يعكف على تطوير نظام تقييم داخلي لمخاطر الائتمان (ICRR)، والذي سيكون من شأنه أن يساعد الإدارة في تحديد مستويات تخصيص رأس المال وغيرها من الخطط الاستراتيجية المطبقة على التصنيف الائتماني للاستثمار. ومن الطبيعي أن يستخدم هذا النموذج لوضع المعيار المناسب للعائد المطلوب قياساً بمستوى معين من المخاطر. وإضافة إلى ذلك، سيتم لاحقاً استخدام نتائج التقييم كمدخلات قيمة على نظام "مدير الائتمان" السابق ذكره.

مخاطر الائتمان حسب الأسلوب القياسي لبازل 3

بموجب الأسلوب القياسي لاحتساب مخاطر الائتمان، يتم فرز فئات مخاطر الائتمان إلى مخاطر معيارية تخضع لمقياس محدد لاحتساب أوزان المخاطر بالاستناد إلى الخصائص القياسية لطبيعة المقترض وإلى التقييم الخارجي للائتمان من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية حيثما كان ذلك متاحا. وتستخدم مؤسسة الخليج للاستثمار درجات التصنيف الائتماني الممنوحة من قبل وكالة موديز ووكالة فيتش لهذه الأغراض. وعندما يتوفر أكثر من تقييم ائتماني واحد للطرف المقابل في التعامل مع المؤسسة تسترشد المؤسسة بإرشادات بازل 3 بشأن التقييم متعدد المصادر. بهدف توفير منصة مشتركة يمكن للمؤسسة أن ترتب وتنظم فيها مختلف المفاهيم المستخدمة من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني سابقة الذكر، تستخدم المؤسسة مقياس موحد لدرجات تصنيف جودة الائتمان. وتتمثل هذه الدرجات في الأرقام من 1 إلى 5 أو 6 لتمثيل أوزان مقاييس منفصلة لقياس أوزان المخاطر لكل محفظة قياسية. وتعد معايير منفصلة لوزن المخاطر للإصدارات طويلة وقصيرة الأجل على السواء.

الجدول رقم 4: مصفوفة درجات تصنيف جودة الائتمان

درجات تصنيف جودة الائتمان للشركات	موديز	فيتش
1	Aaa	AAA
	Aa1	AA+
	Aa2	AA
	Aa3	AA-
2	A1	A+
	A2	A
	A3	A-
3	Baa1	BBB+
	Baa2	BBB
	Baa3	BBB-
4	Ba1	BB+
	Ba2	BB
	Ba3	BB-
5	B1	B+
	B2	B
	B3	B-
6	Caa1	CCC+
	Caa2	CCC
	Caa3	CCC-
	Ca	CC
	C	C
		D

يمثل الجدول 4 نموذجاً لتخطيط رموز وكالات التصنيف بالنسبة لدرجات جودة الائتمان للشركات بالنسبة للمطالبات على الشركات. بتاريخ 31 ديسمبر 2024، شكلت انكشافات الائتمان المصنفة أكثر من 2.6 % من إجمالي انكشافات الائتمان علماً بأن الأرقام تكون بعد تطبيق أوزان المخاطر المكافئة (تحويل الائتمان) كما هو منصوص عليه بموجب اتفاق بازل 3. وفي تلك الأثناء، تم تسجيل مجمل انكشاف الائتمان على الموجودات المصنفة بنسبة 8.7% تقريباً من إجمالي مجموع الانكشاف على الائتمان. وتشكل الموجودات التي تم تصنيفها بدرجة A أو أفضل ما نسبته73.1% من مجمل انكشاف الائتمان المصنف.

يعرض الجدولان (5)، (6) تحليلاً للانكشافات الائتمانية قبل وبعد تحويل الائتمان

الجدول رقم 5: الانكشاف الائتماني (بعد تطبيق معادل التحويل الائتماني)

	31 ديسمبر 2024		
مليون دولار أمريكي	مصنف	غير مصنف	الإجمالي
مطالبات على استثمارات السيادية	37.3	0.0	37.3
مطالبات على كيانات القطاع العام	4.1	0.7	4.8
مطالبات على البنوك	68.1	4.3	72.3
مطالبات على الشركات	40.9	42.1	82.9
التوريق ووسائل استثمار مركبة	0.4	0.0	0.4
رأس المال المُخاطر والملكية الخاصة		50.0	50.0
استثمارات في كيانات تجارية		5,101.4	5,101.4
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة		444.5	444.5
موجودات أخرى		18.6	18.6
الإجمالي	150.7	5,661.5	5,812.2
بالمائة	%2.6	%97.4	%100.0

الجدول رقم 6: اجمالي الانكشاف الائتماني (قبل تطبيق معادل التحويل الائتماني)

	31 ديسمبر 2024		
مليون دولار أمريكي	مصنف	غير مصنف	الإجمالي
مطالبات على استثمارات سيادية	263.7	0.0	263.7
مطالبات على كيانات القطاع العام	4.1	0.7	4.8
مطالبات على البنوك	224.7	21.3	246.0
مطالبات على الشركات	49.9	42.1	92.0
التوريق ووسائل استثمار مركبة	0.5	0.0	0.5
رأس المال المُخاطر والملكية الخاصة		50.0	50.0
استثمارات في كيانات تجارية		5,101.4	5,101.4
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة		444.5	444.5
موجودات أخرى		18.6	18.6
الإجمالي	542.9	5,678.6	6,221.5
بالمائة	%8.7	%91.3	%100.0

الجدول رقم 7: إجمالي الانكشاف الائتماني قبل تخفيف مخاطر الائتمان

	31 ديسمبر 2024		
مليون دولار أمريكي	ممول	غير ممول	الإجمالي
مطالبات على استثمارات سيادية	263.7	0.0	263.7
مطالبات على كيانات القطاع العام	4.8	0.0	4.8
مطالبات على البنوك	223.3	22.8	246.0
مطالبات على الشركات	92.0	0.0	92.0
التوريق ووسائل استثمار مركبة	0.5	0.0	0.5
رأس المال المُخاطر والملكية الخاصة	44.0	6.0	50.0
استثمارات في كيانات تجارية	5,006.4	95.0	5,101.4
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة	444.5	0.0	444.5
موجودات أخرى	12.5	6.0	18.6
الإجمالي	6,091.6	129.9	6,221.5
بالمائة	%98	%2	%100

وبالنسبة لنوع التسهيلات (الجدول 7)، تم تمويل 6,091.6 مليون دولار أو ما يقارب 98%. كما تم إسناد الرصيد إلى ضمانات والتزامات صادرة من قبل المؤسسة وكذلك انكشافات الائتمان في معاملات عقود آجلة ومبادلات قائمة مع البنوك.

الجدول رقم 8: إجمالي الانكشاف الائتماني حسب التوزيع الجغرافي

	31 ديسمبر 2024				
مليون دولار أمريكي	دول مجلس التعاون	أوروبا	الأمريكيتين	أخرى	الإجمالي
مطالبات على استثمارات سيادية	42.0		208.9	12.7	263.7
مطالبات على كيانات القطاع العام	4.8				4.8
مطالبات على البنوك	147.8	0.1	42.9	32.5	223.3
مطالبات على الشركات	16.4		37.2	38.3	92.0
التوريق ووسائل استثمار مركبة			0.5		0.5
رأس المال المُخاطر والملكية الخاصة	13.2	6.6	20.1	4.0	44.0
استثمارات في كيانات تجارية	4,913.3		1.5	91.5	5,006.4
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة	51.1	354.1	39.3		444.5
موجودات أخرى	12.5				12.5
الإجمالي	5,201.2	360.8	350.4	179.1	6,091.6
بالمائة	%85.4	%5.9	%5.8	%2.9	%100.0

يعتمد التوزيع الجغرافي (جدول 8) إما على الغرض الأساسي للانكشاف أو مكان تأسيس الجهة المصدرة لأوراق الدين أو تأسيس مدير الصندوق. ويوجد جزء كبير من انكشاف الائتمان في منطقة دول مجلس التعاون يصل إلى 5,201 مليون دولار أو85.4 % من الإجمالي. يلي ذلك الانكشافات على أوروبا بنسبة 5.9%. وترجع هذه الانكشافات في جزء كبير منها إلى الاستثمارات في الأوراق المالية والصناديق العالمية ذات محاور الاستثمار المتباينة.

الجدول رقم 9: إجمالي الانكشاف الائتماني حسب القطاع الصناعي

	31 ديسمبر 2024					
مليون دولار أمريكي	بنوك ومؤسسات مالية	تجارة وصناعة	طاقة ومرافق	مؤسسات حكومية	أخرى	الإجمالي
مطالبات على استثمارات سيادية				263.7		263.7
مطالبات على كيانات القطاع العام			4.8			4.8
مطالبات على البنوك	223.3					223.3
مطالبات على الشركات	72.3		19.6			92.0
التوريق ووسائل استثمار مركبة	0.5					0.5
رأس المال المُخاطر والملكية الخاصة		3.7	13.1		27.1	44.0
استثمارات في كيانات تجارية	1.5	3,816.0	1,188.9			5,006.4
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة	424.8	3.2	12.0		4.5	444.5
موجودات أخرى					12.5	12.5
الإجمالي	722.4	3,822.9	1,238.4	263.7	44.1	6,091.6
النسبة المئوية	%11.9	%62.8	%20.3	%4.3	%0.7	%100.0

ويوضح الجدول (9) "توزيع القطاعات الصناعية" بالنسبة لمراكز التعرض الإجمالي للائتمان مع وجود تركز في قطاعات التجارة والصناعة والمرافق والطاقة بنسبة إجمالية تصل إلى 83.1% من إجمالي الانكشاف، الأمر الذي يتسق مع التزام مؤسسة الخليج للاستثمار لدعم الم بدعم النمو الصناعي في دول مجلس التعاون.

الجدول رقم 10: إجمالي الانكشاف الائتماني حسب فترة الاستحقاق التعاقدية المتبقية

	31 ديسمبر 2024				
مليون دولار أمريكي	خلال 3 أشهر	3 شهور إلى 1 سنة	1 إلى 5 سنوات	فوق 5 سنوات	الإجمالي
مطالبات على استثمارات سيادية			104.1	159.5	263.7
مطالبات على كيانات القطاع العام	0.7		4.1		4.8
مطالبات على البنوك	163.0		53.0	7.3	223.3
مطالبات على الشركات	3.4	9.9	68.7	9.9	92.0
التوريق ووسائل استثمار مركبة				0.5	0.5
رأس المال المُخاطر والملكية الخاصة				44.0	44.0
استثمارات في كيانات تجارية				5,006.4	5,006.4
استثمارات في صناديق أخرى وأسهم مسعرة				444.5	444.5
موجودات أخرى	12.5				12.5
الإجمالي	179.7	9.9	229.9	5,672.1	6,091.6
بالمائة	%2.9	%0.2	%3.8	%93.1	%100.0

يوضح جدول (10) الاستحقاق المتبقي لمجمل انكشاف الائتمان الذي تم تحليله حسب انكشاف مخاطر الائتمان القياسي. يندرج 93% تقريباً من مجمل انكشاف الائتمان ضمن أطول فترة زمنية والتي تزيد عن خمس سنوات.

رصد الانخفاض في قيمة الموجودات

تقوم المؤسسة في كل ميزانية عمومية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة أصل مالي ما. وتعتبر الاستثمارات منخفضة القيمة عندما يكون هناك انخفاض ملموس أو على مدى فترة زمنية طويلة في القيمة العادلة للأصل إلى ما دون سعر التكلفة، أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر على وجود انخفاض في قيمة الأصل، علماً بأن اتخاذ القرار بشأن تحديد ما هو انخفاض "ملموس" أو انخفاض "على مدى فترة زمنية طويلة"، هو أمر يتطلب قدراً كبيراً من الحكمة والتقدير. إضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتقييم عوامل أخرى، ومن بينها التقلب المعتاد في سعر السهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية ومعامل الخصم بالنسبة للمشاريع والأوراق المالية غير المسعرة. وتقوم المؤسسة أيضاً بمراجعة القروض والسلف المتعثرة والاستثمارات في أوراق الدين وذلك في كل تاريخ لإعداد التقارير، لتقييم ما إذا كان من المتعين إدراج مخصص للانخفاض في القيمة في بيان الدخل، وبصفة خاصة، يتطلب الأمر من إدارة المؤسسة ممارسة قدر كبير من الحكمة والتمييز لتقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. وتستند هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول العديد من العوامل التي تنطوي على درجات متفاوتة من التقدير وعدم اليقين. وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تأتي مختلفة ومؤدية إلى تغييرات مستقبلية في هذه المخصصات. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المؤسسة قد اتخذت قراراً استراتيجياً بتصفية أنشطتها في مجال الإقراض. وقد تم تكوين مخصص كامل لمبلغ ليس ذي أهمية من الموجودات المتعثرة الناشئة عن قرض لتمويل مشروع مقدم إلى شركة صناعية مقرها في منطقة الخليج.

5 . أنشطة التوريق

ينشأ انكشاف المؤسسة لمخاطر التوريق من خلال استثماراتها في المنتجات المشتركة التي يمكن أن تكون مصنفة عموماً تحت بند التوريق المركب. وتطبق المؤسسة في توفير التغطية الرأسمالية للانكشاف لمخاطر التوريق الأسلوب "المستند إلى التصنيفات الائتمانية" المقترح في الإرشادات المتعلقة بكفاية رأس المال في اتفاقية بازل 2. وعلى هذا الأساس، فإن المؤسسة تأخذ في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الخارجية الممنوحة من وكالة موديز عند تحديد أوزان مخاطر الائتمان لانكشافات التوريق.

يوضح الجدول (11) تحليل التصنيف الائتماني لاستثمار المؤسسة في التوريق ووسائل الاستثمار المركبة: الانكشافات التي صنفت بدرجة جودة ائتمان 5 فأقل يتم خصمها مباشرة من رأس المال الرقابي.

الجدول رقم 11: الانكشاف لمخاطر التوريق وأدوات الاستثمار المركبة (المهيكلة)

	31 ديسمبر 2024	
مليون دولار أمريكي	مجمل الانكشاف	بعد تحويل الائتمان
درجة جودة الائتمان 1	-	-
درجة جودة الائتمان 2	0.23	0.12
درجة جودة الائتمان 3	-	-
درجة جودة الائتمان 4	-	-
درجة جودة الائتمان 5	-	(خصم من رأس المال)
درجة جودة الائتمان 6	0.28	
غير مصنفة	-	
الإجمالي	0.63	0.12

6 . مخاطر السوق

يركز هذا القسم على احتسابات كفاية رأس المال على أساس قياس القيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة المتاجرة. ويتضمن القسم المخصص لإدارة المخاطر في هذا التقرير السنوي مزيداً من التفاصيل حول القيمة المعرضة للمخاطر ومتابعة مخاطر السوق. ويتم احتساب معدلات كفاية رأس المال الرقابي طبقاً لمعايير بازل 3. وتتبع مؤسسة الخليج للاستثمار "أسلوب النماذج الداخلية" من أجل التقدير الكمي للمبلغ المحمل على رأس المال والمرتبط بمخاطر السوق ضمن محفظة المتاجرة.

وتستخدم المؤسسة نظام "مدير المخاطر" الذي طورته مؤسسة "ريسك ماتريكس" التابعة لمورغان ستانلي. وهو نظام يستخدم طريقة حسابية معيارية تستند إلى مفهوم التباين- المشترك. وانسجاماً مع اتفاقية معيار كفاية رأس المال، فإن المعايير المستخدمة في الوصول إلى القيمة المعرضة للمخاطر هي فترة حيازة لمدة 10 أيام عمل ومعدل ثقة 99%. ويتجاهل أسلوب الاحتساب ميزة الارتباط بين الأنواع الثلاثة من المخاطر (مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية)، حيث تكون القيمة الإجمالية المعرضة (لمخاطر السوق) مساوية للناتج الحسابي لهذا العناصر الثلاثة، ويتم تحديد المبلغ المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق لكل المحافظ المصنفة على أنها محافظ متاجرة (محفظة المتاجرة)، والتي تشمل المحافظ الثانية. (يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 حول البيانات المالية المجمعة لعام 2024).

مليون دولار أمريكي	2024	2023
أوراق دين مسعرة	-	-
صناديق التحوط وغيرها من صناديق بديلة غير مسعرة	349	371
	349	371

وقد وردت بالتفصيل في الإيضاح رقم (2) حول البيانات المالية السياسات المتعلقة بإدراج وتصنيف وقياس القيمة العادلة واحتساب الأرباح والخسائر. وتعتقد مؤسسة الخليج للاستثمار أن من الحكمة توفير دعم رأسمالي صريح لمخاطر الأسعار التي تتعرض لها المؤسسة. فمخاطر الخسارة هذه والناتجة عن التغييرات السلبية في متغيرات السوق توجد بصورة رئيسية ضمن محفظة المتاجرة. ويشمل المبلغ المحمل على رأس المال لتغطية مخاطر السوق ضمن المؤسسة ثلاثة فئات رئيسية: مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الأسهم (ضمن محفظة المتاجرة)، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية على مستوى المؤسسة ككل.

ويعد مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) أساساً سليماً للاحتساب الكمي لمخاطر السوق، كما أن منهج التباين – التباين المشترك يناسب وبصورة ملائمة أنواع موجودات المؤسسة. فمعظم الانكشافات ضمن محفظة المتاجرة تستتبع قدراً ضئيلاً جداً من الاختيار وهي في معظمها انكشافات مستقيمة بطبيعتها. كما يوفر النظام المستند إلى القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) أداة قياس حيوية لمخاطر السوق ويحدد–في التوقيت المناسب، تأثير التغييرات في بيئة السوق على قيمة محفظة الأدوات المالية. وتستخدم المؤسسة نموذج القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) كأداة إحصائية تستند إلى تبسيط الاقتراضات، وبالتالي يخضع هذا النموذج لقيود معينة (ومثال ذلك: حدوث ظاهرة التوزيع الإحصائي متغير الوتيرة "Fat Tail" والتوزيعات غير الاعتيادية وكون الماضي لا يشكل تقديراً تقريبياً جيداً للمستقبل، إلخ) وتتم معالجة هذه القيود إلى حد كبير من خلال إجراء "الاختبار المساند" واستخدام عامل المضاعفة ذي العلاقة. وتستخدم المؤسسة نفس منهج التباين –التباين المشترك لكل المحافظ الفرعية ضمن محفظة المتاجرة لغرض احتساب القيمة المعرضة للمخاطر، التي يتم احتسابها على أساس يومي طبقاً للمعايير الموصوفة أعلاه.

ويشكل تحليل السيناريوهات (Scenario analysis) اختبار التحمل (Stress Test) عنصراً أساسياً في إطار عمل إدارة مخاطر السوق. وقد يصبح افتراض الحالة الاعتيادية التي تستند إليها النماذج الإحصائية افتراضاً غير صالح نتيجة لوقوع أحداث معينة. كما يتم توقع السيناريوهات أو البدائل المستقبلية التي ينتج عنها تحليل للسلوك التاريخي وللعلاقات بين مكونات المخاطر، ثم يتم تقرير مبالغ الخسائر المحتملة. معظم هذه الاحتمالات والبدائل مستخلصة من الأحداث الاقتصادية الكلية الماضية، معدلة بالتوقعات المستقبلية.

الاختبار المساند

يهدف " الاختبار المساند" إلى قياس والتحقق من دقة النموذج الداخلي لاحتساب القيمة المعرضة للمخاطر. ويتناول " الاختبار المساند" بصورة أساسية عملية مقارنة النتائج للمتاجرة مع قياسات المخاطر المستخلصة من النموذج (أي التقديرات). ويتم إجراء الاختيار المساند طبقا لـ "مستند الإطار الإشرافي" الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وعلى أساس المعايير التالية: فترة حيازة ليوم عمل واحد، ومعدل ثقة 99 %. وينظر كلياً إلى برنامج الاختبار المساند على أنه اختبار إحصائي خالص لتكامل عناصر عملية احتساب القيمة المعرضة للمخاطر، كما ترى المؤسسة أنه من المناسب استخدام أسلوب "المحفظة الافتراضية". وطبقاً لهذا الأسلوب، يتم إنشاء محفظة نموذجية افتراضية ساكنة بخصائص مشابهة للمحفظة الحقيقية، ثم يتم احتساب التغير اليومي في القيمة السوقية استناداً إلى المشاهدات الفعلية لتحركات السعر. وتحتسب القيمة المعرضة للمخاطر لهذه المحفظة الساكنة باستخدام النموذج أيضاً، ثم يتم إجراء المقارنات بين النتائج الفعلية وتقديرات النموذج. وتتمثل ميزة هذا الأسلوب في أن نتائج قيمة التغير "لا تتأثر" بالتغيرات في المحفظة (وهي التغيرات التي يمكن أن تحدث لو تم استخدام المحفظة الفعلية).

استخدام عامل المضاعفة 3 في احتساب رأس المال تماشيا مع توجيهات بازل.

يقرر التحميل الرأسمالي بشأن مخاطر السوق على أساس المعادلة التالية:

التحميل الرأسمالي (مخاطر السوق) = الحد الأقصى + متوسط اختبار التحمل للقيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة المتاجرة خلال الـ 60 يوم عمل الماضية اختبار التحمل للقيمة المعرضة للمخاطر في محفظة المتاجرة في نهاية الفترة × عامل المضاعفة، وهو 3 تماشياً مع توجيهات بازل وبناء على نتائج الاختبار المساند.

رأس المال اللازم لتغطية (مخاطر السوق) = Mf X (Max {Vavg,Vend} + Max {SVavg,SVend})

حيث Vavg تساوي: متوسط إجمالي القيمة المعدلة بالمخاطر لدفتر التداول على مدى 60 يوم عمل السابقة

Vend تساوي: نهاية فترة إجمالي القيمة المعدلة بالمخاطر لدفتر التداول

SVavg تساوي: متوسط القيمة المعدلة بالمخاطر المضغوطة لدفتر التداول على مدى 60 يوم عمل السابقة

SVend تساوي: نهاية فترة القيمة المعدلة بالمخاطر المضغوطة لدفتر التداول

Mf: عامل الضرب (عامل قيمته ثلاثة الصادر بناء على نتائج الاختبار اللاحق)

الجدول رقم 12: القيمة المعرضة للمخاطر في محفظة المتاجرة (بآلاف الدولارات) - بفترة حيازة 10 أيام عمل، ومعدل ثقة 99 % لفترة آخر 60 يوم عمل في 2024

مليون دولار أمريكي	سعر الفائدة	الأسهم	الصرف الأجنبي	الإجمالي
الحد الأقصى	8.8	19.3	1.0	22.7
الحد الأدنى	14.2	24.0	6.0	29.8
المتوسط	10.4	20.9	3.0	24.8
31 ديسمبر 2024	8.9	20.3	0.2	23.2
القيمة المعدلة بالمخاطر وفقاً لاختبار الضغط	9.6	18.0	0.1	22.3

7. مخاطر التشغيل

تتبنى المؤسسة حالياً الأسلوب القياسي الموحد في تقييم رأس المال الرقابي لدعم التعرض للمخاطر التشغيلية المحتملة.

ووفقاً لتوجيهات الاتفاقية، يقرر الدخل الإجمالي من كل خط أعمال باستخدام أسلوب تسعير التحويل المستخدم من قبل المؤسسة. ويبين الجدول 13 مجال الأعمال المحددة وقطاعات أعمالها الرئيسية.

الجدول رقم 13: مجالات النشاط لأغراض احتساب مخاطر التشغيل :

مجالات النشاط	الشرائح الرئيسية للنشاط	مجموعات الأنشطة
الاستثمارات الرئيسية	استثمارات ومساهمات رأسمالية	رأس المال المخاطر، استثمارات وليدة عمليات الدمج والتملك، عمليات الخصخصة، المساهمات الرأسمالية، عروض الاكتتاب العامة الأولية، الاكتتاب الخاصة الثانوية
أسواق الدين الرأسمالية	الاستثمارات في أوراق الدين	أوراق مالية لشركات دولية، ديون سيادية، إصدارات سندات في دول مجلس التعاون، سندات قابلة للتحويل، سندات إسلامية، سندات بسعر فائدة متغير،أدوات استثمار مركبة، أدوات تمويل مركبة، صناديق ائتمانية، ديون الأسواق الناشئة، الدين ذات العائد المرتفع، سندات التداول والمشتقات
الاستثمارات في الأسهم	محفظة الاستثمارات في صناديق الأسهم والصناديق الخاصة بالمؤسسة	أسهم خليجية، محافظ أسهم، صناديق إسلامية
الاستثمارات البديلة	محفظة الاستثمارات في مجموعة مختلفة من فئات الموجودات والصناديق المدارة	صناديق التحوط، العقار، الصناديق المدارة، أسهم الشركات الخاصة، الأسهم العالمية
الخزينة	المبيعات	أدوات الدخل الثابت، أسهم المتاجرة بالعملات الأجنبية، السلع، الائتمان، التمويل مراكز التعامل بأوراق مالية لحساب المؤسسة، الاقتراض واتفاقيات إعادة الشراء، المشتقات المالية
	صنع الأسواق	
	مراكز تعامل لحساب المؤسسة	
	الخدمات الاستشارية	
المقر الرئيسي للمؤسسة	يتم تصنيف الإيرادات بالنسبة للمقر الرئيسي للمؤسسة حسب طريقة تسعير تحويلات الأموال الداخلية، في حين أن الإيرادات الأخرى لا يمكن تصنيفها في أي مجال من مجالات النشاط	الإيرادات من رأس المال الحر، إيرادات الإيجارات، إيرادات أخرى،... إلخ

يتم احتساب رأس المال اللازم لتغطية المخاطر لكل قسم أعمال ورفع تقرير به كل ثلاثة أشهر. يتضمن الجدول 14 متطلبات رأس المال لكل خط أعمال القيد الرأسمالي الخاص به.

الجدول رقم 14: مخاطر التشغيل المحملة على رأس المال

	31 ديسمبر 2024		
مليون دولار أمريكي	متوسط اجمالي الدخل لمدة 3 سنوات	معامل بيتا	رأس المال المحمل لمخاطر التشغيل Capital Charge
الاستثمارات الرئيسية	217.5	%18	39.2
أسواق الدين الرأسمالية	6.6-	%18	1.2-
الاستثمارات في الأسهم	5.4-	%18	1.0-
الاستثمارات البديلة	16.3	%18	2.9
الخزينة	10.3	%18	1.9
المقر الرئيسي للمؤسسة	1.9	%18	0.3
الإجمالي	234.1		42.1
الانكشاف المرجح بالمخاطر			526.7

وتطبق المؤسسة أعلى مستوى لمعامل بيتا والذي يبلغ 18% على كافة مجالات النشاط حسبما أوصت اتفاقية بازل الجديدة حول معيار كفاية رأس المال.

وتدرك المؤسسة أن الاتفاقية الجديدة تعرض سلسلة الأساليب بدءاً من أسلوب المؤشر الأساسي الأبسط إلى أساليب القياس الأكثر تطوراً. وفي إطار سعيها لتبني أسلوب أكثر حصافة وحساسية بشأن استشعار ورصد المخاطر وإدارة مخاطر رأس المال التشغيلي، تعتزم المؤسسة تطبيق طريقة أكثر انضباطاً، هي طريقة "من القاعدة حتى القمة" والتي تعتمد على بيانات موضوعية عن الخسائر. ولتطبيق مثل هذا الأسلوب، سيتم إتباع برنامج من أربع مراحل كما يلي:

1) إطار عمل التقدير الذاتي للمخاطر والرقابة.

2) إطار عمل حالات الخسارة.

3) إطار عمل خطط العمل التصحيحي.

4) إطار عمل تقارير المخاطر التشغيلية.

8 . مخاطر أسعار الأسهم في المحفظة المصرفية

تصنف الاستثمارات في الأسهم ضمن المحفظة المصرفية لدى تملكها كأوراق مالية لغرض تحقيق مكاسب رأسمالية أو أوراق مالية مشتراة كاستثمارات استراتيجية، ويتم التوصل إلى القرار بشأن تصنيف هذه الاستثمارات بعد دراسة عوامل هامة من ضمنها المزايا الاستراتيجية التي تحققها هذه الأوراق المالية للمؤسسة، ومبلغ الاستثمارات المخططة، وتتطلب كل القرارات الاستثمارية موافقة لجنة الاستثمار، أو اللجنة التنفيذية، اعتماداً على مبلغ هذه الاستثمارات. فالاستثمارات التي تملكها بغرض تحقيق إيرادات وأرباح من ارتفاع قيمة رأس المال تتم مراجعتها بصورة دورية وتباع عندما تحين الظروف المناسبة. وفي الوقت ذاته، تتم مراجعة محافظ الاستثمارات الاستراتيجية استناداً إلى التطورات في قطاع السوق وإلى التطورات الاقتصادية، حيث تقرر المؤسسة ما إذا كانت ستقوم بتصفية هذه الاستثمارات أو زيادتها .ويتم تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات بصورة دورية، كما يتم اعتبار أرباح أو خسائر إعادة التقييم على أنها تغيرات تراكمية في القيمة العادلة للورقة المالية.

وقد ورد مزيد من التفاصيل حول المعالجة الحسابية للاستثمارات في الأسهم تحت بند " السياسات المحاسبية الهامة" في الجزء الخاص بالإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة.

إن الاستثمارات المطروحة للتداول العام تمثل أسهم مدرجة يتم تداولها في أسواق الأوراق المالية المحلية والدولية أما الاستثمارات المملوكة ملكية خاصة تمثل استثمارات في كيانات ومشاريع غير مدرجة. وبنهاية شهر ديسمبر 2024، بلغ إجمالي قيمة استثمارات الأسهم في الدفتر المصرفي 128 مليون دولار بالصافي بعد المخصصات (انظر الجدول 15)، بلغ إجمالي الخسائر الغير محقق المسجل في حقوق الملكية 20 مليون دولار.

جدول 15: المساهمات ضمن المحفظة المصرفية

	31 ديسمبر 2024		
مليون دولار أمريكي	مطروحة للتداول	ملكية خاصة	الإجمالي
القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم	-	128	128
خسارة غير محققة مسجلة في حقوق الملكية	-	(20)	(20)
خسائر أو أرباح غير محققة مسجلة في رأس المال المساند الفئة 2	-	(20)	(20)

9 . مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية

تقوم إدارة الخزينة بإدارة الفجوات قصيرة الأجل لأسعار الفائدة على مدى 24 شهرا قادمة، كما هي مقاسة بما يعادلها بالعقود الآجلة باليورو والدولار. ولا يسمح للخزينة بتباين مراكز التعامل لمدة تزيد عن سنتين ما لم يتم الحصول على موافقة مناسبة من إدارة المؤسسة. فأي تمويل أو توظيفات أو عمليات اقتراض لها استحقاق أو سجل إعادة تسعير يزيد عن سنتين يستدعى إما مطابقتها أو التحوط لها بأدوات حماية. والسعر المحتسب من العقود الآجلة قصيرة الأجل باليورو والدولار (لغاية سنتين) هو فعلياً سعر الفائدة الآجل للودائع ذات العلاقة، أي الودائع باليور والدولار. ويتم فرز إجمالي التوظيفات بالدولار الأميركي والعقود التي أبرمتها الخزينة ضمن فترات زمنية بدءا من أسبوع واحد إلى شهر ومن ثم لغاية 24 شهراً. ويتم تطبيق نفس الأجراء بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى غير الدولار الأمريكي، بحيث تتم ترجمة الفجوات في مراكز هذه العملات إلى ما يعادلها بالدولار الأمريكي وذلك للتحقق من الرقم المعادل للعقود الآجلة باليورو والدولار لكل عملة من العملات الرئيسية على حدة.

ويتم حاليا تطبيق حد أقصى قدره 3,000 عقد باليورودولار بالحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر(VaR) والذي يبلغ 2.70 مليون دولار أميركي. ويتم التوصل إلى احتساب المعادل للقيمة المعرضة للمخاطر من متوسط الثلاثين يوماً من التقلب المفترض لأسعار العقود الآجلة باليورودولار والتي يبلغ أجل استحقاقها ثلاثة أشهر. وتم تعديل العائد الحالي بمتوسط درجة التقلب قبل تطبيقه على قيمة مركز التعامل، ثم رفع الرقم الناتج بنسبة تصاعدية إلى معدل ثقة 95%.

كما في 31 ديسمبر 2024، بلغت قيمة مراكز العقود الآجلة باليورو دولار 935 عقد، والتي تبلغ قيمتها التقديرية المعدلة بالمخاطر 744,387 دولار. الجدير بالذكر أن عدد العقود ارتفع مقارنة بالسنة السابقة (كما في ديسمبر 2023: 120 عقد بما يعادل قيمة تقديرية تقارب 142,776 دولار) وذلك بعد استبعاد تأثير إصدار السندات الأوروبية متوسطة الأجل (EMTN).

10. تقييم تمويل السيولة

قامت لجنة بازل في عام 2008 بإصدار "المبادئ السليمة لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها". وتوفر المبادئ السليمة تفاصيل استرشاديه فيما يتعلق بإدارة المخاطر والإشراف على مخاطر سيولة التمويل والتي من شأنها تعزيز أداء إدارة المخاطر بصورة أفضل في هذا المجال الرئيسي وذلك في حال وجود تطبيق تام من قبل البنوك والمشرفين. ويعتبر إدخال نسبة تغطية السيولة (LCR) وبنسبة صافي التمويل المستقرة (NSFR) أحد التحسينات المهمة في سبيل تطوير القطاع المصرفي وجعله أكثر مرونة.

نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio LCR)

ويتمثل الهدف من نسبة تغطية السيولة (LCR) تعزيز صلادة بنود المخاطر لدى البنك في المدى القصير، وذلك من خلال ضمان تمتع البنك بمخزون كاف من الموجودات السائلة وغير المرهونة أو المقيدة (HQLA)، والتي يمكن تسييلها في الأسواق بصورة سهلة وسريعة وذلك لمواجهة أي احتياجات في السيولة ولمدة ثلاثين يوم من سيناريو ضغط السيولة (liquidity stress scenario).

وبمقابل حد أدنى مقرر بقيمة 100%، فقد بلغت نسبة تغطية السيولة لمؤسسة الخليج للاستثمار 124% كما في 31 ديسمبر 2024.

جدول 16: نسبة تغطية السيولة

مليون دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024
قيمة الموجودات السائلة وغير المرهونة أو المقيدة العالية الجودة (HQLA)	569
إجمالي صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم	459
نسبة تغطية السيولة (LCR)	%124

نسبة صافي التمويل المستقرة Net Stable Funding Ratio (NSFR)

و يمثل الهدف من نسبة صافي التمويل المستقرة (NSFR) الحد من التوسع السريع في الميزانية العمومية من خلال الأعتماد على وسائل تمويل قصيرة الأجل و التي تعد قليلة التكلفة نسبيا و المحافظة على هيكل تمويل مستقر.

جدول 17: نسبة صافي التمويل المستقرة

مليون دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024
إجمالي التمويل المستقر المتاح (ASF)	2,862.0
إجمالي التمويل المطلوب (RSF)	1,845.9
نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)	%155.1

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2024

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	70
بيان المركز المالي المجمع	72
بيان الدخل المجمع	73
بيان الدخل الشامل الآخر المجمع	74
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	75
بيان التدفقات النقدية المجمع	76
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	108-77

إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم
صندوق بريد رقم 74
برج الشايع، الطابق 16-17
شارع السور، المرقاب
الصفاة 13001، دولة الكويت

هاتف: 5000 2295 965+
فاكس: 6419 2245 965+
kuwait@kw.ey.com
ey.com/mena

نبني عالماً أفضل للعمل

السادة المساهمين المحترمين
مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ.
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لمؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. («المؤسسة») وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ «المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2024 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية- معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم «مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة». ونحن مستقلون عن المجموعة وفقًا لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) («الميثاق»). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2024

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2024، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة المؤسسة، قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي لسنة 2024 بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أية نتيجة تأكيد حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي تم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية - معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاما مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقب الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو وحدات أنشطة المجموعة داخل المجموعة كأساس لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على ومراجعة أعمال التدقيق المنفذة لأغراض تدقيق المجموعة. ونتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

نبين أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها اتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للمؤسسة. في رأينا، احتفظت المؤسسة بدفاتر محاسبية منتظمة وتم إجراء الجرد وفقاً للإجراءات المتعارف عليها، وأن المعلومات المحاسبية التي قدمها مجلس الإدارة تتفق مع الدفاتر المحاسبية للمؤسسة. وحسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم تقع مخالفات لاتفاقية التأسيس أو النظام الأساسي للمؤسسة، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط المؤسسة أو مركزها المالي.

شيخه عدنان الفليج
سجل مراقبي الحسابات رقم 289 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

الكويت في 6 أبريل 2025

بيـــان المركـز المالـي المجمـع

كما في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

	إيضاحات	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
الموجودات			
النقد والنقد المعادل		**62**	48
ودائع لدى البنوك	3	**102**	194
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	4	**1,337**	1,346
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الأخرى	5	**258**	228
استثمارات في شركات زميلة	6	**1,676**	1,800
موجودات أخرى	7	**11**	26
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	16	**-**	48
مجموع الموجودات		**3,446**	3,690
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	8	**409**	792
تمويل محدد الأجل	9	**35**	34
مطلوبات أخرى	10	**117**	47
مطلوبات متعلقة مباشرة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع	16	**-**	15
إجمالي المطلوبات		**561**	888
حقوق الملكية			
رأس المال	11	**2,100**	2,100
احتياطيات إعادة التقييم		**(112)**	(106)
احتياطيات أخرى	11	**622**	598
أرباح مرحلة		**275**	210
إجمالي حقوق الملكية		**2,885**	2,802
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**3,446**	3,690

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

تركي بن إبراهيم المالك
رئيس مجلس الإدارة

إبراهيم علي القاضي
الرئيس التنفيذي

بيـــان الدخـــــل المجمـــع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

	إيضاحات	2024	2023
إيرادات فوائد	12	**43**	27
صافي الربح من الاستثمارات	13	**103**	94
إيرادات توزيعات أرباح	14	**12**	5
حصة في نتائج شركات زميلة	6	**214**	184
أتعاب وإيرادات/ (خسائر) أخرى		**1**	(1)
إجمالي الإيرادات		**373**	309
مصروفات فوائد	15	**(52)**	(34)
إيرادات تشغيل أخرى من موجودات محتفظ بها لغرض البيع	16	**-**	2
صافي إيرادات التشغيل		**321**	277
تكاليف موظفين		**(40)**	(39)
تكاليف مباني		**(1)**	(1)
مصروفات تشغيل أخرى		**(14)**	(13)
مخصص خسائر انخفاض القيمة	17	**(27)**	(21)
ربح السنة		**239**	203

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

	2024	2023
ربح السنة	**239**	203
إيرادات شاملة أخرى:		
بنود يتم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع		
حصة في الإيرادات الشاملة الأخرى لشركات زميلة	**14**	35
بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع		
التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**(20)**	(19)
(الخسائر)/ الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	**(6)**	16
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	**233**	219

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيـــان التغيـــرات في حقـــوق الملكيـــة المجمـــع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

	رأس المال	احتياطيات إعادة التقييم			احتياطيات أخرى		أرباح مرحلة	إجمالي حقوق الملكية
		احتياطي إعادة تقييم استثمارات	احتياطي تحوط التدفقات النقدية	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطي إجباري	احتياطي اختياري		
الرصيد كما في 1 يناير 2024	**2,100**	**(98)**	**53**	**(61)**	**482**	**116**	**210**	**2,802**
ربح السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**239**	**239**
(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى للسنة	**-**	**(19)**	**13**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(6)**
إجمالي (الخسائر) / الإيرادات الشاملة للسنة	**-**	**(19)**	**13**	**-**	**-**	**-**	**239**	**233**
اقتطاع إلى الاحتياطيات (إيضاح 11)	**-**	**-**	**-**	**-**	**24**	**-**	**(24)**	**-**
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 11)	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(150)**	**(150)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	**2,100**	**(117)**	**66**	**(61)**	**506**	**116**	**275**	**2,885**
في 1 يناير 2023	2,100	(82)	39	(79)	462	116	132	2,688
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	203	203
(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى للسنة	-	(16)	14	18	-	-	-	16
إجمالي (الخسائر) / الإيرادات الشاملة للسنة	-	(16)	14	18	-	-	203	219
اقتطاع إلى الاحتياطيات (إيضاح 11)	-	-	-	-	20	-	(20)	-
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 11)	-	-	-	-	-	-	(105)	(105)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023	2,100	(98)	53	(61)	482	116	210	2,802

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

	إيضاحات	2024	2023
الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		**239**	203
تعديلات لـ:			
مخصص خسائر انخفاض القيمة	17	**27**	21
ربح محقق من بيع شركة زميلة	13	**(11)**	(3)
ربح محقق من بيع شركة تابعة	13	**(24)**	-
ربح غير محقق من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	13	**(45)**	(56)
حصة في نتائج شركات زميلة	6	**(214)**	(184)
		(28)	(19)
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
ودائع لدى البنوك		**92**	48
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		**54**	(221)
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**(51)**	(56)
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى		**(383)**	361
الحركة في الموجودات الأخرى والمطلوبات الأخرى		**87**	2
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في)/ الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**(229)**	115
الأنشطة الاستثمارية			
متحصلات من بيع شركة زميلة		**30**	7
متحصلات من بيع شركة تابعة		**58**	-
توزيعات أرباح من شركات زميلة		**241**	269
استثمارات إضافية في شركات زميلة		**(39)**	(193)
سداد رأس مال من شركات زميلة		**103**	-
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		**393**	83
الأنشطة التمويلية			
تمويل محدد الأجل مسدد		**-**	(94)
توزيعات أرباح مدفوعة	11	**(150)**	(105)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(150)**	(199)
صافي الزيادة/ (النقص) في النقد والنقد المعادل		**14**	(1)
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**48**	49
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر		**62**	48

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

1 معلومات حول المؤسسة والأنشطة

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ. («المؤسسة») هي شركة استثمارية مسجلة في دولة الكويت كشركة مساهمة خليجية في 15 نوفمبر 1983. إن المؤسسة مملوكة بالتساوي من قبل حكومات الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. تتمثل أغراض المؤسسة في مختلف أنشطة الاستثمار والتمويل.

يقع مقر المؤسسة في دولة الكويت وعنوان مكتبها المسجل هو شارع جابر المبارك، شرق – الكويت.

تمت الموافقة على البيانات المالية المجمعة للمؤسسة وشركاتها التابعة (يشار إليها معاً بـ «المجموعة») للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 19 مارس 2025. يجوز للجمعية العمومية السنوية للمساهمين تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

إن اتفاقية تأسيس المؤسسة ونظامها الأساسي يمنحاها وضعاً قومياً خاصاً. ولا سيما المادة رقم 8 من اتفاقية التأسيس التي تنص على أن القوانين المحلية في كل دولة خليجية تكمل أحكام اتفاقية تأسيس المؤسسة ونظامها الأساسي، شريطة عدم تعارض هذه القوانين مع اتفاقية التأسيس والنظام الأساسي. ويصل ذلك إلى حد أنه في حالة وجود مثل هذا التعارض، تكون الأسبقية لاتفاقية التأسيس والنظام الأساسي على تلك القوانين المحلية، بما في ذلك قانون الشركات في الكويت رقم 1 لسنة 2016، وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

2 أساس الإعداد ومعلومات السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتفسيرات الصادرة عن اللجنة الدولية للتقارير المالية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا لاتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للمؤسسة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدولار الأمريكي، مقرب إلى أقرب مليون، الذي يمثل أيضاً العملة الرئيسية وعملة العرض للمجموعة.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

2.2 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للمؤسسة وشركاتها التابعة بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة. بصورة محددة، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط عندما يكون لدى المجموعة:

- السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة الخاصة بالشركة المستثمر فيها)؛
- التعرض لمخاطر أو حقوق في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في التأثير على عائداتها.

وعندما تحتفظ المجموعة بأقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في اعتبارها كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك:

- الترتيب التعاقدي القائم مع حاملي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها
- الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى
- حقوق التصويت لدى المجموعة وحقوق التصويت المحتملة

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الوقائع والظروف تشير إلى وجود تغيرات في عامل واحد أو أكثر من العوامل الثلاثة للسيطرة.

يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف هذه السيطرة عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المتعلقة بالشركة التابعة التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 أساس الإعداد ومعلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 أساس التجميع (تتمة)

تتعلق الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى بمساهمي المؤسسة والحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك إلى رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة. ويتم إجراء تعديلات عند الضرورة على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية للشركات التابعة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات فيما بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في شركة تابعة، دون فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

- تستبعد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- تعمل على تسجيل القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- تعمل على تسجيل القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تعمل على تسجيل أي فائض أو عجز في بيان الدخل المجمع.
- تعيد تصنيف البنود المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة، إذا كان ذلك مناسبا ومتى اقتضت الضرورة ذلك إذا قامت المجموعة ببيع الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة مباشرة.

2.3 التغيرات في السياسات المحاسبية

المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات

قامت المجموعة لأول مرة بتطبيق بعض المعايير والتعديلات التي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل صادر، ولكن لم يسر بعد.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16- *التزام التأجير في عمليات البيع وإعادة التأجير*

تحدد التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 المتطلبات التي يستخدمها البائع-المستأجر في قياس التزام التأجير الناشئ عن معاملة البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم اعتراف البائع-المستأجر بأي مبلغ من الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به.

لم يكن للتعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1- *تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة*

تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 متطلبات تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة. وتوضح التعديلات ما يلي:

- ما المقصود بحق تأجيل التسوية
- لا بد أن يتحقق حق التأجيل في نهاية فترة البيانات المالية المجمعة
- لن يتأثر ذلك التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة لحق التأجيل
- يتحقق ذلك فقط إذا تمثلت الأداة المشتقة المضمنة في التزام قابل للتحويل في أداة حقوق ملكية وذلك في حالة ألا يؤثر الالتزام على تصنيفها.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على المنشأة الإفصاح عن متطلبات الإفصاح عندما يتم تصنيف الالتزام الناشئ عن اتفاقية القرض على أنه غير متداول ويكون حق المنشأة في تأجيل التسوية مشروطا بالامتثال للاتفاقيات المستقبلية خلال اثني عشر شهرًا.

لم يكن للتعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 - *ترتيبات تمويل الموردين*

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات خصائص ترتيبات تمويل الموردين وتتطلب إفصاحًا إضافيًا عن هذه الترتيبات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 أساس الإعداد ومعلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

تهدف متطلبات الإفصاح في التعديلات إلى مساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم تأثيرات ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية والتعرض لمخاطر السيولة.

لم يكن للتعديلات تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

إن التعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ اعتبارا من 1 يناير 2024 لم يكن لها أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي المجموعة.

2.4 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات الصادرة ولكن لم تسر بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. تعتزم المجموعة تطبيق هذه المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات، متى كان ذلك مناسباً، عند سريانها.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 - *عدم قابلية تحويل العملات*

في أغسطس 2023، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 تأثيرات التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لتحديد كيفية تقييم المنشأة لما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري في حال عدم قابلية لتحويل العملات. كما تتطلب التعديلات الإفصاح عن المعلومات التي تُمكّن مستخدمي بياناتها المالية من فهم كيفية تأثير عدم قابلية العملة للتحويل مع عملة أخرى على الأداء والمركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة أو كيفية توقع حدوث هذا التأثير.

ستسري التعديلات لفترات البيانات المالية المجمعة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025. يُسمح بالتطبيق المبكر، ولكن يجب الإفصاح عنه. عند تطبيق التعديلات، لا يمكن للمنشأة إعادة إدراج المعلومات المقارنة.

ليس من المتوقع أن يكون للتعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 18 - *العرض والافصاح في البيانات المالية*

في أبريل 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 18، الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي 1 «عرض البيانات المالية». يستحدث المعيار الدولي للتقارير المالية 18 متطلبات جديدة للعرض في بيان الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك القيم الإجمالية والإجمالية الفرعية المحددة. علاوة على ذلك، يتعين على المنشآت تصنيف جميع الإيرادات والمصروفات في بيان الأرباح أو الخسائر ضمن واحدة من خمس فئات: التشغيل والاستثمار والتمويل وضرائب الدخل والعمليات المتوقفة، حيث تعتبر الفئات الثلاثة الأولى فئات جديدة.

كما يتطلب المعيار الإفصاح عن مقاييس الأداء التي حددتها الإدارة حديثًا، والتي تمثل قيم إجمالية فرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتجزئة المعلومات المالية بناءً على «الأدوار» المحددة للبيانات المالية الأساسية والإيضاحات.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي 7 «بيان التدفقات النقدية»، والتي تتضمن تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من العمليات وفقا للطريقة غير المباشرة، من «الأرباح أو الخسائر» إلى «الأرباح أو الخسائر التشغيلية» وإلغاء الخيار بشأن تصنيف التدفقات النقدية من توزيعات الأرباح والفوائد. بالإضافة إلى ذلك، ثمة تعديلات مترتبة على العديد من المعايير الأخرى.

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 18 والتعديلات الأخرى على المعايير لفترات البيانات المالية المجمعة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027 ويسمح بالتطبيق المبكر ولكن يجب الإفصاح عنه. سيتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 18 بأثر رجعي.

وتعمل المجموعة حالياً على تحديد كافة تأثيرات التعديلات على البيانات المالية المجمعة الرئيسية والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 19 - *الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات*

في مايو 2024، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 19 والذي يسمح للشركات المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات إفصاحاتها المخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والعرض في المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى. ولتكون الشركة مؤهلة، يجب على الشركة في نهاية فترة البيانات المالية أن تكون شركة تابعة كما هو محدد في المعيار الدولي للتقارير المالية 10 وألا تكون خاضعة للمساءلة العامة وأن تكون شركة أم (كبرى أو وسطى) تقوم بإعداد بيانات مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام وتتماشى مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

سيسري المعيار الدولي للتقارير المالية 19 لفترات البيانات المالية المجمعة التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027 مع السماح بالتطبيق المبكر.

ونظرًا لأن المجموعة ليست شركة تابعة، فإنها غير مؤهلة لاختيار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 19.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 أساس الإعداد ومعلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 معلومات السياسات المحاسبية الهامة

دمج الأعمال والشهرة

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الشراء المحاسبية. تقاس تكلفة الحيازة وفقاً لمجموع المقابل المحول، ويقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، يقوم المشتري بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المشتراة. يتم تحميل تكاليف الحيازة كمصروف وتدرج ضمن بيان الدخل المجمع.

عندما تقوم المجموعة بحيازة أعمال، تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المقدرة لغرض تحديد التصنيف المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الحيازة. ويتضمن هذا فصل المشتقات المجمعة في العقود الرئيسية من قبل الشركة المشتراة.

عند تحقيق دمج الأعمال على مراحل، فإن القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة من خلال بيان الدخل المجمع.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري سوف يتم إدراجه بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة. إن التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل الذي من المقدر أن يكون أصل أو التزام، سوف يتم إدراجها إما في بيان الدخل المجمع أو كتغير في الإيرادات الشاملة الأخرى. عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، لا يعاد قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة التي تمثل زيادة تكلفة دمج الأعمال عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والمطلوبات المحتملة للشركة المشتراة. إذا كانت تكاليف الحيازة أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تم حيازتها، يدرج الفرق مباشرةً في بيان الدخل المجمع.

بعد الاعتراف المبدئي، تقاس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر متراكمة من انخفاض القيمة. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة في دمج الأعمال، من تاريخ الحيازة، إلى كل وحدة من وحدات إنتاج النقد التي من المتوقع أن تستفيد من دمج الأعمال بصرف النظر عن تخصيص الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة التي تم حيازتها إلى الوحدات.

عندما تشكل الشهرة جزءا من وحدة إنتاج النقد (مجموعة وحدات إنتاج النقد) ويتم استبعاد جزء من العمليات بداخل الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة في القيمة الدفترية للعمليات عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة إنتاج النقد.

الأدوات المالية

الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي إلى الفئات التالية:

- موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة؛ و
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالدين والأسهم، على التوالي)؛ أو
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل المجمع.

يتم الاعتراف مبدئيا بالموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، مع تسجيل تكاليف المعاملة في بيان الدخل المجمع. ويتم الاعتراف مبدئيا بالموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقا للقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بحيازتها أو إصدارها.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي وفقا للتكلفة المطفأة في حالة استيفائه كلا الشرطين التاليين ولا يتم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 أساس الإعداد ومعلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها للموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. أي إذا كان هدف المجموعة يقتصر على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الهدفين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال «البيع» ويتم قياسها وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج «السيناريو الأسوأ» أو «سيناريو حالات الضغط» في الاعتبار. في حالة تسجيل التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات المستقبلية.

اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

وكخطوة ثانية في عملية التصنيف، تقوم المؤسسة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تفي باختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم).

إن العناصر الأكثر أهمية للربح في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولإجراء اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط، تقوم المؤسسة بتطبيق أحكام، وتراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي والفترة المحدد لها معدل الفائدة.

على النقيض، فإن الشروط التعاقدية التي تسمح بالتعرض لأكثر من حالة مخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على المبلغ القائم فقط. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، يتم قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل سعر الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بخسائر انخفاض القيمة. يتم الاعتراف بالإيرادات وأرباح تحويل العملات الأجنبية والخسائر والانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف في بيان الدخل المجمع.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك والموجودات الأخرى على أنها موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.

ويتألف النقد والنقد المعادل من النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق خلال سبعة أيام.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

أ) أدوات حقوق الملكية

عند الاعتراف المبدئي، تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في أسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقا لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة. يتم لاحقا قياس الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقًا للقيمة العادلة. تسجل التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وعرضها في احتياطي التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المرحلة عند إلغاء الاعتراف ولا يتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع.

ب) أدوات الدين

تسجل المجموعة أدوات الدين في القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما يتم استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال، يتم تحقيق ذلك الهدف عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- استيفاء الشروط التعاقدية لمتطلبات اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 أساس الإعداد ومعلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)

يتم لاحقاً قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى مع إدراج الأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة في الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع. عند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى بيان الدخل المجمع.

ليس لدى المجموعة أدوات دين من فئة القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس كافة الموجودات المالية غير المصنفة كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وفقا للموضح أعلاه وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. عند الاعتراف المبدئي، يجوز للمجموعة على نحو غير قابل للإلغاء تصنيف الأصل المالي الذي لا يستوفي متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا أدى ذلك إلى استبعاد الفروق المحاسبية التي قد تنشأ أو الحد منها بصورة جوهرية.

ويتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة وإيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الدخل المجمع وفقا لشروط العقد، أو عندما يثبت الحق في السداد.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقا للاعتراف المبدئي، ما لم تقم المجموعة بتغيير نموذج أعمالها المختص بإدارة الموجودات المالية؛ وفي هذه الحالة، يعاد تصنيف كافة الموجودات المالية المتأثرة بالتغيير في اليوم الأول لفترة البيانات المالية المجمعة التالي للتغير في نموذج الأعمال.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

لا تعترف المجموعة بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة تم فيها تحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل المالي أو لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على هذا الأصل.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الموجودات المدرجة في بيان المركز المالي المجمع ولكنها تحتفظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للموجودات المحولة. وفي هذه الحالات، لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. تتحرك الموجودات خلال المراحل الثلاث التالية بناءً على التغير في جدارة الائتمان منذ تاريخ الاعتراف المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً

بالنسبة لحالات التعرض للمخاطر التي لا يحدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل جزء خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الـ 12 شهراً التالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة - دون أي انخفاض ائتماني

بالنسبة لحالات التعرض للمخاطر الائتمانية التي حدث فيها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تنخفض قيمتها الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة - مع التعرض للانخفاض الائتماني

يتم تقييم الموجودات المالية كمنخفضة القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية في الموجودات المالية منخفضة القيمة ائتمانياً. تعتبر الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 أساس الإعداد ومعلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

وفي كل تاريخ بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها الائتمانية. وتتضمن الأدلة على أن أصلاً مالياً منخفض في قيمته الائتمانية البيانات الملحوظة التالية:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو جهة الإصدار.
- مخالفة العقد مثل العجز أو التأخر عن السداد.
- إعادة هيكلة الأدوات من قبل المجموعة وفقا لشروط لا تنظر المجموعة بغيرها.
- أن يصبح من المحتمل أن يتعرض للإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى.
- تلاشي سوق نشط للأوراق المالية بسبب صعوبات مالية.

تقيم المجموعة احتمال التعثر في السداد بالنظر إلى فترة تأخر سداد المبالغ مستحقة القبض. غير أنه في بعض الحالات، قد تعتبر المجموعة أيضا أن الأصل المالي متعثر السداد عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أنه من غير المرجح أن تستلم المجموعة المبالغ التعاقدية غير المسددة بالكامل قبل مراعاة أي تحسينات ائتمانية تحتفظ بها المجموعة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

وعند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأصل مالي قد زادت زيادة ملحوظة منذ الاعتراف المبدئي، وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، تأخذ المجموعة في اعتبارها المعلومات المعقولة والقابلة للدعم ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو جهد لا داعي لهما. ويشمل ذلك المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية على حد سواء، استنادا إلى الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الائتمان القائم على المعلومات، بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة بيان المركز المالي المجمع

يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

المطلوبات المالية

يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وتصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا صنفت على أنها محتفظ بها للمتاجرة، أو كانت مشتقة أو تم تسجيلها على هذا النحو عند الاعتراف المبدئي. يتم قياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك أي مصروفات فوائد، في بيان الدخل المجمع. تقاس المطلوبات المالية الأخرى فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم الاعتراف بمصروفات الفوائد الأرباح والخسائر من تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع كما يتم أيضًا الاعتراف بأي ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف في بيان الدخل المجمع.

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها كالآتي:

ودائع من البنوك والمؤسسات المالية

تدرج الودائع من البنوك والمؤسسات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

تمويل محدد الأجل

يتم تسجيل التمويلات محددة الأجل مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المستلم ناقصاً التكاليف المتعلقة مباشرةً بالمعاملة. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس التمويل محدد الأجل لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

مطلوبات أخرى

يتم قيد المطلوبات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء بضائع أو خدمات تم تسلمها، سواء صدرت بها فواتير من قبل المورد أو لم تصدر.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

لا تعترف المجموعة بالتزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزامات التعاقدية المرتبطة به أو إلغاءها أو انتهاء صلاحية سريانها. لا تعترف المجموعة أيضًا بالالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتختلف التدفقات النقدية للالتزام المعدل بصورة جوهرية، وفي هذه الحالة، يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد استنادًا إلى الشروط المعدلة وفقًا للقيمة العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 أساس الإعداد ومعلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية (تتمة)

عند إلغاء الاعتراف بالتزام مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المطفأة والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة) في بيان الدخل المجمع.

مقاصة الأدوات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة التنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

القيمة العادلة للأدوات المالية

تقيس المجموعة الأدوات المالية، مثل الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والموجودات غير المالية مثل العقارات الاستثمارية، بالقيمة العادلة في كل تاريخ بيان للمركز المالي المجمع.

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملات منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- البيع أو النقل في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام.

يجب وجود إمكانية وصول المجموعة إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة من قبل المجموعة. يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام افتراضات من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لمصلحتهم الاقتصادية المثلى.

يراعي قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي قدرة المشارك في السوق على إنتاج مزايا اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

تستخدم المجموعة أساليب تقييم ملائمة للظروف والتي يتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تحقيق أقصى استخدام للمدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الافصاح عنها في البيانات المالية المجمعة ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، والمبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: أساليب تقييم يكون بها أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ملحوظًا بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون بها أقل مستوى من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ملحوظًا.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في البيانات المالية المجمعة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد حدثت بين المستويات في الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استنادًا إلى أقل مستوى من المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية مجمعة.

وتحدد الإدارة السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكرر، مثل العقارات الاستثمارية والموجودات المالية غير المسعرة المتاحة للبيع، والقياس غير المتكرر، مثل الموجودات المحتفظ بها للتوزيع في العمليات المتوقفة.

بالنسبة للاستثمارات المتاجر بها في أسواق مالية منظمة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة في سوق الأوراق المالية وفقاً لآخر أمر شراء بتاريخ البيانات المالية المجمعة.

وبالنسبة للاستثمارات التي لا تتوافر لها أسعار سوقية معروضة، يتم وضع تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى المعاملات الأساسية أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير أو مضاعف الأرباح، أو إلى السعر المرتبط بالقطاع إلى مضاعف الأرباح أو مضاعف الأرباح الخاص بالقطاع أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة على البنود ذات الشروط وخصائص المخاطر المماثلة. تأخذ تقديرات القيمة العادلة في الاعتبار قيود السيولة وتقييم أي انخفاض في القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 أساس الإعداد ومعلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

القيمة العادلة للأدوات المالية **(تتمة)**

بالنسبة للاستثمارات التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها وليس بالإمكان الحصول على معلومات حول قيمتها العادلة فإنها تدرج بتكلفتها المبدئية ناقصاً انخفاض القيمة.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة استنادا إلى التدفقات النقدية مخصومة باستخدام معدلات فائدة للبنود ذات سمات وشروط مخاطر مماثلة.

يوجد تحليل للقيمة العادلة للأدوات المالية وتفاصيل أخرى حول كيفية قياسها في إيضاح 22.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تجري المجموعة تقييم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن قيمة الأصل غير المالي قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند طلب اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديدها لكل أصل على أساس إفرادي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استردادها. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

تدرج خسائر انخفاض القيمة من العمليات المستمرة في بيان الدخل المجمع ضمن فئات المصروفات التي تتوافق مع وظيفة الأصل الذي انخفضت قيمته.

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من قبل المجموعة. يتم رد خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل منذ إدراج أخر خسارة من انخفاض القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الممكن استردادها. إن مبلغ الزيادة لا يمكن أن يتجاوز القيمة الممكن استردادها أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة، ويسجل هذا الرد في بيان الدخل المجمع.

استثمارات في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي منشأة يكون لدى المجموعة تأثير ملموس عليها. والتأثير الملموس هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها وليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على السياسات ويتضح ذلك عادة من خلال حيازة من 20% إلى 50% من قوة التصويت في الشركة المستثمر فيها. ويتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في الشركة الزميلة بطريقة حقوق الملكية المحاسبية. عندما يتم الحيازة والاحتفاظ بالشركة الزميلة بصورة حصرية بغرض إعادة البيع، يتم المحاسبة عنها كأصل غير متداول محتفظ به للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 5.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركة الزميلة بالتكلفة مع تعديلها لاحقاً بالتغيرات بعد الحيازة في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة المستثمر فيها. تدرج الشهرة المتعلقة بشركة زميلة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها لتحديد انخفاض قيمتها بشكل منفصل. تسجل المجموعة حصتها في نتائج عمليات الشركات الزميلة اعتباراً من تاريخ البدء الفعلي للتأثير أو الملكية في بيان الدخل المجمع. عندما يتم تسجيل تغير مباشرة في حقوق ملكية الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بتسجيل حصتها من التغيرات والإفصاح عنها في بيان الدخل الشامل، متى كان ملائماً.

تخفض التوزيعات المستلمة من شركة زميلة القيمة الدفترية للاستثمار.

تستبعد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع الشركة الزميلة بما يتناسب مع حصة المجموعة في الشركة الزميلة. كما تستبعد الخسائر غير المحققة ما لم تتضمن المعاملات دليلا على الانخفاض في قيمة الموجودات المحولة.

إن تاريخ البيانات المالية للشركة الزميلة مماثل لتاريخ البيانات المالية للمجموعة وفي حالة أي اختلاف في تاريخ البيانات المالية للشركة الزميلة، والذي لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة، يتم إجراء تعديلات لتعكس أثر المعاملات الهامة أو الأحداث الأخرى التي وقعت بين هذا التاريخ وتاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية للشركة الزميلة مماثلة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة للمعاملات المشابهة والأحداث في الظروف المماثلة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 أساس الإعداد ومعلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري تسجيل خسارة انخفاض قيمة إضافية من استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة بتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في شركات زميلة قد انخفضت قيمته. وفي هذه الحالة، تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجمع.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة الزميلة، تقيس المجموعة وتسجل أي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. يتم احتساب الربح أو الخسارة في هذه المعاملة بمقارنة القيمة الدفترية للشركة الزميلة في توقيت فقد التأثير الملموس بالقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به في ذلك التاريخ. وتسجل هذه الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الدخل المجمع.

إن الشركات الزميلة للمجموعة مدرجة في إيضاح 25.

مخصصات أخرى

تسجل المخصصات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع للمجموعة عندما يكون على المجموعة التزام (قانوني أو استدلالي) نتيجة لأحداث سابقة ومن المحتمل ومن الممكن قياسه أن يتطلب ذلك تدفقات صادرة للمنافع الاقتصادية وذلك لتسوية هذا الالتزام.

ممتلكات والات ومعدات

تدرج الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة التاريخية الإنفاق المتعلق مباشرةً بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو يتم الاعتراف بها كأصل منفصل، متى كان ذلك مناسباً، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المزايا الاقتصادية المستقبلية الخاصة بالبند إلى المجموعة وعندما يمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق منها. تُحمل كافة الاصلاحات والصيانة الأخرى على بيان الدخل المجمع خلال السنة المالية التي تكبدت فيها.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. إذا وجد ذلك المؤشر وعندما تتجاوز القيمة الدفترية المبلغ المقدر الممكن استرداده، ويتم تخفيض الموجودات إلى مبلغها الممكن استرداده.

يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدار 3- 20 سنة وهو العمر الإنتاجي المقدر للموجودات.

إن بند الممتلكات والآلات والمعدات المسجل مبدئيا لا يتم الاعتراف به عند البيع أو عند عدم توقع الحصول على مزايا اقتصادية من استخدامه أو بيعه. تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إلغاء الاعتراف بالموجودات (يحتسب من خلال الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل المجمع في السنة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف بالأصل.

يتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات في نهاية كل سنة مالية وتعديلها متى كان ذلك ملائماً.

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

تمتلك المجموعة أدوات مالية مشتقة للتحوط من التعرض لمخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة.

يتم قياس المشتقات مبدئياً بالقيمة العادلة. بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغييرات فيها بشكل عام في بيان الدخل المجمع.

يتم الإبلاغ عن القيم العادلة الموجبة والسلبية كموجودات ومطلوبات على التوالي ويتم مقاصتها عندما تكون هناك نية للتسوية بالصافي ويوجد حق قانوني للمقاصة.

وفي بداية علاقات التحوط المحددة، توثق المجموعة هدف إدارة المخاطر واستراتيجية إجراء التحوط. وتوثق المجموعة أيضا العلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط، بما في ذلك ما إذا كان من المتوقع أن يتم مقاصة التغيرات في التدفقات النقدية للبند المتحوط له وأداة التحوط بعضها ببعض.

بالنسبة لمعاملات تحوط القيمة العادلة التي تستوفي شروط المحاسبة عنها كمعاملة تحوط، فإن أي أرباح أو خسائر نتيجة إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة يتم تسجيلها على الفور في بيان الدخل المجمع. يعدل أي ربح أو خسارة على البند المتحوط له الذي يتعلق بالمخاطر المتحوط له مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط وتقيد في بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 أساس الإعداد ومعلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط (تتمة)

أما بالنسبة لمعاملات التحوط التي لا تستوفي شروط معاملتها محاسبياً كتحوط، فإن أي أرباح أو خسائر تنتج عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط تؤخذ مباشرة إلى بيان الدخل المجمع.

عندما لا تعد معاملات التحوط مستوفية لشروط المحاسبة عنها كمعاملة تحوط أو عند بيع أداة التحوط أو انتهاء صلاحيتها أو إلغاؤها، فإن محاسبة التغطية يتم إيقافها. عندما يتم إيقاف محاسبة التحوط للتدفقات النقدية، فإن المبالغ المتراكمة في احتياطي التحوط تبقى في حقوق الملكية إلى وقت حدوث المعاملة المتوقعة. من أجل تحوط معاملة تؤدي إلى الاعتراف ببند غير مالي، يتم إدراجها في تكلفة البند غير المالي عند الاعتراف المبدئي به أو، بالنسبة لعمليات التحوط الأخرى للتدفقات النقدية، فإنه يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في نفس الفترة أو الفترات حيث إن التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل تؤثر على بيان الدخل المجمع.

أما عندما لا يعود من المتوقع حدوث تدفقات نقدية مستقبلية، فإنه يعاد على الفور تصنيف المبالغ المتراكمة في احتياطي التحوط وتكلفة احتياطي التحوط إلى بيان الدخل المجمع.

الاعتراف بالإيرادات والمصروفات

يجب الوفاء بمعايير الاعتراف المحددة التالية قبل تسجيل الإيرادات:

إيرادات ومصروفات الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل المجمع لجميع الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل فوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلية هو المعدل الذي يخصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصل المالي أو الالتزام المالي أو فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية.

إيرادات الرسوم والعمولات

تتحقق إيرادات الرسوم المستحقة من تقديم الخدمات على مدى فترة الخدمات. وتتحقق الرسوم الناتجة من تقديم خدمات المعاملات عند إتمام المعاملة ذات الصلة. تتحقق إيرادات رسوم الأداء بعد عند اكتسابها، أو عندما تصبح مخاطر عدم تحقق هذه الرسوم غير موجودة.

صافي الأرباح من إيرادات الاستثمار

تمثل إيرادات الاستثمار النتائج الناشئة من أنشطة المتاجرة بما في ذلك كافة الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

مكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين وفقاً لقانون العمل الكويتي وعقود الموظفين وقوانين العمل المطبقة في الدول التي تعمل فيها الشركات التابعة. يمثل الالتزام المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لإنهاء الخدمات الإجباري بتاريخ البيانات المالية المجمعة. ويتم سداد الالتزامات ضمن خطة يتم إدارتها من قبل أمين مستقل.

إعداد التقارير عن القطاعات

القطاع هو عنصر مميز في المجموعة والذي يعمل إما على توفير المنتجات أو الخدمات (قطاع الأعمال)، أو توفير المنتجات أو الخدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة (قطاع جغرافي)، والتي تخضع لمخاطر ومزايا تختلف عن تلك الخاصة بقطاعات أخرى.

العملات الأجنبية

تعرض البيانات المالية المجمعة بالدولار الأمريكي وهو يمثل أيضاً العملة الرئيسية وعملة العرض للمؤسسة. تقوم كل شركة من شركات المجموعة بتحديد عملتها الرئيسية ويتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية المجمعة باستخدام هذه العملة الرئيسية.

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم إدراج الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة من تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجمع.

إن البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 أساس الإعداد ومعلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

العملات الأجنبية (تتمة)

إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية والمدرجة بالقيمة العادلة تحول إلى العملة الرئيسية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. وتدرج جميع الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية للبنود غير النقدية ضمن بيان الدخل المجمع ضمن صافي التغير في القيمة العادلة. إن أي شهرة ناتجة من حيازة عملية أجنبية وأي تعديلات بالقيمة العادلة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناتجة من الحيازة يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات متعلقة بالعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

يتم بتاريخ البيانات المالية المجمعة تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة الأجنبية والقيمة الدفترية للشركات الزميلة الأجنبية إلى العملة الرئيسية للمؤسسة بسعر التحويل السائد في تاريخ البيانات المالية المجمعة، ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بهذه الشركات بالمتوسط المرجح لأسعار التحويل للسنة. يتم إدراج فروق التحويل الناتجة من عمليات تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في تعديلات تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية. عند بيع شركة أجنبية، يتم تسجيل المبلغ المتراكم في حقوق الملكية والمتعلق بالعملية الأجنبية ذات الصلة ضمن بيان الدخل المجمع.

المطلوبات والموجودات المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة في بيان المركز المالي المجمع، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى خارج المجموعة أمراً مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة في بيان المركز المالي المجمع بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق منافع اقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً.

2.6 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات الخاصة بالمطلوبات المحتملة في تاريخ البيانات المالية المجمع. إلا أن عدم التأكد من الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المتأثر في الفترات المستقبلية.

الأحكام

في إطار عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، أصدرت الإدارة الأحكام التالية، التي لها التأثير الأكثر جوهرية على المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة.

تصنيف الموجودات المالية

تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استنادا إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم ضمنه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي ترتبط بمدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ القائم أم لا.

قياس القيمة العادلة

في حالة عدم إمكانية قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى أسعار معلنة في أسواق نشطة، يتم تحديد قيمتها العادلة باستخدام أساليب تقييم تشمل نموذج التدفقات النقدية المخصومة وطريقة المقارنة بالسوق وما إلى ذلك. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من أسواق ملحوظة إن أمكن. وإذا تعذر ذلك، يلزم استخدام درجة من الأحكام عند تحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وتقلبات السوق. يمكن أن تؤثر أي تغيرات في هذه التقديرات واستخدام تقديرات مختلفة لكن متساوية على قيمتها الدفترية.

هناك حاجة إلى قدر كبير من أحكام الإدارة لتقدير القيمة العادلة للموجودات التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة نتيجة لدمج الأعمال بما في ذلك الموجودات غير الملموسة والمطلوبات المحتملة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

2 أساس الإعداد ومعلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية المجمعة والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

انخفاض قيمة استثمارات في شركات زميلة

تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة على أنه الفرق بين المبلغ القابل للاسترداد وقيمته الدفترية إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركات الزميلة قد انخفض في قيمته. ويتطلب تقدير المبلغ القابل للاسترداد من المجموعة إجراء تقدير للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل واختيار المدخلات المناسبة للتقييم.

تقييم الاستثمارات في أسهم غير مدرجة

يستند تقييم الاستثمارات في أسهم غير مدرجة عادةً إلى واحدة مما يلي:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية متكافئة.
- القيمة العادلة الحالية لاستثمار آخر مماثل إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- تدفقات نقدية مخصومة؛ أو
- نماذج تقييم أخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم لاستثمارات الأسهم غير المسعرة تقديراً جوهرياً.

3 ودائع لدى البنوك

	2024	2023
بنوك محلية	**1**	51
بنوك في دول خليجية أخرى و بنوك دولية	**101**	143
	102	194

تحمل الودائع لدى البنوك متوسط معدل فائدة فعلي بنسبة 5.62% سنوياً (2023: 5.58% سنوياً).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

4 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

	2024	2023
أدوات دين		
سندات دولية	**276**	358
سندات خليجية وسندات إسلامية	**145**	148
أدوات دين مهيكلة	**1**	1
	422	507
أسهم وصناديق مدارة		
استثمارات في أسهم مسعرة	**444**	373
التحوط وصناديق بديلة أخرى غير مسعرة	**349**	371
	793	744
مساهمات حقوق الملكية		
استثمارات في أسهم غير مسعرة	**78**	42
صناديق أسهم خاصة		
محفظة صناديق مدارة	**42**	51
محفظة صناديق عقارية	**2**	2
	44	53
	1,337	1,346

تحمل أدوات الدين معدل فائدة فعلية يتراوح من 1.58% إلى 9.63% سنوياً (2023: 1.37% إلى 8.37% سنوياً).

تم الإفصاح عن تصنيف الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل حسب مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة في إيضاح 22.

5 موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

	2024	2023
مساهمات حقوق الملكية		
استثمار في أسهم مسعرة	**50**	-
استثمارات في أسهم غير مسعرة	**208**	228
	258	228

تم الإفصاح عن تصنيف الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى حسب مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة في إيضاح 22.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

6 استثمار في شركات زميلة

إن استثمارات المجموعة في شركات زميلة مدرجة في سوق الأوراق المالية بقيمة دفترية بمبلغ 23 مليون دولار أمريكي (2023: 100 مليون دولار أمريكي) وقيمة سوقية بمبلغ 26 مليون دولار أمريكي (2023: 99 مليون دولار أمريكي).

يوضح الجدول التالي ملخص للمعلومات المالية الموجزة لاستثمارات المجموعة في شركات زميلة:

	2024	2023
حصة في موجودات	**3,972**	4,655
حصة في مطلوبات	**(2,279)**	(2,789)
حصة في صافي الموجودات	**1,693**	1,866
الشهرة	**91**	99
خسائر انخفاض القيمة المتراكمة	**(108)**	(165)
القيمة الدفترية	**1,676**	1,800
الحصة في الإيرادات	**2,212**	2,394
الحصة في نتائج السنة	**214**	184

تم الإفصاح عن الشركات الزميلة في إيضاح 25.

فيما يلي ملخص المعلومات المالية للشركات الزميلة الجوهرية للمجموعة:

2024	شركة فولاذ القابضة ش.م.ب (م)	شركة تريستار القابضة المحدودة	الشركة الوطنية للاتصالات الجزائر	شركة الدور القابضة المحدودة
الموجودات	**2,528**	**1,889**	**1,226**	**1,648**
المطلوبات	**(1,161)**	**(1,108)**	**(699)**	**(1,206)**
الحصص غير المسيطرة	**(336)**	**(222)**	**-**	**-**
صافي الموجودات	**1,031**	**559**	**527**	**442**
الإيرادات	**2,589**	**1,227**	**780**	**367**
نتائج السنة	**290**	**73**	**111**	**55**
إيرادات / (خسائر) شاملة أخرى للسنة	**10**	**16**	**(6)**	**16**

2023	شركة فولاذ القابضة ش.م.ب (م)	شركة تريستار القابضة المحدودة	الشركة الوطنية للاتصالات الجزائر	شركة الدور القابضة المحدودة
الموجودات	2,590	1,644	1,127	1,725
المطلوبات	(893)	(893)	(647)	(995)
الحصص غير المسيطرة	(330)	(219)	-	-
صافي الموجودات	1,367	532	480	730
الإيرادات	2,822	1,126	676	352
نتائج السنة	307	66	61	49
(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى للسنة	-	(5)	89	(1)

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

6 استثمار في شركات زميلة (تتمة)

فيما يلي المعلومات المالية الملخصة للشركات الزميلة غير الجوهرية للمجموعة بصورة فردية، قبل أي استبعادات:

	2024	2023
الموجودات	**5,487**	9,442
المطلوبات	**(3,371)**	(6,416)
صافي الموجودات	**2,116**	3,026
الإيرادات	**3,775**	1,994
نتائج السنة	**68**	16
الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	**13**	99

أجرت الإدارة تقييماً لمؤشرات انخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة بالنظر إلى التغيرات السلبية الكبيرة في الاقتصاد، أو عوامل السوق أو البيئة القانونية أو القطاع أو العوامل السياسية التي تؤثر على أعمال الشركات المستثمر فيها بما في ذلك مراعاة التغييرات في الوضع المالي للشركات المستثمر فيها.

وقدرت الإدارة المبلغ القابل للاسترداد من استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة من خلال تحديد القيمة أثناء الاستخدام، ونتيجة لذلك، تم تسجيل انخفاض في القيمة بمبلغ 27 مليون دولار أمريكي (2023: 21 مليون دولار أمريكي) في بيان الدخل المجمع (إيضاح 17).

7 موجودات أخرى

	2024	2023
أرصدة مدينة أخرى	**11**	13
ناقصًا: خسائر الائتمان المتوقعة	**(8)**	(8)
	3	5
فوائد ورسوم وعمولات وتوزيعات أرباح مستحقة	**6**	15
القيمة العادلة الموجبة لأدوات مالية مشتقة	**-**	2
مدفوعات مقدماً	**-**	1
ممتلكات وآلات ومعدات	**1**	1
أموال هامشية مدفوعة لأدوات مالية مشتقة	**1**	2
	11	26

8 ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

	2024	2023
ودائع من بنوك مركزية في دول مجلس التعاون الخليجي	**141**	180
ودائع من مؤسسات مالية أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي	**193**	537
ودائع من مؤسسات مالية دولية أخرى	**75**	75
	409	792

تحمل الودائع من البنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى متوسط معدل فائدة فعلية قدره 5.82% سنوياً (2023: 5.18% سنوياً).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

9 تمويل محدد الأجل

	معدل الفائدة %	2024	2023
إصدار سندات متوسطة الأجل:			
سندات متوسطة الأجل بالرينغيت الماليزي بمعدل ثابت تستحق في 2027	5.30% سنويًا (نصف سنوي)	**35**	34

10 مطلوبات أخرى

	2024	2023
فوائد مستحقة	**11**	6
القيمة العادلة السالبة للأدوات المالية المشتقة	**16**	16
دفعة مقدمة لبيع استثمار في شركة زميلة	**51**	
دائنون آخرون ومصروفات مستحقة	**39**	25
	117	47

11 حقوق الملكية

11.1 يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 2.1 مليون سهم بقيمة 1,000 دولار أمريكي للسهم (2023: 2.1 مليون سهم بقيمة 1,000 دولار أمريكي للسهم).

11.2 وفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة، ينبغي اقتطاع 10% من ربح السنة إلى الاحتياطي الإجباري غير القابل للتوزيع ويتوقف هذا الاقتطاع عندما يبلغ هذا الاحتياطي 50% من رأسمال المؤسسة كحد أدنى.

خلال السنة، اقتطعت المؤسسة نسبة 10% من صافي أرباح السنة الخاصة للاحتياطي الإجباري.

11.3 ووفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة، ينبغي اقتطاع نسبة 10% من أرباح السنة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز وقف هذا الاقتطاع بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين. إن هذا الرصيد متاح للتوزيع على المساهمين وفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة.

كما هو مبين في إيضاح 26، أوصى مجلس الإدارة بعدم اقتطاع نسبة 10% من أرباح السنتين 2024 و2023 إلى الاحتياطي الاختياري.

11.4 أوصى مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 21 مارس 2024 بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 71.43 دولار أمريكي للسهم بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وقد وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقد بتاريخ 21 أبريل 2024 على توزيعات الأرباح النقدية.

11.5 أوصى اجتماع مجلس الإدارة الذي عقد في 19 مارس 2023 بتوزيع أرباح نقدية قدرها 50 دولار أمريكي للسهم الواحد بقيمة 105 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عقد في 16 أبريل 2023 على توزيعات الأرباح النقدية.

12 إيرادات فوائد

	2024	2023
ودائع لدى البنوك	**22**	13
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**21**	14
	43	27

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

13 صافي الربح من الاستثمارات

	2024	2023
ربح محقق من بيع شركة زميلة	**11**	3
ربح محقق من بيع شركة تابعة (إيضاح 16)	**24**	-
ربح محقق من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**23**	35
ربح غير محقق من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**45**	56
	103	94

14 إيرادات توزيعات أرباح

	2024	2023
أسهم وصناديق مدارة	**2**	2
مساهمات حقوق الملكية	**10**	3
	12	5

15 مصروفات فوائد

	2024	2023
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**(47)**	(29)
تمويل محدد الأجل	**(5)**	(5)
	(52)	(34)

16 مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع

16.1 شركة المنتجات البيتومينية المحدودة

خلال السنة، باعت المجموعة ملكيتها البالغة 100% في شركة المنتجات البيتومينية المحدودة («بيتومات» أو «الشركة التابعة») وحققت ربحًا من البيع بلغ 24 مليون دولار أمريكي (إيضاح 13)، والتي تم تصنيفها سابقًا كأصل محتفظ به لغرض البيع كما في 31 ديسمبر 2023.

	2024	2023
مبيعات	**-**	19
تكلفة المبيعات	**-**	(14)
مجمل الربح	**-**	5
خسائر أخرى	**-**	(1)
مصروفات بيع وتوزيع	**-**	(1)
مصروفات إدارية	**-**	(1)
	-	2

فيما يلي الفئات الرئيسية لموجودات ومطلوبات شركة بيتومات المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع كما في 31 ديسمبر 2024:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

16 مجموعة استبعاد محتفظ بها لغرض البيع (تتمة)

16.1 شركة المنتجات البيتومينية المحدودة (تتمة)

	2024	2023
موجودات محتفظ بها لغرض البيع		
استثمار في شركة زميلة	-	5
موجودات أخرى	-	40
النقد والنقد المعادل	-	3
إجمالي الموجودات المحتفظ بها لغرض البيع	-	48
مطلوبات متعلقة مباشرة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع		
مصروفات مستحقة ومطلوبات أخرى	-	(15)
صافي الموجودات المتعلقة مباشرة بمجموعة البيع	-	33

16.2 شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع.

في 25 يونيو 2024، أعلنت المجموعة عن قرار مجلس إدارتها ببيع الشركة الزميلة «شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع.» («ألافكو»). وبالتالي تم تصنيف الاستثمار كأصل محتفظ به لغرض البيع بقيمته الدفترية البالغة 79 مليون دولار أمريكي في 30 سبتمبر 2024. ثم أعادت الإدارة تقييم وضعها، نظرًا لأن شركة ألافكو تخضع حاليًا للتصفية، وبالتالي أعادت تصنيف الاستثمار كشركة زميلة كما في 31 ديسمبر 2024.

17 مخصص خسائر انخفاض القيمة

	2024	2023
مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة (إيضاح 6)	**(27)**	(21)

18 التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة

يوجد بالمؤسسة نظام اشتراك اختياري ونظام مكافأة نهاية الخدمة والتي تشمل جميع العاملين فيها. ويحدد الاشتراك في النظام الاختياري على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش ويتكون من اشتراك مسدد من قبل العاملين بالإضافة إلى اشتراك مماثل مسدد من قبل المجموعة بحد معين. ويحدد الاشتراك في نظام مكافأة نهاية الخدمة على أساس نسبة مئوية من المرتب الخاضع للمعاش وعدد سنوات الخدمة للعاملين. ويحدد المبلغ الذي يدفع كمكافأة نهاية الخدمة على أساس مبالغ الاشتراكات وأرباح الاستثمار من هذه الاشتراكات.

تقوم المؤسسة أيضاً بدفع اشتراكات في نظام المعاشات الحكومي لبعض العاملين طبقا للمتطلبات القانونية في دولة الكويت كما تقوم بدفع الاشتراكات وفقاً لقانون العمل في البلدان التي تعمل فيها شركاتها التابعة.

يقدر إجمالي تكلفة مكافأة التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة الأخرى المتضمنة في تكاليف الموظفين بمبلغ 8 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (2023: 7 مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

19 التزامات ومطلوبات محتملة

ضمن النشاط العادي لتلبية متطلبات عمليات المجموعة، توجد لدى المجموعة التزامات لمنح تسهيلات ائتمانية وتقديم كفالات مالية وخطابات ائتمان لضمان أداء شركات المجموعة تجاه الأطراف الأخرى. إن مخاطر الائتمان الناتجة عن تلك المعاملات تعتبر بصفة عامة أقل من المبلغ التعاقدي.

يوضح الجدول التالي المبالغ الاسمية الأساسية للضمانات والالتزامات القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة:

	2024	2023
مبالغ مخاطر الائتمان		
البنود الطارئة المتعلقة بالمعاملات:		
– خطابات ضمان	**203**	208

وتصدر المؤسسة بعض خطابات الضمان باسم الأطراف ذات الصلة (إيضاح 23).

وستنتهي صلاحية العديد من المطلوبات المحتملة والالتزامات دون أن يتم سدادها مقدماً كلياً أو جزئياً. وبالتالي لا تمثل المبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

كان لدى المجموعة الالتزامات غير الائتمانية التالية بتاريخ البيانات المالية المجمعة:

	2024	2023
التزامات غير مسحوبة لاستثمارات في صناديق أسهم خاصة	**12**	14

20 أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية

يمثل هذا الإيضاح المعلومات حول تعرض المجموعة للمخاطر الناتجة من استخدام الأدوات المالية. تمثل المخاطر جزءاً رئيسياً في أنشطة المجموعة لكن هذه المخاطر تُدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لقيود المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه العملية في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسئولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسئوليات المنوطة به.

تتعرض المجموعة لمخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان. تنقسم مخاطر السوق إلى مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم.

تبدأ عملية إدارة المخاطر بلجنة إدارة المخاطر التي تتكون من أعضاء في مجلس إدارة المؤسسة والإدارة العليا، وتحدد اللجنة مدى استعداد المجموعة لتحمل المخاطر لمجلس الإدارة. يتحمل مجلس إدارة المؤسسة المسؤولية النهائية عن الأسلوب العام لإدارة المخاطر واعتماد استراتيجيات ومبادئ إدارة المخاطر.

20.1 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر أن يخفق أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه ويتسبب بذلك في تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. وقد قام مجلس إدارة المؤسسة بوضع حدود للمقترضين الأفراد ومجموعات المقترضين وللقطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال. كما تقوم المجموعة أيضاً بمراقبة التعرض للمخاطر الائتمانية والتقييم المستمر لملاءة الأطراف المقابلة. إضافة إلى ذلك، تحصل المجموعة – عند اللزوم – على ضمانات وتدخل في اتفاقيات مقاصة واتفاقيات ضمانات مع الأطراف المقابلة وتقلل من فترة التعرض للمخاطر قدر الإمكان.

كما في 31 ديسمبر 2024 و2023، لم تحصل المجموعة على أي ضمانات على أي من الموجودات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

20 أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

20.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

20.1.1 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمجموعة هو كما يلي:

	2024	2023
النقد والنقد المعادل	**62**	48
ودائع لدى البنوك	**102**	194
أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**422**	507
موجودات أخرى	**10**	24
	596	773
التزامات ائتمانية (إيضاح 19)	**203**	208
مجمل التعرض لمخاطر الائتمان	**799**	981

إن مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة تقتصر على تلك الأدوات ذات القيمة العادلة الموجبة والتي تم إدراجها ضمن الموجودات الأخرى.

تظهر التركزات عندما تتعامل مجموعة من الأطراف المقابلة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة ضمن نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما قد يؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مثلما تتأثر بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو أي تغيرات أخرى. وتشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة.

يبلغ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل فردي 209 مليون دولار أمريكي (2023: 231 مليون دولار أمريكي).

إن تركزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب المناطق الجغرافية هو كما يلي:

في 31 ديسمبر 2024	**دول مجلس التعاون الخليجي**	**أمريكا**	**أسيا/ أفريقيا**	**المجموع**
النقد والنقد المعادل	**33**	**29**	**-**	**62**
ودائع لدى البنوك	**102**	**-**	**-**	**102**
أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**146**	**256**	**20**	**422**
موجودات أخرى	**7**	**2**	**1**	**10**
	288	**287**	**21**	**596**
التزامات ائتمانية	**203**	**-**	**-**	**203**
مجمل التعرض لمخاطر الائتمان	**491**	**287**	**21**	**799**

في 31 ديسمبر 2023	دول مجلس التعاون الخليجي	أمريكا	أسيا/ أفريقيا	المجموع
النقد والنقد المعادل	7	41	-	48
ودائع لدى البنوك	194	-	-	194
أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	148	359	-	507
موجودات أخرى	18	4	2	24
	367	404	2	773
التزامات ائتمانية	208	-	-	208
مجمل التعرض لمخاطر الائتمان	575	404	2	981

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

20 أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

20.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

20.1.1 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

إن تركزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب قطاع الأعمال هو كما يلي:

في 31 ديسمبر 2024	بنوك ومؤسسات مالية	طاقة ومرافق	وكالات حكومية	أخرى	المجموع
النقد والنقد المعادل	**62**	**-**	**-**	**-**	**62**
ودائع لدى البنوك	**102**	**-**	**-**	**-**	**102**
أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**83**	**15**	**268**	**56**	**422**
موجودات أخرى	**4**	**-**	**3**	**3**	**10**
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات	**251**	**15**	**271**	**59**	**596**
التزامات ائتمانية	**-**	**203**	**-**	**-**	**203**
مجمل التعرض لمخاطر الائتمان	**251**	**218**	**271**	**59**	**799**

في 31 ديسمبر 2023	بنوك ومؤسسات مالية	طاقة ومرافق	وكالات حكومية	أخرى	المجموع
النقد والنقد المعادل	48	-	-	-	48
ودائع لدى البنوك	194	-	-	-	194
أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	67	22	279	139	507
موجودات أخرى	6	16	2	-	24
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات	315	38	281	139	773
التزامات ائتمانية	-	208	-	-	208
مجمل التعرض لمخاطر الائتمان	315	246	281	139	981

20.1.2 الجدارة الائتمانية للموجودات المالية

تستفيد المجموعة في إدارة المحفظة المالية من التصنيفات والقياسات والأساليب الأخرى التي تسعى إلى مراعاة جميع جوانب المخاطر. فيما يلي تقييم مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة «فئة الاستثمار» في التصنيف فهي تلك التي تكون فيها المخاطر النهائية لاحتمال تكبد خسارة مالية ناتجة من تخلف الطرف المتعهد عن الوفاء بالتزاماته. يتضمن ذلك التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد التي تتراوح بين الدرجة الجيدة والممتازة. إن كافة ضمانات فئات الاستثمار مصنفة من قبل وكالات تصنيف معروفة. أما مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة «غير مصنفة»، فهي تشمل كافة أشكال التعرض للمخاطر الأخرى التي يلتزم السداد فيها بكافة الشروط التعاقدية ولا تتعرض «لانخفاض القيمة»، ولكن لا تتحدد بأي تصنيفات معلنة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

20 أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

20.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

20.1.2 الجدارة الائتمانية للموجودات المالية (تتمة)

يوضح الجدول أدناه الجدارة الائتمانية حسب فئة الموجودات:

في 31 ديسمبر 2024	غير متأخرة أو منخفضة القيمة		المجموع
	فئة الاستثمار	غير مصنفة	
النقد والنقد المعادل	**62**	**-**	**62**
ودائع لدى البنوك	**102**	**-**	**102**
أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**422**	**-**	**422**
موجودات أخرى	**6**	**4**	**10**
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات	**592**	**4**	**596**
التزامات ائتمانية	**203**	**-**	**203**
مجمل التعرض لمخاطر الائتمان	**795**	**4**	**799**

في 31 ديسمبر 2023	غير متأخرة أو منخفضة القيمة		المجموع
	فئة الاستثمار	غير مصنفة	
النقد والنقد المعادل	48	-	48
ودائع لدى البنوك	194	-	194
أوراق دين بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	507	-	507
موجودات أخرى	9	15	24
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات	758	15	773
التزامات ائتمانية	208	-	208
مجمل التعرض لمخاطر الائتمان	966	15	981

ويبين الجدول أدناه تعرض الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة على أساس التوزيع بين المراحل في نهاية السنة.

في 31 ديسمبر 2024	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
النقد والنقد المعادل	**61**	**1**	**-**	**62**
ودائع لدى البنوك	**81**	**21**	**-**	**102**
موجودات أخرى	**6**	**4**	**-**	**10**
المجموع	**148**	**26**	**-**	**174**

في 31 ديسمبر 2023	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
النقد والنقد المعادل	45	3	-	48
ودائع لدى البنوك	194	-	-	194
موجودات أخرى	4	20	-	24
المجموع	243	23	-	266

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

20 أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

20.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة على أساس يومي.

توضح قائمة السيولة للمطلوبات المالية التدفقات النقدية المتوقعة، استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية، والتي تشمل مدفوعات الفوائد المستقبلية على مدى عمر هذه المطلوبات المالية. إن قائمة السيولة للمطلوبات المالية غير المخصومة كما في 31 ديسمبر 2024 و2023 هي كما يلي:

31 ديسمبر 2024	**خلال 3 أشهر**	**3 أشهر إلى سنة**	**سنة إلى خمس سنوات**	**أكثر من خمس سنوات**	**المجموع**
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**380**	**32**	**-**	**-**	**412**
تمويل محدد الأجل	**-**	**2**	**37**	**-**	**39**
إجمالي الأدوات المالية المشتقة التي تم تسويتها:					
– مبلغ تعاقدي دائن	**479**	**8**	**49**	**-**	**536**
– مبلغ تعاقدي مدين	**(478)**	**(8)**	**(34)**	**-**	**(520)**
مطلوبات أخرى	**12**	**78**	**22**	**5**	**117**
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	**393**	**112**	**74**	**5**	**584**
التزامات	**-**	**-**	**12**	**-**	**12**
مطلوبات محتملة	**3**	**30**	**82**	**88**	**203**

31 ديسمبر 2023	خلال 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	410	397	-	-	807
تمويل محدد الأجل	-	2	38	-	40
إجمالي الأدوات المالية المشتقة التي تم تسويتها:					
– مبلغ تعاقدي دائن	650	16	49	-	715
– مبلغ تعاقدي مدين	(651)	(16)	(34)	-	(701)
مطلوبات أخرى	21	5	17	4	47
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	430	404	70	4	908
التزامات	-	-	14	-	14
مطلوبات محتملة	10	28	90	80	208

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

20 أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

20.2 مخاطر السيولة (تتمة)

تستند قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات المبينة في الجدول أدناه إلى تقييم الإدارة لحق وقدرة المجموعة (وليس بالضرورة نية الإدارة) على تصفية هذه الأدوات استناداً إلى سمات السيولة الأساسية الخاصة بها.

في 31 ديسمبر 2024	خلال 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
الموجودات					
النقد والنقد المعادل	**62**	**-**	**-**	**-**	**62**
ودائع لدى البنوك	**102**	**-**	**-**	**-**	**102**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**866**	**354**	**17**	**100**	**1,337**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**-**	**-**	**-**	**258**	**258**
استثمار في شركات زميلة	**-**	**-**	**-**	**1,676**	**1,676**
موجودات أخرى	**5**	**3**	**2**	**1**	**11**
مجموع الموجودات	**1,035**	**357**	**19**	**2,035**	**3,446**
المطلوبات					
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**378**	**31**	**-**	**-**	**409**
تمويل محدد الأجل	**-**	**-**	**35**	**-**	**35**
مطلوبات أخرى	**12**	**78**	**22**	**5**	**117**
مجموع المطلوبات	**390**	**109**	**57**	**5**	**561**
صافي الفجوة	**645**	**248**	**(38)**	**2,030**	

في 31 ديسمبر 2023	خلال 3 أشهر	3 أشهر إلى سنة	سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
الموجودات					
النقد والنقد المعادل	48	-	-	-	48
ودائع لدى البنوك	194	-	-	-	194
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	880	375	13	78	1,346
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	-	-	-	228	228
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	1,800	1,800
موجودات أخرى	17	3	5	1	26
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع	48	-	-	-	48
مجموع الموجودات	1,187	378	18	2,107	3,690
المطلوبات					
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	408	384	-	-	792
تمويل محدد الأجل	-	-	34	-	34
مطلوبات أخرى	21	5	17	4	47
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع	15	-	-	-	15
مجموع المطلوبات	444	389	51	4	888
صافي الفجوة	743	(11)	(33)	2,103	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

20 أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية (تتمة)

20.3 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. إن طبيعة هذه المخاطر هي كما يلي:

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات. إن الحساسية ذات الصلة للتغيرات في أسعار الفائدة ليست جوهرية لبيان الدخل المجمع.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يبين الجدول التالي الحساسية للتغير المحتمل بصورة معقولة في سعر صرف الدرهم الإماراتي والريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة والإيرادات الشاملة الأخرى.

	2024			2023		
العملات	**التغير في سعر صرف العملات %**	**التأثير على الربح**	**التأثير على الدخل الشامل الآخر**	التغير في سعر صرف العملات %	التأثير على الربح	التأثير على الدخل الشامل الآخر
درهم إماراتي	**+ 5%**	**9**	**-**	+ 5%	5	-
ريال سعودي	**+ 5%**	**(10)**	**11**	+ 5%	(8)	9

إن تعرض المجموعة لتغيرات العملة الأجنبية بالنسبة لكافة العملات الأخرى غير جوهري.

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم.

إن مخاطر السوق المتعلقة بالاستثمارات حسب سوق رأسمال الدين والأسهم والاستثمارات البديلة وإدارة الخزينة يتم قياسها ومراقبتها وإدارتها على أساس القيمة الاسمية وباستخدام مفهوم القيمة السوقية في حالة المخاطر.

يوضح الجدول التالي إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر حسب عامل المخاطر. تستند قياسات القيمة المعرضة للمخاطر على أساس مستوى ثقة 95% وفترة احتفاظ 25 يوماً واستخدام بيانات تاريخية.

2024	***المتوسط***	***الحد الأدنى***	***الحد الأقصى***	***31 ديسمبر***
أسعار الفائدة	**15**	**10**	**18**	**10**
أسعار الأسهم	**24**	**20**	**28**	**24**
تحويل العملات الأجنبية	**-**	**-**	**1**	**-**
المجموع*	**30**	**25**	**35**	**28**

2023	*المتوسط*	*الحد الأدنى*	*الحد الأقصى*	*31 ديسمبر*
أسعار الفائدة	10	8	13	13
أسعار الأسهم	26	18	31	23
تحويل العملات الأجنبية	-	-	1	-
المجموع*	29	21	36	27

** يتضمن إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر مزايا التنويع.*

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

21 الأدوات المالية المشتقة

تستخدم المجموعة المشتقات المالية وأدوات الصرف الأجنبي كجزء من نشاط إدارة موجوداتها ومطلوباتها لتحوط تعرضها لمخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية.

في حالة معاملات المشتقات المالية، فإن القيمة الاسمية لا تنتقل بين الأطراف المتعاقدة بل هو فقط معيار لاحتساب المدفوعات. وعلى الرغم من أن القيمة الاسمية تستخدم كمقياس لحجم المشتقات وأسواق الصرف الأجنبي، إلا أنه لا يعتبر مقياساً لمخاطر السوق ولا لمخاطر الائتمان. إن مقياس المجموعة لتعرضها للائتمان يتمثل في تكلفة استبدال العقود بالأسعار الجارية في السوق في حالة تخلف الطرف الآخر عن الدفع قبل التاريخ المحدد للتسوية. وتمثل مبالغ مخاطر الائتمان الأرباح الإجمالية غير المحققة من المعاملات قبل الأخذ بالاعتبار توفر أي ضمانات إضافية أو أية اتفاقيات مقاصة رئيسية.

تُستخدم مبادلات العملات المتعددة للتحوط من التمويل محدد الأجل بغير عملة الدولار الأمريكي الصادر في قسيمة بسعر ثابت. في تاريخ البيانات المالية المجمعة، بلغ المبلغ الاسمي لمبادلات العملات 49 مليون دولار أمريكي (2023: 49 مليون دولار أمريكي) وكان صافي قيمتها العادلة متمثل في خسارة مبادلة قدرها 15 مليون دولار أمريكي (2023: 15 مليون دولار أمريكي).

عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع أو تبادل أداة مالية محددة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مخصصة يتم التعامل بها في السوق خارج البورصة ويتم تسويتها على أساس إجمالي. كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة، بلغ المبلغ الاسمي لعقود صرف العملات الأجنبية الآجلة 536 مليون دولار أمريكي (2023: 715 مليون دولار أمريكي) وكان صافي قيمتها العادلة عبارة عن خسارة مبادلة قدرها 1 مليون دولار أمريكي (2023: ربح مبادلة قدره مليون دولار أمريكي).

يلخص الجدول التالي إجمالي القيم الاسمية وصافي القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية.

	2024			2023		
	القيمة العادلة الموجبة	**القيمة العادلة السالبة**	**القيمة الاسمية**	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية
مشتقات محتفظ بها للتحوط						
– مبادلات العملات الأجنبية	**-**	**(15)**	**49**	-	(15)	49
– عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	**-**	**(1)**	**536**	2	(1)	715
	-	**(16)**	**585**	2	(16)	764

تحليل الاستحقاقات

في 31 ديسمبر 2024	**خلال سنة واحدة**	**من سنة إلى 5 سنوات**	**المجموع**
القيم الاسمية			
مبادلات العملات الأجنبية	**-**	**49**	**49**
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	**487**	**49**	**536**
	487	**98**	**585**

في 31 ديسمبر 2023	خلال سنة واحدة	من سنة إلى 5 سنوات	المجموع
القيم الاسمية			
مبادلات العملات الأجنبية	-	49	49
عقود تحويل عملات أجنبية آجلة	666	49	715
	666	98	764

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

22 معلومات عن القيمة العادلة

يقوم تعريف القيمة العادلة على أنها السعر المستلم لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملات منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة من الأسعار المعروضة في أسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة التي يتوفر لها ذلك. عندما تكون سوق الأدوات المالية غير نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم. تتضمن أساليب التقييم درجة من التقدير والحد الذي يعتمد فيه على تعقد الأداة وتوفر بيانات السوق.

تدرج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة أو التكلفة المطفأة، ولا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن غالبية هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة السوق في أسعار الفائدة.

تحديد القيمة العادلة والجدول الهرمي لها:

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى 1: أسعار معلنة في السوق النشط لنفس الأداة.

المستوى 2: أسعار معلنة في السوق النشط لأدوات مماثلة أو وسائل تقييم أخرى التي تكون جميع مدخلاتها الرئيسية قائمة على البيانات المعروضة في السوق؛ و

المستوى 3: أساليب تقييم لا تعتمد أي من مدخلاتها الأساسية على البيانات المعروضة في السوق بما في ذلك صافي قيمة موجودات صناديق الأسهم الخاصة حيث تكون الاستثمارات الأساسية هي شركات خاصة/موجودات عقارية غير مسعرة.

يوضح الجدول الآتي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة على أساس مستوى القيمة العادلة الهرمي.

2024	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
أدوات دين	**421**	**-**	**1**	**422**
استثمارات في أسهم مسعرة	**444**	**-**	**-**	**444**
تحوط وصناديق غير مسعرة بديلة أخرى	**-**	**349**	**-**	**349**
مساهمات حقوق الملكية	**-**	**-**	**78**	**78**
صناديق أسهم خاصة	**-**	**-**	**44**	**44**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
مساهمات حقوق الملكية	**50**	**-**	**208**	**258**
موجودات أخرى – القيمة العادلة لأدوات مالية مشتقة				
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	**-**	**-**	**-**	**-**
	915	**349**	**331**	**1,595**
مطلوبات أخرى – القيمة العادلة لأدوات مالية مشتقة				
مبادلات العملات الأجنبية	**-**	**15**	**-**	**15**
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	**-**	**1**	**-**	**1**
	-	**16**	**-**	**16**

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

22 معلومات عن القيمة العادلة (تتمة)

2023	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل				
أدوات دين	506	-	1	507
استثمارات في أسهم مسعرة	373	-	-	373
تحوط وصناديق غير مسعرة بديلة أخرى	-	371	-	371
مساهمات حقوق الملكية	-	-	42	42
صناديق أسهم خاصة	-	-	53	53
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
مساهمات حقوق الملكية	-	-	228	228
موجودات أخرى - القيمة العادلة لأدوات مالية مشتقة				
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	-	2	-	2
	879	373	324	1,576
مطلوبات أخرى - القيمة العادلة لأدوات مالية مشتقة				
مبادلات العملات الأجنبية	-	15	-	15
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة	-	1	-	1
	-	16	-	16

يوضح الجدول الآتي مطابقة الأرصدة الافتتاحية والختامية للأدوات المالية في المستوى 3 من الجدول الهرمي القيمة العادلة:

	في 1 يناير 2024	الخسارة المسجلة في بيان الدخل المجمع	الخسارة المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى	صافي المشتريات والمبيعات والتحويلات والتسويات	في 31 ديسمبر 2024
موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل					
أدوات دين	**1**	**-**	**-**	**-**	**1**
مساهمات حقوق الملكية	**42**	**(20)**	**-**	**56**	**78**
صناديق أسهم خاصة	**53**	**-**	**-**	**(9)**	**44**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى					
مساهمات حقوق الملكية	**228**	**-**	**(20)**	**-**	**208**
	324	**(20)**	**(20)**	**47**	**331**

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

22 معلومات عن القيمة العادلة (تتمة)

	في 1 يناير 2023	الخسارة المسجلة في بيان الدخل المجمع	الخسارة المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى	صافي المشتريات والمبيعات والتحويلات والتسويات	في 31 ديسمبر 2023
موجودات تم قياسها بالقيمة العادلة					
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل					
أدوات دين	1	-	-	-	1
مساهمات حقوق الملكية	50	(5)	-	(3)	42
صناديق أسهم خاصة	56	(1)	-	(2)	53
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات الشاملة الأخرى					
مساهمات حقوق الملكية	191	-	(19)	56	228
	298	(6)	(19)	51	324

تم تحديد القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة في صناديق الأسهم الخاصة المصنفة وفقا للمستوى 3 من الجدول الهرمي للقيمة العادلة بناءً على صافي قيم الموجودات التي أدرجها مديرو الصناديق بالنظر إلى طبيعة الموجودات الأساسية والموقع الجغرافي والظروف الاقتصادية المتوقعة المتعلقة بالموجودات الأساسية.

فيما يتعلق بمساهمة حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الأخرى المصنفة وفقا للمستوى 3 من الجدول الهرمي للقيمة العادلة، تقدر القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم المناسبة مثل التدفقات النقدية المخصومة ومضاعفات السوق للشركات المماثلة ومعاملات على أسس متكافئة والرجوع إلى القيمة العادلة الحالية للموجودات المماثلة وأساليب التقييم الأخرى.

إن المدخلات الجوهرية غير القابلة للقياس التي تستخدمها الإدارة في تحديد القيمة العادلة لمساهمات حقوق الملكية تمثل معدلات الخصم المستخدمة في تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. فيما يلي تحليل الحساسية الكمية كما في 31 ديسمبر:

المدخلات الجوهرية غير الملحوظة	النسبة	حساسية المدخلات إلى القيمة العادلة
معدلات الخصم المستخدمة لتحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية	5.2% إلى 17.5% (2023: 6.5% إلى 8.1%)	إن الزيادة بنسبة 5% (2023: 5%) في معدل الخصم ستخفض من القيمة العادلة بمبلغ 3 مليون دولار أمريكي (2023: 3 مليون دولار أمريكي)

قياس الأدوات المالية الأخرى وفقا للمستوى 3

أدوات الدين: تعتمد القيم العادلة على عروض الوسطاء والأسعار المعروضة في بلومبرغ ورويترز.

23 معاملات مع أطراف ذات علاقة

يمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والمدراء وموظفي الإدارة العليا للمجموعة والشركات الخاضعة للسيطرة أو الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة أو التي يمارسون عليها تأثيراً ملموساً. يتم الموافقة على سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة المؤسسة.

فيما يلي الأرصدة القائمة لدى الشركات الزميلة خلال السنة:

	2024	2023
خطابات ضمان (إيضاح 19)	**203**	208
أرصدة مستحقة من الشركات الزميلة	**2**	16

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

23 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

مكافآت موظفي الإدارة العليا

فيما يلي مكافأة موظفي الإدارة العليا خلال السنة:

	2024	2023
رواتب ومزايا قصيرة الأجل للموظفين	**12**	11
مكافآت بعد التوظيف	**3**	3
	15	14

24 إدارة رأس المال

يمثل رأسمال المؤسسة استثمار المساهمين والموارد الاستراتيجية الرئيسية التي تدعم تحمل مخاطر أنشطة الأعمال للمؤسسة.

إن هدف المجموعة هو توسيع هذا المصدر بأسلوب كفء ومربح من أجل اكتساب عائدات تنافسية.

تدير المؤسسة رأس المال لديها مع الأخذ في الحسبان المتطلبات الرقابية والاقتصادية. لم يتم إجراء أي تغيرات على الأهداف أو السياسات أو الإجراءات منذ السنة السابقة. وبما يتناسب مع المشاركين الآخرين في قطاع الأعمال، تقوم المجموعة بمراقبة رأس المال على أساس معدل الاقتراض. ويتم احتساب هذا المعدل بصافي الدين مقسوماً على إجمالي حقوق الملكية كما يلي:

	2024	2023
ودائع تحمل فائدة وتمويل محدد الأجل وقروض أخرى	**444**	826
مطلوبات أخرى	**117**	47
ناقصاً: النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك	**(164)**	(242)
صافي الدين	**397**	631
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي المؤسسة	**2,885**	2,802
معدل الاقتراض (صافي الدين / حقوق الملكية)	**0.1**	0.2

25 الشركات التابعة والشركات الزميلة الرئيسية

فيما يلي بيان بأهم الشركات التابعة والشركات الزميلة للمؤسسة:

الشركات التابعة	بلد التأسيس	% حصة الملكية		تاريخ إصدار البيانات المالية	النشاط الأساسي
		2024	2023		
شركة المنتجات البيتومينية ذ.م.م. (بيتومات) (إيضاح 16)	السعودية	-	100	31 ديسمبر 2024	تصنيع مواد بناء

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

25 الشركات التابعة والشركات الزميلة الرئيسية (تتمة)

الشركات الزميلة	بلد التأسيس	% حصة الملكية		تاريخ إصدار البيانات المالية	النشاط الأساسي
		2024	2023		
شركة الخليج لإعادة التأمين القابضة المحدودة	جزر القنال	**50.0**	50.0	31 ديسمبر 2024	إعادة التأمين
شركة الخليج المتحدة للحديد والصلب القابضة (فولاذ)	البحرين	**50.0**	50.0	31 ديسمبر 2024	شركة قابضة
شركة العزل للطاقة (شركة مساهمة مقفلة)	البحرين	**45.0**	45.0	31 ديسمبر 2024	مشروع طاقة ومياه
تمكين هولدينجز ليمتد	الإمارات	**45.0**	-	31 ديسمبر 2024	خدمات رعاية صحية
شركة تحالف المياه القابضة ذ.م.م	السعودية	**40.1**	40.1	31 ديسمبر 2024	مشروع طاقة ومياه
شركة شمس الظاهرة لتوليد الكهرباء ش. م. ع. م.	عمان	**40.0**	40.0	31 ديسمبر 2024	مشروع طاقة ومياه
هورايزون (أد) للاستثمار المحدودة	جزر الكايمان	**35.0**	35.0	31 أغسطس 2024	التعليم
شركة اس جي ايه مرافق القابضة ذ.م.م	البحرين	**33.3**	33.3	31 ديسمبر 2024	مشروع طاقة ومياه
شركة التوريد والخدمات الفنية ذ.م.م	الإمارات	**30.7**	30.7	31 ديسمبر 2024	خدمات تبريد
شركة أصول للدواجن ش. م. ع. م.	عمان	**26.7**	26.7	31 ديسمبر 2024	دواجن ومنتجات ألبان
شركة الدور القابضة المحدودة	الإمارات	**25.0**	25.0	31 ديسمبر 2024	مشروع طاقة ومياه
شركة كابلات جدة المحدودة ذ.م.م	السعودية	**-**	25.0	31 ديسمبر 2024	تصنيع كابلات
شركة القمر للحديد والصلب ش.م.ع.م.	عمان	**25.0**	25.0	31 ديسمبر 2024	الحديد والصلب
شركة البحرين للغاز المسال ذ.م.م	البحرين	**24.0**	24.0	31 ديسمبر 2024	النفط والغاز
شركة انتربلاست المحدودة ذ.م.م	الإمارات	**23.5**	23.5	31 ديسمبر 2024	بلاستيك
شركة روابي الإمارات ش.م.خ	الإمارات	**22.5**	22.5	31 ديسمبر 2024	منتجات ألبان
مجموعة بايبكير القابضة المحدودة	الإمارات	**22.2**	22.2	31 ديسمبر 2024	خدمة خطوط أنابيب النفط والغاز
شركة الوطنية للاتصالات الجزائر (شركة مساهمة مقفلة)	الجزائر	**20.0**	20.0	31 ديسمبر 2024	خدمات اتصالات
شركة الصفاء للأغذية ش.م.ع.ع.	عمان	**20.0**	20.0	31 ديسمبر 2024	دواجن ومنتجات ألبان
شركة ترايستار القابضة ذ.م.م.	الإمارات	**19.6**	19.6	31 ديسمبر 2024	اللوجستيات
شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع.	الكويت	**14.0**	14.0	30 سبتمبر 2024	تأجير الطائرات

26 أحداث لاحقة

أوصى مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد في 19 مارس 2025 بتوزيعات أرباح نقدية بواقع 85.71 دولار أمريكي للسهم الواحد بقيمة 180 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. تخضع الأرباح المقترح توزيعها لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية. كما أوصى مجلس الإدارة بعدم تحويل نسبة 10% من الربح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 إلى الاحتياطي الاختياري.

مؤسسة الخليج للاستثمار ش.م.خ.

بيـان المركـز المالـي المستقـل

كما في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

البيان التالي يمثل المركز المالي لمؤسسة الخليج للاستثمار بعد استبعاد موجودات ومطلوبات الشركات التابعة لها ، ولا يشكل جزءاً من القوائم المالية الموحدة للمؤسسة.

	2024	2023
الموجودات		
النقد والنقد المعادل	60	46
ودائع لدى البنوك	101	193
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	1,337	1,346
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	258	228
استثمارات في شركات زميلة	1,676	1,800
استثمار في شركات تابعة	1	34
موجودات أخرى	13	28
إجمالي الموجودات	**3,446**	3,675
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	409	792
تمويل لأجل	35	34
مطلوبات أخرى	117	47
إجمالي المطلوبات	**561**	873
حقوق الملكية		
رأس المال	2,100	2,100
احتياطيات إعادة تقييم	(112)	(106)
احتياطيات أخرى	622	598
أرباح مرحلة	275	210
إجمالي حقوق الملكية	**2,885**	2,802
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**3,446**	3,675

الاستثمارات المباشـــرة

المشاريع الرئيسية والمشاركة في رأس المال

في 31 ديسمبر 2024

	إسم الشركة	دولة المقر	نسبة الملكية	نوع الملكية
	الشركات الزميلة - مؤسسة الخليج للاستثمار			
1	شركة الخليج المتحدة للحديد والصلب القابضة (فولاذ) (شركة مساهمة مقفلة)	البحرين	%50.00	مباشر
2	شركة العزل للطاقة (شركة مساهمة مقفلة)	البحرين	%45.00	مباشر
3	تمكين هولدينجز ليمتد	الإمارات	%45.00	مباشر
4	شركة جزله لتحلية المياه (شركة مساهمة مقفلة)	السعودية	%40.00	غير مباشر
5	شركة شمس الظاهرة لتوليد الكهرباء ش. م. ع. م.	عُمان	%40.00	مباشر
6	هورايزون (أد) للاستثمار المحدودة	جزر كايمان	%35.00	مباشر
7	شركة التوريد والخدمات الفنية ذ.م.م	الإمارات	%30.67	مباشر
8	شركة جعرانة لجمع المياه	السعودية	%30.00	مباشر
9	شركة أصول للدواجن ش. م. ع. م.	عُمان	%26.68	مباشر
10	شركة الدور للطاقة والمياه (شركة مساهمة مقفلة)	البحرين	%25.00	غير مباشر
11	الوكره وتر كونتركتينج ذ.م.م.	قطر	%25.00	مباشر
12	شركة البحرين للغاز المسال ذ.م.م	البحرين	%24.00	مباشر
13	شركة انتربلاست المحدودة ذ.م.م.	الإمارات	%23.50	مباشر
14	شركة روابي الإمارات ش.م.خ	الإمارات	%22.54	مباشر
15	مجموعة بايبكير جروب القابضة	الإمارات	%22.22	مباشر
16	شركة الصفاء للأغذية ش.م.ع.ع	عُمان	%20.01	مباشر
17	شركة الوطنية للاتصالات الجزائر (شركة مساهمة مقفلة)	الجزائر	%20.00	غير مباشر
18	شركة الجبيل للمياه والطاقة (شركة مساهمة مقفلة)	السعودية	%20.00	غير مباشر
19	شركة ترايستار القابضة ذ.م.م.	الإمارات	%19.61	مباشر
20	شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع	الكويت	%14.00	مباشر

	إسم الشركة	دولة المقر	نسبة الملكية	نوع الملكية
	مساهمات حقوق الملكية			
1	الشركة الوطنية لثاني أكسيد التيتانيوم ذ.م.م (كريستال)	السعودية	%20.00	مباشر
2	شركة الشقيق للمياه والكهرباء (شركة مساهمة مقفلة)	السعودية	%20.00	غير مباشر
3	شعاع للطاقة 3 (شركة مساهمة خاصة)	الإمارات	%16.00	غير مباشر
4	شركة رأس لفان للكهرباء المحدودة (شركة مساهمة قطرية)	قطر	%10.00	مباشر
5	شركة أوكيو للصناعات الأساسية	عُمان	%5.00	مباشر
6	الشركة العملية للطاقة (ش.م.ك) مقفلة	الكويت	*	مباشر

** أسهم ممتازة قابلة للتحويل إلى أسهم عادية*

الدليل الإداري للمؤسسة 2024

الإدارة العليا

السيد إبراهيم علي القاضي
الرئيس التنفيذي

السيد مشاري الجديمي
رئيس مجموعة الاستثمارات المباشرة

السيد طلال الطواري
رئيس مجموعة الأسواق العالمية

السيد هاني الشخص
رئيس مجموعة الخدمات المساندة

مجموعة الأسواق العالمية

السيد أسامة المسلم
رئيس إدارة الخزينة

السيد رافائيل برتوني
رئيس إدارة أسواق الدين

السيد عبدالله الدرباس
رئيس إدارة الأسهم

د. محمد العمر
رئيس إدارة البحوث

مجموعة الاستثمارات المباشرة

السيد فيصل الرومي
رئيس إدارة الصناعات التحويلية

السيد محمد الفارس
رئيس إدارة المشاريع المتنوعة

السيد مشاري البدر
رئيس إدارة تحليل الاستثمارات المباشرة

السيد فهد النصف
رئيس إدارة الخدمات المالية والمرافق

السيد فادي تويني
رئيس إدارة مشاريع الصناعات الخفيفة

مجموعة الخدمات المساندة

السيد حازم الرافعي
رئيس الإدارة المالية

السيد طلال الزمامي
رئيس إدارة العمليات

السيد محمد الجلال
رئيس إدارة الموارد البشرية

السيد عامر الدخيل
رئيس إدارة تقنية المعلومات

السيد خالد السريّع
رئيس قسم العلاقات العامة

المكتب التنفيذي

د. فيصل الفهد
رئيس الإدارة القانونية والالتزام

د. يعقوب العبدالله
رئيس إدارة المخاطر

السيد محمد الراشد
رئيس إدارة التدقيق الداخلي

السيدة مريم الكوهجي
أمين سر مجلس الإدارة

العنـــــوان

العنوان البريدي

ص. ب 3402، الصفاة 13035، الكويت

عنوان المراسلات

شـرق. شارع جابر المبارك. الكويت

الموقع الإلكتروني

www.gic.com.kw

البريد الإلكتروني

gic@gic.com.kw

سويفت

GCOR KWKW

هـاتف

(+965) 2222 5000

تليفاكس

(+965) 2222 5010